



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

**اللزوم والتعدي في شرحي الفصيح: (التحفة واللباب)**

**لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ)**

دراسة وتقويم

**بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص لغة ونحو**

إعداد الطالبة

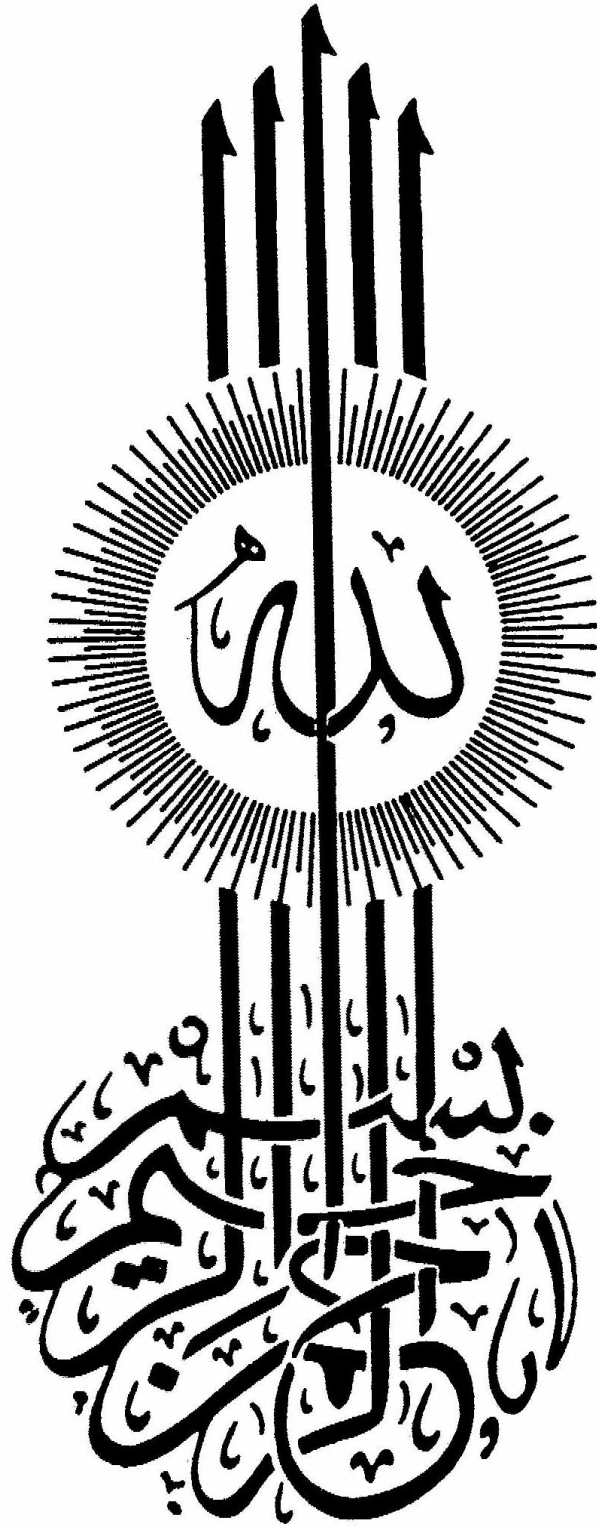
هيفاء زامل هزاع البركاتي

الرقم الجامعي (٤٣١٨٨٣١٨)

إشراف الأستاذ الدكتور

**عبد الكريم عوفي**

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م



## ملخص الرسالة

يتناول هذا البحث موضوع اللزوم والتعدي في شرحي الفصيح: (التحفة واللباب) لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١ هـ) دراسة وتقويم، وقد قُسم البحث إلى ثلاثة فصول:

أمّا الفصل الأول فقد تمّ الحديث فيه عن الفعل اللازم المتعدي عند اللبلي، وما يتصل به من الفعل المتعدي بنفسه، والفعل اللازم المتعدي بواسطة الهمزة والتضعيف (أفعل)، و(فعل)، والفعل المتعدي بنفسه والهمزة (فعل وأفعل)، والفعل المتعدي بحروف الجر.

أمّا الفصل الثاني فقد تمّ الحديث فيه عن التعدية بالزيادة والتضمين، من حيث التعدية بزيادة الهمزة وحروف الجر، بالإضافة إلى الحديث عن التسوية بين اللازم والمتعدي.

أمّا الفصل الثالث فقد جعل لدراسة موقف اللبلي من ثعلب والعلماء الآخرين، وقُسم ذلك الفصل بين موقف اللبلي من آراء العلماء، ثم موقفه من ثعلب، ثم المقياس الصوابي الذي احتكم إليه اللبلي في اللزوم والتعدية.

لقد تُبع في هذه الفصول موقف اللبلي من علماء اللغة الذين نقل عنهم في كل ما يتعلّق بظاهرة اللزوم والتعدي من دراسة، مُتصراً، ومستدرّكاً، ومخطئاً.

ثم انتهى البحث بخاتمة، سُجل فيها نتائج البحث التي توصل إليها، منها نتائج تتعلّق بتناول ظاهرة اللزوم والتعدي عند اللبلي، ونتائج أخرى تتعلّق بموقفه من آراء العلماء واختلافاتهم في التصويب اللغوي، آملة أن تكون نتائج جيدة إن شاء الله تعالى.

## Abstract

This research deals with the transitivity and intransitivity in the interpretation of AL Faseeh, AL Tuhfah and AL Lubab, by Abi Jafar Al lybli (691H) including the study and evaluation. He divided his research in to 3 chapters.

### The First chapter

It talks about transitive and intransitive verbs for Al- Lybli and how transitive verbs are attached internally. It shows how intransitive verbs get transitive using glottal step and reduplication , Afal and Fal Also , there is transitive verbs using accusative letters.

### The second chapter

It talks about transitivity with addition and inclusion. Addition is accomplished through glottal step and accusative letters. Moreover ,the equality between transitive and intransitives is also mentioned.

### The Third chapter

It is restricted to study Al- Lybli's attitude toward Thalab and other scholars . This chapter has been divided into 3 sections which include his attitude toward the scholars opinions ,his attitude toward Thalab , then the evaluated measure on which Al- Lybli's depended in the subject of transitivity and intransitivity.

These chapters follow Al-Lybli's attitude to ward linguists from whom he benefited in the study of transitivity and intransitivity whether he is correct, incorrect or deductive.

Finally, the research concludes with a conclusion which includes the research results. There are results that are related to transitivity and intransitivity phenomenon by Al- Lybli's. Others are related to his attitude toward scholar's opinions and different in linguistic accuracy. I hope these results are effective and accurate In shaallah.

## شكر

إلى الذين حضوني وساعدوني على إنجاز هذه الرسائل  
إلى أبي وأمي وزوجي أهدى رسالتي هذه  
وأقدم بحريه الشكر والاحترام للأستاذ الدكتور عبد الكريم  
عوفي لتفضله بالإشراف على هذه الرسائل

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له.

إن اللزوم والتعدي من الموضوعات التي كتب حولها النحويون والصرفيون كتباً وأبحاثاً كثيرة، قديماً وحديثاً، كما أولى المعجميون عناية للموضوع أثناء شرحهم مواد معجماتهم، ولما ألف ثعلب كتابه الشهير (الفصيح) خصّ منه تسعة أبواب لأبنية الأفعال عدا ماورد في أبوابه الأخرى عرضاً، فجاء الشراح والمستدركون والمعقبون عليه فأثروا هذه الأبواب، ونالت ظاهرة اللزوم والتعدي عندهم اهتماماً كبيراً، إذ تتبعوا استعمال العرب للأفعال في صورها المختلفة فأبانوا عن التغيرات التي تطرأ على الفعل في نطق القبائل العربية وأثر ذلك على وظيفته في التركيب الذي يرد فيه، كما عرضوا آراء العلماء واختلافاتهم بشكل لافت للانتباه، فهم في الاستعمال بين متوسع، ومتسامح، ومتشدد.

وقد كان ممن عنوا بالظاهرة أبو جعفر اللبلي (ت ٦٩١هـ) في شرحه للفصيح (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، ولباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، وما عرضه فيه توسع واستقصاء، وغنى في تنوع الآراء؛ استدراكاً، وانتصاراً، واعتراضاً، ونقداً، وتوجيهاً، ولأهمية هذا الجانب في الكتابين فقد درستُ هذه الظاهرة في ضوء ما قعده علماء العربية، وما رآه أهل التصويب اللغوي، لأن مجال الفصيح وشروحه يعكس جهود علماء العربية في التصويب اللغوي بأوجهه المختلفة.

وقد وسمت عنوان البحث بـ (اللزوم والتعدي في شرحي الفصيح :  
(التحفة واللباب) لأبي جعفر اللبلي (ت ٦٩١ هـ) - دراسة وتقويم

• أهمية هذا الموضوع : وتكمن في الآتي:

١ - عناية الشارح ببسط القول في أبواب الفصيح ، والعناية خاصة بظاهرة اللزوم والتعدي ، والاستدلال لها بأقوال العلماء ، مبينا موقفه منها ؛ مُنتصرا ، ومستدركا ، ومعترضا ، ومخطئا .

٢ - بيان أثر شرحين من شروح الغرب الإسلامي للفصيح في الحركة اللغوية عامة ، وفي التصويب اللغوي خاصة ، تلك الحركة التي أعقبت كتاب فصيح ثعلب .

٣ - بيان قيمة كتابي: تحفة المجد ومختصره اللباب في الدراسة اللغوية ، لتميزهما بمادة لغوية قل أن تجتمع عند عالم معين في أثر من آثاره، إذ حفظ لنا نصوصا لغوية نادرة للغويين فُقدت كتبهم - كما ذكرت آنفا.

وهدي من هذه الدراسة هو:

الأول : محاولة التيسير على الدارسين والباحثين في علوم العربية على فهم لغة القرآن وتدبر معانيه، من خلال معرفة توظيف الفعل في العربية وكشف أسرارها.

الثاني: إبراز مدى اهتمام علماء اللغة وخاصة شراح فصيح ثعلب بظاهرة التصويب اللغوي، وخاصة مايتعلق بالأبنية، ومنها الأفعال من حيث تعديتها ولزومها.

الثالث: تقديم مدونة بحثية تُعنى بظاهرة اللزوم والتعدي ، من خلال أثرين لعالم من علماء العربية في الغرب الإسلامي ، ممن يُشهد له بعلو كعبه في

دراسة أبنية الفعل ، وذلك بعد إخضاع تجربته العلمية للدرس والتحليل والتقويم.

وقد حاولت إبراز ما قدمه عالم من علماء الغرب الإسلامي في دراسة أبنية الفعل في ضوء المادة العلمية التي جمعتها من الشرحين، وذلك بالإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ماذا يعنى اللزوم والتعدي في العربية؟
- وما معايير التمييز بين اللازم والمتعدى؟
- كيف تناول أبو جعفر اللبلي هذه الظاهرة عند شرحه فصيح ثعلب؟
- ما موقفه من ثعلب وغيره من العلماء؟
- ما طبيعة المقياس الصوابي الذي احتكم إليه في علاج الظاهرة؟
- ما صور اللازم والمتعدي التي أولاها اللبلي عناية في شرحه؟
- ما طبيعة الشواهد والحجج التي كان يستند إليها في أحكامه؟
- ما خلاصة جهوده في الظاهرة؟

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الفعل اللازم المتعدي عند اللبلي

الفصل الثاني: التعدية بالزيادة والتضمين

الفصل الثالث: موقف اللبلي من ثعلب والعلماء الآخرين

ولقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي الذي قوامه جمع النصوص وإحصاؤها وعرضها وتحليلها ونقدها، وقد اقتضت ضرورة الاستعانة



بالمنهج التاريخي في تتبع تطور استعمال بعض الأفعال في ألسنة الناس ؛ لازمة حيناً ومتعدية حيناً آخر، كما اهتم البحث بالتعرف على موقف العلماء ومقياسهم الذي يحتكمون إليه في الحكم على الاستعمال من حيث فصاحته أو مخالفته لما نص عليه العلماء الذين تعرضوا لظاهرة اللحن من خلال شرح فصيح ثعلب.

ولما كان البحث يتعلق بدراسة الأبنية، تطلب هذا الأمر الإستعانة بجمللة من المصادر منها:

- ١- تصحيح الفصيح، لابن درستويه.
  - ٢- شرح الفصيح، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري.
  - ٣- الأفعال، لأبي القاسم ابن القطاع.
  - ٤- فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق الزجاج.
- من كتب شروح الفصيح، وكتب لحن العامة، ومعاجم اللغة مما ورد في فهرس الرسالة.

أما الخاتمة فقد أجملت فيها النتائج.

أسأل الله جلّ شأنه، أن ينفع به الباحثين والدارسين، وأسأله سبحانه أن يتقبله مني عملاً خالصاً لوجه الكريم، والحمد لله أولاً وآخراً.

# التمهيد

- التعريف باللبي وكتابه ( التحفة واللباب ) .
- اللازم والمتعدي في العربية ومعايير التمييز بينهما .

## ترجمة المؤلف

هو أحمد بن أبي الحجاج يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي ،  
ويكنى أبا جعفر، لغوي نحوي أديب مُقَرَّرٌ فقيه راوية، وُلِدَ في لَبْلَبَة سنة  
٦١٣هـ<sup>(١)</sup>.

### مكانته العلمية:

اختلف اللبلي إلى عدد من كبار العلماء في عصره، ومنهم: أبو زكريا يحيى بن  
عبدالكريم الفندولابي، أبو علي عمر بن محمد الشلوبين، شمس الدين  
عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي، ناصر الدين بن ناهض الحصري،  
شرف الدين عبدالله بن يحيى التلمساني، أبو أسحاق إبراهيم بن محمد  
البطليوسي، أبو القاسم عبدالرحمن المصمودي، عزالدين عبدالعزيز بن  
عبد السلام، فاختلف إلى دروس هؤلاء العلماء وهو في سن مبكرة، وأخذ علوم  
الأوائل عنهم من لغةٍ ونحوٍ وقراءاتٍ وأشعارٍ ونوادِر.

وفي هذه السن المبكرة أصبح اللبلي أستاذاً يختلف الناس إلى مجلسه للسمع  
عليه، فكان أبرز علماء المغرب في عصره.

قال عنه الغبريني: كَانَ اللبلي « عَلم بالعربية، وكان يستنبطُ لإِقراءِ كُتُبِها،

(١) انظر ترجمته في: فهرست اللبلي ٥ . برنامج ابن جابر ٥٧ . ملء العيبة ٢٠٩ . بغية الآمال ١١ .  
الوافي بالوفيات ٨ / ١٩٢ . معجم المؤلفين ١ / ٣٢٩ . تراجم المؤلفين التونسيين ٤ / ٢٠٦ . هدية  
العارفين ٥٤ . تحفة المجدد ٦ . اللباب ١ / ١٣ .

وله علم باللغة وتآليف كثيرة ... وهو من أسانيد أفريقية في وقته ومن أخذ عنه واستفيد منه»<sup>(١)</sup>.

وتتلمذ علي يديه عدد من العلماء، أمثال: شمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي و أبو بكر بن الوزير أبي الحسن بن غالب وعائشة بنت محمد بن رشيد الفهرية و أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني وأمة الله بنت محمد الفهرية، توفي أبو جعفر اللبلي سنة ٦٩١ هـ، ودفن في تونس<sup>(٢)</sup>.

ولقد ألف اللبلي شرحين للفصيح: الأول موسع مطوّل، والثاني مختصر منه، وقد سَمى المطوّل تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، وسمى المختصر لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، وبما أنه قد سبقت دراسة هذين الشرحين من قبل بعض الدارسين المحدثين فكان الرأي يُجَنَّب الاستطراد في الحديث عنهما، لذلك أوجزت بلمحة مختصرة عنهما في عدة وريقات.

### كتابه (التحفة) :

لقد ألف أبو جعفر اللبلي كتابه التحفة في مدينة إشبيلية من بلاد الأندلس،

(١) انظر ترجمته في : فهرست اللبلي ٥ . برنامج ابن جابر ٥٧ . ملء العيبة ٢٠٩ . بغية الآمال ١١ .  
الوافي بالوفيات ٨ / ١٩٢ . معجم المؤلفين ١ / ٣٢٩ . تراجم المؤلفين التونسيين ٤ / ٢٠٦ . هدية  
العارفين ٥٤ . تحفة المجد ٦ . اللباب ١ / ١٣ .  
(٢) برنامج ابن جابر ٥٨ . مقدمة تحفة المجد ٨ .

وقد رجح بعضهم أن تأليفه كان قبل سنة ٦٤٧ هـ، وجعل منه مثالا يُحتذى لمذهب التنقية اللغوية، فقد مدح بعض الأئمة كتابه التحفة ومنهم ابن جابر قائلاً: «تُحفة المجد الصريح في شرح الفصيح لشيخنا الأستاذ أبي جعفر اللبليّ الذي أفاد به وأجاد، وأتى فيه بما أُضرب عنها غيره وحاد»<sup>(١)</sup>.

ولقد بين اللبلي في مقدمة كتابه سبب تأليفه لهذا الكتاب وهو استجابة لرغبة الوزير أبي بكر بن الوزير أبي الحسن<sup>(٢)</sup>، والذي رأى أن يرفعه إلى ذي الوزارتين أبي القاسم بن ذي الوزارتين أبي علي<sup>(٣)</sup>، ومن هنا سُمي الكتاب "تُحفة المجد الصريح"، وبين كذلك مصادره ومنهجه.

وأشار إلى طريقته في الشرح وهي إيرادُه عبارة ثعلب مُصدرةً بكلمة (وقوله)، ثم يصدرُ شرحه لها بقوله: «قال أبو جعفر... أو قال الشيخ أبو جعفر...».

أما المنهج الذي سار عليه في كتابه فقد بينه في مقدمته قائلاً: «فشرحتُ

(١) عنوان الدراية ٣٤٥.

(٢) ذكره محمد الطاهر بن عاشور في مجلة المجمع العلمي العربي ٣٧/ ٢٠٤-٢٠٥ بأنه كان من طلبه أبي جعفر اللبلي أو من الذين يأوون إلى مجالس محاضراته وإملائه. انظر: بُغية الآمال ٣٤. مقدمة تحفة المجد ١٤. البداية والنهاية ١٢/ ١٠.

(٣) ذكره ابن خلدون في كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ٩٥.

الكتاب شرح استيفاء واستيعاب، وتكلمتُ على شواهدِ آياتهِ بما عَنَّ في معانيها من إغراب، وفي ألفاظها من إعراب، واستدركتُ ما يجب استدراكه، مذيلاً لكلامه، وقاصداً لإكمال ما تحصل الفائدة به وإتمامه، وانتصرت له حيث أمكنني الانتصار، ورددت على من تعقَّب عليه رداً يرتضى بحكم الإنصاف ويُختار»<sup>(١)</sup>.

وقد امتاز هذا الشرح بغزارة المادة العلمية وتنوعها<sup>(٢)</sup>، مما يدل على سعة إطلاع اللبلي وعمق ثقافته، فمن ذلك حرصه على الاستيفاء والاستيعاب في شرحه، وعنايته بأقوال أئمة اللغة، واهتمامه بالمسائل الصرفية والنحوية والدلالية، كما اهتم بلغات العرب ولغات العامة، وبالاستشهاد بالقرآن الذي يمثل قمة الفصاحة بقراءاته المتواترة والشاذة، والأحاديث النبوية، وكلام العرب من شعر ونثر، وكذلك اعتماده على كثير من المصادر اللغوية فغلب عليه طابع الاستدراك، واتضح منهجه أيضاً في تناوله لكل مادة لغوية من مواد كتابه قائلاً: «وربتُ الكلام فيه أولاً على مدلول اللفظ ومعقوله ومسموعه ومقوله، وإن كان فعلاً أتيت بلغاته وأنواع مصادره، واسم فاعله ومفعوله»<sup>(٣)</sup>.

وكشف لنا الكتاب عن كثير من شُروح الفصيح المفقودة، وهو بهذا العمل قد كسى الفصيح ثروة لغوية كانت ضائعة.

(١) تحفة المجد ٣

(٢) حسب ماجاء في الأبواب الستة التي وصلت إلينا من الكتاب.

(٣) تحفة المجد ٣ .

وقد حققه الدكتور عبدالمملك بن عيضة الشبتي ونشره مطبوعاً بمكتبة الآداب بالقاهرة سنة ١٤١٨ هـ.

### كتابه (اللباب) :

ألف الشارح شرحه المختصر (اللباب) في إشيلية من بلاد الأندلس، وافتتحه بمقدمة ابتدأها بالبسملة وحمد الخالق سبحانه وتعالى، ثم الصلاة على النبي المصطفى - ﷺ - ، ثم بين فيها السبب الذي دعاه إلى تأليفه، ومن أشار عليه بالاختصار وذكر تسميته قائلاً: «فإني لما شرحت كتاب (الفصيح) واستوفيت الكلام على النادر والفصيح، فربما طال على من أراد الوقوف على حقائقه، والاجتباء من حدائقه... أشير عليّ بأن أجرده من التعليل والإسناد وألخصه عن الإكثار والازدياد، تقريباً لحفاظه، وتيسيراً لدرك معانيه وألفاظه، فهدّيته غاية التهذيب، وقربته نهاية التقريب، فصار صغير الحجم... وعندما كمل هذا التصنيف، وأن أن يتاحف به المقام الأرفع المنيف، انتفيت له اسماً يوافق المسمى، وينطق بانتخابه المحلّ الأسمى، فسميته (لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، ليكون لفظه مطابقاً لمعناه، واسمه مترجماً عن فحواه»<sup>(١)</sup>.

ولقد أشار إلى الطريقة التي سلكها في شرحه جرياً على عرف شراح المتون، وهي ذكره عبارة المصنف المراد شرحها مسبوقة باللازمة (وقوله)، ثم يتبعها

(١) اللباب ١، ٢.

بالرمز (ح) التي تعني (قال الشارح)، فالشرح الذي يختاره.

أما منهجه فقد التزم بالإيجاز والاختصار والتعليل والإسناد في شرحه للمادة اللغوية ومفرداتها، وفي ذكره لآراء شراح عبارة ثعلب، وأيضا للشواهد التي استند عليها من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب، من شعر ونثر.

كذلك اعتنى بوسائل التفسير والشرح وطرق الضبط، ولغات العرب والأفعال والمصادر والأبنية، و بالمستويات اللغوية، الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية.

واهتمامه بالرجوع إلى الأصول الخطية للفصيح، كما امتاز أيضا بوضوح شخصيته من ناحية التحليل والنقد والاعتراض والموافقة وتنوع مصادره من العلماء الدين أخذ عنهم.

رغم أن اللباب اختصار للتحفة فإنه يُعد موسوعة لغوية، ومُعجم دلالي، وكتاب صرفي في الأبنية، لذلك اعتبر من شُروح الفصيح الموسعة في مجال الأبنية.

والكتاب بتحقيق الأستاذ الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم (يرحمه الله)، ودراسة الأستاذ الدكتور عبد الكريم عثمان عوفي، ونُشر مطبوعاً بمركز إحياء التراث الإسلامي سنة ١٤٣٢ هـ.



## أ- معنى اللزوم والمتعدي في اللغة والاصطلاح:

قال ابن فارس في مادتي " لَزِمَ وَعَدَا " : «اللام والنزاي والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً، يُقال: لَزِمَهُ الشئُ يَلْزِمُهُ». «

ويَقول: «عَدَى عن الأمرِ يَعْدِي تعدياً، أي جاوزَه إلى غيره ... وَعَدَّ عن هذا الأمر، أي تجاوزَه وخذ في غيره»<sup>(١)</sup>.

وفي لسان العرب: «لَزِمَ الشئُ يَلْزِمُهُ لَزِماً ولُزوماً ... ورجل لُزِمَةٌ: يَلْزِمُ الشئُ فلا يفارقه».

ويقول صاحب اللسان: «عَدَا الأمرُ يَعْدُوهُ وتَعَدَّاهُ: تَجَاوَزَهُ، وَعَدَا طَوْرَهُ وَقَدْرَهُ جَاوَزَهُ على المثل ... والتَّعَدَّى مُجَاوِزَةُ الشئِ إلى غَيْرِهِ»<sup>(٢)</sup>.

و جاء في القاموس المحيط: «وَلَزِمَهُ كَسَمِعَ لَزِماً ولُزوماً ... ولازَمَهُ مُلازِمَةً ... وهو لُزِمَةٌ كَهَمَزَةٌ أي إذا لَزِمَ شيئاً لا يُفَارِقُهُ».

ويقول صاحب القاموس: «عَدَا عليه عُدُوّاً وَعَدَوَاناً ... ظَلَمَهُ، كَتَعَدَّى واعتَدَى ... وعنه: جَاوَزَهُ وتَرَكَهُ، كَتَعَدَّاهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) مقاييس اللغة (لزم) ٨٣٢، (عدا) ٦٤٨.

(٢) اللسان (لزم) ٤٩٨/٧، (عدا) ٤٨٤/٨.

(٣) القاموس المحيط (لزم) ١٠٤٤، (عدا) ١١٧٨.

## اللازم والمتعدي في الاصطلاح :

ورد في الكتاب لسيبويه أن المتعدي هو الذي يتعدي الفاعل إلى المفعول به فينصبه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجاجب: «المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق ك(ضَرَب) وغير المتعدي خلافه ك(قَعَد)»<sup>(٢)</sup>.

واللازم: هو ما لا مفعول له، ويُسمى: قاصراً لقصوره على الفاعل، وغير واقع لأن حدثه لا يقع على المفعول به، وغير مجاوز للزومه فاعله.

أما المتعدي: فهو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه ويُسمى فعلاً متعدياً وواقعاً ومجاوزاً<sup>(٣)</sup>.

فاللازم هو الذي يكتفى بمرفوعه ولا يطلب مفعولاً به يقع عليه، أما المتعدي فهو الفعل الذي لم يكتف بفاعله بل يتعداه إلى اسم آخر يقع عليه<sup>(٤)</sup>.

وعرفها الدكتور محمد المختار المهدي بقوله: «المتعدي هو الذي لا يتصور معناه في الذهن، ولا يعقل مفهومه إلا بانضمام مفعول أو أكثر إلى فاعله، يُوضح مدلوله ويُزيل غموضه، سواء أثر هذا الفعل فيه مباشرة بالنصب أم وصل إليه بحرف الجر، أمّا

(١) الكتاب ١ / ٢٤.

(٢) الكافية ٤ / ١٣٥.

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٤١٦، الهمع ٣ / ٦.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٠٣.

اللازم فهو الذى لزم فاعله لا يتعداه، واكتفى به معمولاً له، ولزم السامع فهم معناه دون حاجة إلى مفعول به، لأنه لا يقتضيه البتة»<sup>(١)</sup>.

وقبل أن نعرف معايير التمييز بين اللازم والمتعدي، يجدر بنا الإشارة إلى آراء العلماء من المتقدمين والمحدثين في أصل التقديم مصطلح اللازم أم المتعدي؟

وما هى الأدلة والحجج التى استندوا عليها؟

لم يهتم العلماء المتقدمون بالناحية التاريخية في هذه الأفعال اللازمة والمتعدية وتطورها، ولكنهم قدموا المتعدي في الذكر على اللازم، وهذا يوحي لنا أنهم أحصوا المتعدي فوجدوه أكثر من اللازم، وهذا سبيلهم أبداً في مباحثهم اللغوية النحوية، فهم يقدمون الأكثر على الأقل<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فإن التقديم بالذكر لا يعنى أبداً عندهم أن المتعدي أسبق من اللازم من الناحية التاريخية، إذا أن هذا النوع من الدرس لم يخطر لهم ببال، ولقد حاول بعض المحدثين أن يثبت هذا الرأى ومنهم الدكتور مصطفى جواد في كتابه: المباحث اللغوية في العراق حيث قال: «إن الأصل في الأفعال التعدى لأن الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدى، وأن اللزوم عارض طارىء...»<sup>(٣)</sup>.

(١) النحو والصرف فى خدمة النص القرآنى ١٢٦.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٨٤. انظر: مقدمة معجم الأفعال المتعدية اللازمة.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٨٤. مقدمة معجم الأفعال المتعدية اللازمة.

ونستنتج من ذلك بأن اللزوم عارض حتمته طبيعة الحياة المتنقلة من دائرة البداوة إلى دائرة الحضارة التي لا تستغنى عن الأفعال اللازمة، وعليه تكون الأفعال اللازمة حديثة الوجود<sup>(١)</sup>.

أما من ذهب إلى تقديم اللازم في الذكر فقد استند إلى عدة أدلة وهي:

أولاً: رأى السامرائي أن الفعل أصله قاصر لازم ثم يُصار من هذه الحالة إلى المتعدى جرياً على طبيعة العربية المتشبهة بالإيجاز، ويقول « إن قلة اللازم في العربية ومجيئه على أبنية محدودة لا يمكن أن تجعل من هذا الفعل عارضاً طارئاً، وفي القرآن الكريم إيضاح لهذا التطور الذي طرأ على الأفعال من حيث اللزوم والتعدى وورودها متعدية أكثر من ورودها لازمة»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مسألة نزع الخافض في العربية وانتصاب الاسم بعد سُقوط الجار شيء يشير إلى أن الأصل في الأفعال اللزوم، ثم يخفف الاستعمال فيصبح الفعل متعدياً، وهذا هو التطور اللغوي في استعمال الفعل من لازم إلى متعدٍ، وبذلك كثر المتعدى في الأفعال وقلَّ اللازم وانحصر في أبنية خاصة، فإنَّ الغالب في (فَعَل) قاصر مُكتفٍ بمرفوعه، وكذلك (فَعِل) الدال على الصفات والاعراض<sup>(٣)</sup>.

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٨٤. مقدمة معجم الأفعال المتعدية اللازمة.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٨٤.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ٨٦. الفعل في القرآن تعديته ولزومه ٧٧٧-٧٧٨.

ثالثاً: جاءت أفعال كثيرة في العربية مُستعملة مُتعدية بنفسها أو بحرف الجر، والتعدى بالجر يُكون لفائدة كان يقع الفعل على المفعول بتسلطٍ أو علو نحو: قبضه وقبض عليه، ومنها جواز تعدى الفعل (فَعَلَ) لغير العيوب والاعراض بنفسه وبحرف الجر نحو: أمن منه وأمنه، وقد استغنت العربية عنه طلباً للخفة والايجاز ومن هنا كان الأصل اللزوم والتعدى فرع عليه<sup>(١)</sup>.

ب- معايير التمييز بين اللازم والمتعدي عند علماء العربية:

١- معيار البناء:

نظر النحويون في أبنية الأفعال ووظيفتها في اللزوم والتعدي فوجدوا أنها على النحو التالي:

أ- أبنية مشتركة بين اللازم والمتعدي:

من المجرد: فَعَلَ يَفْعُلُ، فَعَلَ يَفْعَلُ، فَعَلَ يَفْعِلُ، فَعَلَ يَفْعَلُ<sup>(٢)</sup>.

من المزيد: فَيَعَلُ، فَوَعَلَ، فَعَوَلَ، فَعَلَى، أَفْعَلَ، فَعَّلَ، فَاعَلَ، تَفَعَّلَ، افْتَعَلَ، استَفَعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَوَّلَ.

ب- أبنية أفعالها لازمة:

من المجرد: فَعُلَّ يَفْعُلُّ.

من المزيد: افْعَلَّ، افْعَنَلَّ، انْفَعَلَ، افْعَلَّ، افْعَلَّ، تَفَعَّلَتْ، افْعَنَلَّتْ.

(١) الفعل زمانه وأبنيته ٩٠. أدب الكاتب ٤٧١-٤٧٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤١٤.

ج- أبنية الأكثر في أفعالها اللزوم:

تَفَعَّلَ، تَفَيَّعَلَ، تَفَعَّلَ، تَفَعَّلَ، تَفَوَّعَلَ، تَمَفَّعَلَ، تَفَعَّوَلَ.

د- أبنية أفعالها متعدية:

فَعَّلَلَ، فَعَّعَلَ، يَفْعَلُ (١).

٢- معيار الدلالة:

ذَكَرَ النحويون أَنَّ الأفعالَ اللازمة تَدُلُّ على واحدٍ من المعاني الثلاثة التالية:

١- أفعال الخِلْقَةِ كالمَرَضِ واللونِ نحو: اعورٌّ، احمرٌّ، اسودَّ، طال.

٢- أفعال النفس: ظُرِفَ، كُرِّمَ، شُرِفَ.

٣- حركة الجِسمِ الذاتية الغير مُلاقية لغيرها: قَعَدَ، قَامَ، سَارَ (٢).

أما الفعل المتعدي فقد قال عنه ابن السراج: « فكل حركة للجسم مُلاقية

لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس و أفعال الحواس من الخمس ، كلها

مُتعدية مُلاقية نحو: نَظَرْتُ، وَشَمَمْتُ، وَسَمِعْتُ،... وجميع ما كان في معانيهن

فهو متعد « (٣) ».

(١) المتع ١/ ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤،

١٩٥، ١٩٦.

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) الأصول في النحو/ ١٦٩، ١٧٠.

### ٣- السؤال عن الفعل:

قال ابن السراج: « واعلم أنّ هذا إنّما قيل له: مفعول به، لأنّه لما قال القائل: ضَرَبَ، وقَتَلَ، قيل له: هذا الفَعْلُ بمن وقع؟ فقال: بزَيْدٍ أو بعَمْرٍو، فهذا إنّما يكونُ في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يُقال فيما لا يتعدى، نحو: قام وقَعَد... وإنّما يُقال: متى كان القيام؟ وفي أي وقت؟<sup>(١)</sup> .

### ٤- مصدر الفعل:

ذَهَبَ المتقدمون من علماء النحو والصرف إلى أنّ مصدر اللزوم يجيء على (فَعُول) والمتعدي على (فَعَل) <sup>(٢)</sup>.  
ولكن بعضاً منهم توصل إلى أن هذا المعيار لا يكفي لدلالة لزوم الفعل أو تعديهِ، لأنّه ورد مجيء (فَعَل) من اللزوم و(فَعُول) من المتعدي، وأيضاً ما أثبتته بعض الدراسات الحديثة ذلك <sup>(٣)</sup>.

### ٥- اسم المفعول:

ذكر السيوطي أن المتعدي ما يُصاغ منه اسم مفعول تام، أي بغير حرف جرٍّ، أمّا اللزوم فهو ما لا يصاغ منه اسم مفعول تام إلاّ بحرف جرٍّ <sup>(٤)</sup>.

(١) الأصول في النحو ١/ ١٧١.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٩٩.

(٣) قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي ١٤.

(٤) الهمع ٦/٣.

ولكن هذا المعيار وحده لا يكفي، لأن صياغة أو بناء اسم مفعول تام أو غير تام ينطلق أساساً من تحديد لزوم الفعل أو تعديهِ، هذا ما ذكره بعض المحدثين<sup>(١)</sup>.

#### ٦ - ضمير النصب المتصل:

قال ابن مالك أن من مميزات المتعدي من اللازم صحة أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، هي هاء المفعول به نحو: "الباب أغلقته".

علامة الفعل المتعدي أن تصل "هاء" غير مصدر به، نحو عمل<sup>(٢)</sup>

هذه جملة من المعايير التي ذكرها المتقدمون من علماء النحو والصرف، وتفاوتت آراؤهم فيها بشأن مدى صلاحية وقوعها معياراً كافياً لتمييز الأفعال اللازمة من المتعدية.

ولقد توصل بعض المحدثين إلى أن هذه المعايير تصلح مجتمعة لا متفرقة لتحديد مجموعة الأفعال اللازمة ومجموعة الأفعال المتعدية، ولا بد من الانطلاق أولاً من النصوص اللغوية في أشكالها المختلفة واستقراء الأفعال، وسوف تظهر إما ذات مفعول فمتعدية أو غير ذات مفعول فلازمة، ثم تصنف حسب دلالاتها، ثم يُنظر في الأفعال المشابهة فما جاء على دلالة اللازم فهو لازم وما جاء على دلالة المتعدي فهو متعدي.

(١) قضايا التعدي وال لزوم في الدرس النحوى ١٥.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٥ / ٢.



## الفصل الأول

### الفعل اللازم المتعدي عند اللبلي

ويشتمل على :

المبحث الأول: الفعل المتعدي بنفسه.

المبحث الثاني: الفعل اللازم المتعدي بواسطة.

## الفصل الأول

### الفعل اللازم المتعدي عند اللبلي

توطئة:

لقد تنوعت طرق وأساليب علماء العربية المتقدمين في تناولهم لظاهرة اللزوم والتعدي عبر العصور.

فوجد طريقة التقسيم عند ابن جني تختلف عن طريقة التقسيم عند سيبويه، الذي قسم الفعل من حيث لزومه وتعديه إلى:

١ - غير متعد وغير لازم (جامد).

٢ - متعد.

٣ - غير متعد للفاعل إلى المفعول.

وقسم الفعل المتعدي إلى:

أ - متعد للفاعل إلى المفعول.

١ - متعد إلى واحد. ٢ - متعد إلى اثنين. ٣ - متعد إلى ثلاثة.

ب - متعد المفعول إلى المفعول.

١ - متعد إلى واحد. ٢ - متعد إلى اثنين.

ج- متعدى لاسم الفاعل إلى اسم المفعول<sup>(١)</sup>.

وتابعه فريق من النحويين، ومنهم: المبرد (ت ٢٨٥هـ)<sup>(٢)</sup>، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)<sup>(٣)</sup>، والجرجاني (ت ٤٧١هـ)<sup>(٤)</sup>، والزنجشري (ت ٥٣٨هـ)<sup>(٥)</sup>، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

واختلف عنهم ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) حيث قسم الفعل المتعدى إلى قسمين:

١- قسم يتعدى بنفسه. ٢- قسم يتعدى بحرف الجر<sup>(٧)</sup>.

ونجد طريقة التقسيم عند ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تتفرع عدة تفرعات ولم يلتزم بالتقسيم الثلاثي:

١- لازم.

٢- غير موصوف بتعد ولا لزوم.

٣- متعدى.

(١) الكتاب ١ / ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٥.

(٢) المقتضب ٣ / ٩١-٩٧.

(٣) الأصول في النحو ١ / ١٦٩، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٧.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٩١، ٥٩٥، ٥٩٦.

(٥) شرح المفصل ٤ / ٢٩٥.

(٦) تسهيل الفوائد ٢٧-٢٨.

(٧) اللمع ٤٦. الخصائص ٢ / ٩١-٩٧.

أ- متعدى إلى مفعول.

١ - متعدى بنفسه. ٢ - متعدى بحرف. ٣ - متعدى بنفسه  
أو بحرف.

ب- متعدى إلى مفعولين.

١ - متعدى بنفسه (يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه).

٢ - متعدى بنفسه وبحرف جر.

ج- متعدى إلى ثلاثة مفاعيل<sup>(١)</sup>.

وقسم ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الفعل إلى أربعة أقسام:

١ - ما يتعدى.

٢ - ما لا يطلب مفعولا.

٣ - ما لا يوصف بتعد أو لزوم.

٤ - ما يتعدى تارة ولا يتعدى لآبنفسه ولا بحرف جر<sup>(٢)</sup>.

ثم يأتي بعد ذلك السيوطي (ت ٩١١هـ) ويقسم الفعل إلى أربعة أقسام:

لازم، ومتعد، وواسطة، ولا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص: كان  
وكاد وأخواتها وما يوصف بهما، أي باللزوم والتعدى معاً لاستعماله  
بالوجهين<sup>(٣)</sup>.

(١) الجمل للزجاجي ٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤.

(٢) شذور الذهب ١٠٢-١٠٥.

(٣) الهمع: ٥/٣.

- وقد أولى أبو جعفر اللببيّ (ت ٦٩١ هـ) الفعل اللازم والمتعدى عناية في شرحه ( التحفة واللباب ) ف جاء عنده:
- الفعل المتعدى بنفسه<sup>(١)</sup>.
  - الفعل المتعدى بالزيادة ( أفعل<sup>(٢)</sup>، فعّل<sup>(٣)</sup>، فعل وأفعل<sup>(٤)</sup>، حروف الجر<sup>(٥)</sup>).
  - الفعل المتعدى بالزيادة وحروف الجر<sup>(٦)</sup>.
  - الفعل المتعدى بنفسه وبالزيادة وحروف الجر<sup>(٧)</sup>.
  - الفعل الذي يتعدى ولا يتعدى<sup>(٨)</sup>.
  - التضمين<sup>(٩)</sup>.

---

(١) التحفة ١٣٨. اللباب ١ / ٣٢.

(٢) التحفة ٢٢١. اللباب ١ / ٤٧.

(٣) التحفة ٢٩٣. اللباب ١ / ٦٤.

(٤) التحفة ٢٧٢. اللباب ١ / ٥٩.

(٥) التحفة ١٠٣. اللباب ١ / ٢١.

(٦) التحفة ٢٩٨. اللباب ١ / ٦٦.

(٧) التحفة ٦٩. اللباب ١ / ١٣.

(٨) التحفة ٢٢٩. اللباب ١ / ٤٨.

(٩) التحفة ٦٢. اللباب ١ / ١٤.

## المبحث الأول

### الفعل المتعدي بنفسه

عرّف عباس حسن الفعل المتعدي بنفسه بقوله: ( هو الذى ينصب بنفسه مفعولاً به، أو اثنين، أو ثلاثة، من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر، أو غيره، مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم) <sup>(١)</sup>.

ومما ورد عند اللبلي في شرحه ( التحفة واللباب):

#### ١ - قَضِمَ

( قوله : قَضِمَتِ الدَّابَّةُ شَعِيرَهَا تَقَضَّمُهُ )

( قال أبو جعفر: قال صاحب الواعي معناه: أَكَلْتُهُ، وكذا ما أشبه الشَّعِيرَ في اليَبَسِ. قال: وأصل القَضِمِ: الدَّقُّ، وفي الحديث: ( فأعطانيه - يعني: السُّوَالِكُ - فَقَضِمْتُهُ ) <sup>(٢)</sup>، أي كسرتُهُ، قال: والكسر لا يكون إلا في الأشياء الصُّلْبَةِ، قال: ومعنى خَضِمْتِ: أَكَلتِ الرَّطْبَ .

قال أبو جعفر: ما ذكره عبدالحق من الفرق بين القَضِمِ والخَضِمِ، واختصاص القَضِمِ بأكل اليابس، والخَضِمِ بأكل الرُّطْبِ، قد قاله غير واحد. قال محمد بن أبان في كتابه العالم، وابن سيده في كتبه، وابن جَنِّيٍّ، وابن دَرَسْتَوِيَه، وغيرهم: القَضِمِ لليابس، والخَضِمِ للرُّطْبِ... قال أبو جعفر: ويُقال

(١) النحو الوافي ١٥٠.

(٢) صحيح البخاري ٤١.

قَضِمْتُ وقَضِمْتُ، وخَضِمْتُ وخَضِمْتُ، بالفتح والكسر فيهما، حكى ذلك ثابت في لحنه، ولم أر أحد حكى الفتح في قَضِمْتُ إلا ابن طلحة، وأما خَضِمْتُ بالفتح أيضاً فقد حكاه أبو مسحل، وابن القطّاع<sup>(١)</sup>.

فالفعل (قَضِمَ يقَضِمُ)<sup>(٢)</sup> متعدياً بنفسه إلى المفعولين كما جاء في النص السابق، فقد فسّر اللبّي معناه اللغوي ناقلاً ذلك عن صاحب الواعي الذي استشهد لما قاله بالحديث النبوي، وبعد ذلك بين الفرق بين القَضِمِ والخَضِمِ وهو ما يعرف بـ (الفرق بالحرف)<sup>(٣)</sup> مُستدلاً بما نقله عن بعض علماء اللغة منهم محمد بن أبان، وابن سيدة، وابن جنّي، وابن درستويه، ثم ذكر لغاته في الماضي (الكسر والفتح)، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، فذهب ثابت باللغتين معاً، وقال: إنه لم ير أحداً قال الفتح في قَضِمَ إلا ابن طلحة، وأما خَضِمَ فقد قالها بالفتح أبو مسحل وابن القطّاع.

ونقل اللبّي عن العلماء صحيح، فمنهم من قال بلغة الكسر وأنكر لغة الفتح، وقال: إنها خطأ ابن درستويه في تصحيح الفصح، فقد رفض ما استعملته العامة متعدياً بنفسه إلى المفعولين على لغة الفتح ووصفها بالخطأ، و صوب لغة الكسر: (وإنما ذكر هذا لأن العامة تقول: قَضِمْتُ الدابة شعيرها،

(١) التحفة ١٣٨، ١٤١. اللباب ١/٣٢.

(٢) فتح الأقفال ١٢٨.

(٣) الفروق ١٦٣. انظر: أدب الكاتب ٤٣٤.

بفتح الثانى من الماضي وكسره فى المستقبل، وهو خطأ، إنّما ذلك فعل المُطعم للدابة، وهو متعدّد إلى مفعولين، يُقال: قَضِمَتْها شَعيرها أَقْضِمها أَياه، بفتح الماضي وكسر المستقبل، واسم الشعير: القَضِيم والعامة تقول: أَقْضِمْتُها بالألف، وهو خطأ فأما فعلُ الدابة فالصواب فيه: قَضِمْتَ تقَضِم بكسر الماضي وفتح المستقبل<sup>(١)</sup>، وورد كذلك عند ابن هشام اللخمي<sup>(٢)</sup>، وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)<sup>(٣)</sup>، أنّها استعماله متعدياً بنفسه على لغة الكسر، أمّا ابن منظور فقد جرى ما سار عليه اللبلىّ فى هذا الفعل فى لسانه: (قَضِمْتَ الدابة شَعيرها، بالكسر تقَضِمُه قَضِمًا أَكَلْتُه، وأَقْضِمْتُه أنا أَياه أَي عَلفْتُها القَضِيم، يُقال قَضِم الرَّجُلُ الدابة شَعيرها فيعديه إلى مفعولين كما تقول كسا زيد ثوباً وكسوته ثوباً)<sup>(٤)</sup>.

يتضح مما سبق أن استعمال (قَضِم) بفتح الماضي لغة العامة، واستعماله بالكسر فى الماضي لغة حكاها ابن درستويه ومن تبعه من علماء اللغة، واستعماله باللغتين (الكسر والفتح) لغة بعض اللغويين، وقد اختار اللبلىّ أن يأتى الفعل "قَضِم" متعدياً بنفسه إلى المفعولين على لغة الكسر فى الماضي، موافقاً للغويين فى أن الفصيح هو كسر العين من "فَعِلْتَ" وهو الأساس الذى بنى عليه ثعلب الباب فى كتابه الفصيح.

(١) تصحيح الفصيح ٥٩/١.

(٢) شرح الفصيح ٥٨.

(٣) إصلاح المنطق ٢٠٨.

(٤) اللسان ٧/٤٤٧.



## ٢- شَمِلَ

( قوله: وَشَمِلَهُمُ الْأَمْرُ يَشْمَلُهُمْ )

( قال أبو جعفر: معناه عَمَّهُمْ، عن يعقوبَ في إصلاحه، وعن غيره. وقال صاحب الواعي ويُقال: جمع الله شَمِلَ فلانٍ: إذا دُعِيَ له بتأليفِ أُمُورِهِ وجمعِها. وفي دعائه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أَسْأَلُكَ رَحْمَةً تَجْمَعُ بِهَا شَمِلِي) <sup>(١)</sup> أي: تَجْمَعُ بِهَا مَا افْتَرَقَ مِنْ أُمُورِي. قال أبو جعفر: ويُقال في الماضي: شَمَلَهُمْ بِالْفَتْحِ، عن اللَّحْيَانِيِّ فِي نَوَادِرِهِ، قال: هِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ. وَحَكَاهَا أَيْضاً الْمَطْرُزُ فِي شَرْحِهِ وَقَالَ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: وَالْأَوْلَى أَفْصَحُ. حَكَاهَا أَيْضاً يَعْقُوبُ فِي الْأَصْلَاحِ، وَأَبُو زَيْدٍ فِي كِتَابِ الْمَصَادِرِ... وَحَكَى الْقَزَّازُ عَنِ أَبِي عَمْرٍو: أَشْمَلَهُمُ الْخَوْفُ، وَشَمِلَهُمْ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ فِي نَوَادِرِهِ يُقَالُ شَمِلَهُمُ الْأَمْرُ شَمَلًا وَشَمُولًا. قَالَ: وَشَمَلَهُمْ بِالْفَتْحِ أَيْضاً. وَفَرَّقَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ بَيْنَ شَمِلَهُمْ بِالْكَسْرِ وَشَمَلَهُمْ بِالْفَتْحِ، فَرَوَى الْجَهْضَمِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ: شَمَلَهُمْ بِالْكَسْرِ فِي الشَّرِّ، وَشَمَلَهُمْ بِالْفَتْحِ فِي الْخَيْرِ، ذَكَرَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ ابْنُ الدَّهَّانِ اللَّغَوِيُّ <sup>(٢)</sup> .

فَالْفِعْلُ (شَمِلَ يَشْمَلُ) <sup>(٣)</sup> مُتَعَدِيًّا بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَقَدْ فَسَّرَ اللَّبَلِيُّ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَعْضِ أَيْمَةِ اللُّغَةِ، كَابْنِ السَّكَيْتِ وَابْنِ دَرِيدِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ

(١) سنن الترمذي ٤٨٢/٥.

(٢) التحفة ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨. اللباب ٤١/١.

(٣) بغية الآمال ٧٨.

على ذلك بالحديث النبويّ، ثم ذكر لغاته في الماضي (الكسر والفتح)، وأورد أقوال اللُّغويّين في المفاضلة بينهما، فمنهم من قال أن لغة الفتح قليلة وهو اللحياني، ومنهم من قال أن لغة الكسر أفصح، وهم ابن لأعرابي، وابن السكيت، وأبو زيد، ومنهم من قال باللغتين جميعاً، وهو اليزيدي، أما أبو عمرو فقد قال بأنه متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة بالفتح في الماضي، وقد نبه اللبلي إلى اللغات التي وقف عليها عند بعض العلماء دون سواهم وهو قوله (هى لغة قليلة) ، ثم نقل أيضاً ما قاله بعض اللُّغويّين في التفريق بين لغة الكسر والفتح في المعنى، وهو ما يُعرف بـ (الفرق بالحركة) <sup>(١)</sup>، فمن قال بالكسر فهو في الشر، ومن قال بالفتح فهو في الخير نقله عن ابن الدهان، ونخلص من هذا إلى أنه جعل الفرق بالحركة وسيلة لبيان المعاني التي أوردها عن اللُّغويّين في تفسير اللفظ.

ونقل اللبليّ عن العلماء صحيح، فقد ذهب ابن القطاع في أفعاله إلى اللغتين معاً (الكسر والفتح): (شَمِلَ القَوْمُ الأَمْرَ شُمُولاً عَمَّ وَشَمَلَ لُغَةً) <sup>(٢)</sup>، وأيد السرقسطي ما ذهب إليه الأصمعي من إنكاره لغة الفتح وتأيبده لغة الكسر، كما نقل لنا ما ذهب إليه الفراء من استعمال اللغتين معاً (الكسر والفتح): (شَمِلَ الأَمْرَ شُمُولاً عَمَّ، قال أبو عثمان: قال الفراء: شَمِلَهُمُ الأَمْرُ يَشْمَلُهُمُ

(١) إصلاح المنطق ٥٣، ٢٠٦، ٢١١. انظر: أدب الكاتب ٤٤٩.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٢ / ١٨٥.

وَشَمَلَهُمْ يَشْمَلُهُمْ إِذَا عَمَّهُمْ وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ وَقَالَ: لَا يُقَالُ إِلَّا شَمِلَ الْأَمْرُ بِكُسْرِ الْمِيمِ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا ابْنُ السَّكَيْتِ (ت ٢٤٤ هـ) فَقَدْ قَالَ بِلُغَةِ الْكُسْرِ فَقَطْ: (شَمِلَهُمُ الْأَمْرُ إِذَا عَمَّهُمْ)<sup>(٢)</sup>.

بناءً على ما تقدم نجد أن الفعل شَمِلَ المتعدى بنفسه إلى المفعول فيه لغتان (الكسر والفتح)، واحدة قليلة وهى الفتح، والأخرى أفصح وهى الكسر، وقد رجح اللبليُّ لغة الكسر موافقاً للغويين الذين نقل عنهم في أن الفصيح هو كسر العين من " فعِلت " وهو الأساس الذى بنى عليه ثعلب الباب، وسكت عن التعدية بواسطة الهمزة مع أنه قال شَمِلَ، شَمَلَ، وأشَمَلَ.

### ٣- دَهَمَ

( قوله: دَهَمْتَهُمُ الْخَيْلُ تَدَهَّمُهُمْ )

( قال أبو جعفر: معناه فَجِئْتَهُمْ وَكَثُرَتْ عَلَيْهِمْ، عن ابن درستويه، وعن المطرِّز في شرحه وأصله من الدَّهْم وهو العدد الكثير، ومنه قيل للجمع الكثير الدَّهْمَاء. قال ابن درستويه: وكذلك الأدهم من الدَّوَاب وهو الذى عَمَّ شعره كَلَّة السَّوَادُ. وحكى أبو سليمان الخطَّابِيُّ، والمطرِّز في شرحه عن أبي المكارم: أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ سَبَقَ النَّاسَ إِلَى عَرَفَاتٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي قَبْلَ أَنْ يَدَهْمَكَ النَّاسُ. قال ابن درستويه والعامَّة تقول: دَهَمْتَهُمْ بِالْفَتْحِ، وهو خطأ. قال أبو

(١) الأفعال للسرقسطى ٢ / ٣٤٥.

(٢) إصلاح المنطق ٢٠٦.

جعفر ليس بخطأ، حكى أبو عبيدة في مصنفه، والمطرز في شرحه عن ثعلب عن أبي النصر عن الأصمعي، وابن القطّاع في أفعاله، ويعقوب في إصلاحه عن أبي عبيدة، دَهَمْتُهُمْ ودَهَمْتُهُمْ، بكسر الهاء وفتحها. قال المطرّز: والأولى أفصح<sup>(١)</sup>.

بدأ اللبلي النص بتفسير المعنى اللغوي للفعل (دَهَمَ يَدَهْمُ)<sup>(٢)</sup> المتعدي بنفسه إلى المفعول، ثم ذكر لغاته في الماضي، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، فقال: إن لهذا الفعل لغتين (الكسر والفتح)، ولكن هناك من قال أن لغة الفتح خطأ وهو ابن درستويه، فرد عليه اللبلي بأنها ليست بخطأ وأيد قوله بما نقله عن بعض علماء اللغة، منهم أبو عبيد، والمطرز، وابن القطّاع، وابن السكيت، الذين قالوا باللغتين (الكسر والفتح)، ودلنا هذا إلى موقفه من اللغات التي تفرد بها بعض اللغويين الذين نقل عنهم.

وقد ورد الفعل دَهَمَ كذلك عند ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)<sup>(٣)</sup>، وابن القطّاع<sup>(٤)</sup>، وجاء عند السرقسطي متعدياً باللغتين: (قال أبو عثمان: قال الكسائي: دَهَمُهُمْ و دَهَمُهُمْ لُغَتَانِ، و دَهَمُ الْأَمْرِ دَهْمًا: نَزَلَ)<sup>(٥)</sup>، وأيضاً عند ابن هشام اللخمي: (دَهَمْتُهُمْ الْخَيْلُ غَشِيَتْهُمْ وَجَاءَتْهُمْ بَغْتَةً، وَقَالُوا دَهَمْتُهُمْ

(١) التحفة ١٨٨، ١٨٩. الباب ١/٤٢.

(٢) الأفعال لابن القطّاع ١/٣٥٠.

(٣) إصلاح المنطق ٢١١.

(٤) الأفعال لابن القطّاع ١/٣٥٠.

(٥) الأفعال للسرقسطي ٣/٣٢٨.

تَدَهْمُهُمْ<sup>(١)</sup>، وأستخدِم الفعل أيضا متعدياً في لغة أصحاب المعاجم بلغة الكسر فقط جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: (دَهْمَتُهُمُ الخَيْلُ تَدَهْمُهُمْ إِذَا غَشِيَتْهُمْ، والدَّهْمَاءُ: القِدْرُ)<sup>(٢)</sup>.

فالفعل " دَهَمَ " المتعدى بنفسه إلى المفعول وردت فيه لغتان ( الكسر والفتح) استنادا لما نقل عنهم اللبلي من اللغويين الذين أجازوها واثبتو ورود أكثر من بناء له، وقد رجَّح اللبلي لغة الكسر وقال: إنها أفصح، ودليله ما أورده عن المطرِّز و ابن فارس، وموافقته لثعلب في أن الفصيح هو كسر العين من " فعِلت " وهو الأساس الذي بنى عليه الباب.

#### ٤ - خَطَفَ

( قوله: خَطَفَ الشَّيْءَ يَخْطِفُهُ )

( قال أبو جعفر: الخَطْفُ: الأخذ بسرعة واستلاب، عن صاحب الجامع وغيره. قال: ويُقال: هذا سيفٌ يَخْطِفُ الرَّاسَ، وبرق خَاطِفٌ: يَخْطِفُ نور البصر، والشَّيَاطِينُ تَخْطِفُ السَّمْعَ، أي: تَسْتَرِقُ منه الخَطْفَةَ كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾<sup>(٣)</sup>. قال أبو جعفر: قال الهروي: أي استرق السَّمْعَ بسرعة... قال أبو جعفر: ويُقال في الماضي أيضاً: خَطَفَهُ بالفتح، حكاة

(١) شرح الفصيح ٦٠.

(٢) مقاييس اللغة ٣٠٣.

(٣) سورة الصافات ١٠.

الجوهري عن الأخفش ، وقال: هي قليلة رديئة لا تكاد تعرف ، قال وقد قرأ بها يونس في قوله عز وجل: ﴿يُخِطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> قال: واختطفه ، ونخطفه كله بمعنى واحد ، قال أبو جعفر: وحكى الفتح أيضاً في خطف القزاز في الجامع ، والمطرز عن ثعلب ، وقالوا: الكسر أفصح ، وحكى الفتح أيضاً ابن القطاع<sup>(٢)</sup> .

فالفعل ( خَطِفَ يَخِطِفُ يَخِطِفَ )<sup>(٣)</sup> متعدياً بنفسه إلى المفعول به كما جاء في النص السابق ، فقد بدأ اللبّي النص بتفسيره لمعناه اللغوي ، مستشهداً على ذلك بنص قرآني ، وناقلاً ذلك عن ابن دريد والهروي ، ثم بين لغاته في الماضي ( الكسر والفتح ) ، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما ، فقال: إن لـ "خطف" لغتين واحدة قليلة رديئة هي لغة الفتح وقد قال بها الجوهري ، والقزاز ، والمطرز ، وابن القطاع ، والآخري أفصح ، وهي لغة الكسر ، وهذا يدل على سعة اطلاعه على الاستعمالات اللغوية عند العرب .

وردت كذلك لغة الكسر عند بعض علماء اللغة ، كالأزهري: ( قال ابن بزرج: خَطِفْتُ الشَّيْءَ: أَخَذْتُهُ )<sup>(٤)</sup> ، وكذلك ذكرها ابن منظور في لسانه: ( خطفت الشيء أخذته وأختطفته )<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة ٢٠ .

(٢) التحفة ١٩٨ . ١٩٧ . الباب ١ / ٤٣ .

(٣) فتح الأقفال ١٢٨ .

(٤) تهذيب اللغة ٧ / ٢٤١ .

(٥) اللسان ٥ / ٤٨٩ .

نَخْلُصُ مما سبق أن علماء العربية قد أثبتوا ورود " خَطِفَ " متعدياً بنفسه على لُغَتَيْنِ الأولى رديئة قليلة هي الفتح والأخرى أفصح هي الكسر، وقد وافق اللبِّيُّ ما أخذ به اللغويون بأن الأفصح أن يأتي " خَطِفَ " متعدياً بنفسه على لغة الكسر في الماضي، و موافقاً ثعلب في أن الفصيح هو كسر العين من " فعِلت " وهو الأساس الذي بنى عليه الباب .

### ٥ - فَرِكَ

( قوله : فَرَكْتَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا تَفَرَّكُهُ فَرَكًا إِذَا أَبْغَضْتَهُ )

( قال أبو جعفر: الْفَرِكُ بِكسر الفاء: بَغْضُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا، عن صاحب الواعي وغيره. وقال اليزيدي في نواتره: وهذا رجل مُفَرِّكٌ بَيْنَ التَّفْرِيكِ إِذَا أَبْغَضْتَهُ النِّسَاءَ. وحكى ابن جنِّي في شرح شعر المتنبي عن أبي زيد: رجل فَارِكٌ، وامرأة فَارِكٌ. قال صاحب الواعي: ويُقال: فَارَكَ فلانٌ صاحِبَهُ: إِذَا فَارَقَهُ وَتَارَكَهُ، وحكى عن أبي عبيدة أنه قال: هذا حرف مخصوصٌ به المرأةُ وَالزَّوْجَ لم أَسْمَعُهُ في غير ذلك... قال أبو جعفر: ويُقال: فَرَكْتَ الْمَرْأَةَ وَفَرَكْتَ، بالكسر والفتح، عن اللحياني في نواتره، وعن الفراء في كتابه البهِّيِّ، وقال: فَرَكْتُهُ بالكسر أجودٌ... وقال اليزيدي في نواتره: فَرَكْتَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا فَرِكًا بِكسر الفاء وفتحها وفُرُوكًا<sup>(١)</sup> . جاء الفعل ( فَرِكَ يَفْرِكُ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بنفسه إلى مفعوله في

(١) التحفة ٢٠٧-٢١١. الباب ١/٤٤.

(٢) فتح الأقفال ٥٠.

هذا النص، وقد فسّر اللبّي معناه اللغوي استناداً لما نقله عن بعض أئمة اللغة كابن دريد واليزيدي وابن جنّي، ثم ذكر لغاته في الماضي (الكسر والفتح)، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، وقال: إن من ذهب إلى هذا المذهب (الكسر والفتح) اللحياني واليزيدي.

وقد ورد متعدياً بنفسه على لغة الكسر عند السرقسطي في أفعاله: (فَرَكْتُ المرأةَ زوجها فِرْكَاً أَبْغَضْتُهُ، قال أبو عثمان وزاد الكسائي وفِرْكَاً)<sup>(١)</sup>، وكذلك أشار إليها ابن دريد في الجمهرة: (فَرَكْتُ المرأةَ زوجها تَفَرَكُهُ فِرْكَاً إذا أَبْغَضْتُهُ فهي فارك من نساء فوارك)<sup>(٢)</sup>، وجاء عن ابن القطّاع باللغتين معاً (الكسر والفتح) في الماضي: (فَرَكْتُ المرأةَ زوجها فِرْكَاً أَبْغَضْتُهُ، وفَرَكْتُهُ أيضاً فِرْكَاً)<sup>(٣)</sup>، وأيضاً عند ابن هشام اللخمي: (فَرَكْتُ المرأةَ زوجها، أَبْغَضْتُهُ وَصَلَفَهَا هو إذا أَبْغَضَهَا، وحكى كراع فَرَكْتُ)<sup>(٤)</sup>، أما الزمخشري فقد نص على لغة الفتح فقط وبين أنه نقلها عن الكسائي وأبي عبيدة واللحياني: (ويقال: فَرَكْتُ تَفَرَكُ حكاها الكسائي وأبو عبيدة واللحياني وقال جمهور أهل اللُّغَةِ: الْفِرْكَ بُغْضُ الْإِنَاثِ لِلذُّكُورِ خَاصَّةً)<sup>(٥)</sup>.

(١) الأفعال للسرقسطي ١١ / ٤ .

(٢) جمهرة اللغة ٧٨٦ / ٢ .

(٣) الأفعال لابن القطّاع ٤٦١ / ٢ .

(٤) شرح الفصيح ٦١ .

(٥) شرح الفصيح ٦٢ / ١ .



فالأجود عند اللبّي أن يأتي الفعل " فَرِكَ " على لغة الكسر ، مستدلاً على ذلك بما نقله عن بعض علماء اللغة، ونخلص من ذلك إلى أنه كان يتوسع في النقل عن العلماء في لغات الماضي في الفعل المتعدي (الكسر والفتح)، ثم يختار ما يراه الأجود.

## ٦- صَرَفَ

( قوله: صَرَفْتُ الصَّبِيَّانِ )

( قال أبو جعفر: معناه: سَرَّحْتُهُمْ من موضع التعليم. والعامّة تقول: أصرفت ولا أذكر فيه الآن إلا فَعَلْتُ ، بغير ألفٍ ، كما ذكره ثعلبٌ، وإنما يُقال: أصرَفْتُ في الشَّرَابِ: إذا جعلته صَرِفاً أي خالصاً. وقولهم: انصَرَفَ يدلُّ على أن مُتَعَدِّيه بغير ألفٍ، لأنهم قالوا: لا يجيءُ انفعَلُ مُطَاوَعَةً من أفعل إلا قولهم: أغلقتُ البابَ فانغلق، وأطلقتُ الرَّجُلَ فانطلق، وزاد بعضهم أدخلته فاندخل، ومعنى صَرَفَ اللهُ عنك الأذى أي أزاله وأذهبه )<sup>(١)</sup>.

جاء في النص السابق الفعل ( صَرَفَ يَصْرِفُ ) متعدياً بنفسه إلى مفعوله، وقد فسّر اللبّي معناه اللغوي ثم بيّن أن هذا الفعل تُعَدِّيه العامّة بالألف وتقول: أصرفت، وهو يرى أنه لا يأتي متعدياً إلا بنفسه لأنه أستند على دليل وهو أن ثعلباً ذكره على هذه الصورة، ثم أن معنى أصرفت يختلف عن معنى صرفت، و دلنا هذا على اهتمامه بالتفسير بالعامي، فقد ذكر الكلمة وما يقابلها عند العامّة

(١) التحفة ٢٤٦، ٢٤٧. الباب ١/ ٥٢.

من استعمال فقال " والعامة تقول: أصرفت "، ليبيّن أن ( أفعلت ) ما استعملته إلا العامة والصواب ( فعلت ).

وقد ورد كذلك على هذه الصورة عند بعض شراح الفصيح منهم ابن درستويه والزخشي اللذين رفضا ما استعملته العامة بالألف وعدّاه خطأً فقال ابن درستويه في تصحيحه: ( صرّفت الصبيان معناه سرحتهم من الكتاب، وكذلك صرّفت الرسول و الفيح إذا رددته إلى موضعه الذي جاء منه، وكذلك قوله صرّف الله عنك الأذى والعامة تقول: أصرفت الصبيان وأصرّف الله عنك الأذى بالألف وهو خطأ، ويدل ذلك أن فاعله ومفعوله مصروف ومصدره الصّرف ومستقبله يصرف بفتح الياء )، فقد عدّ ابن درستويه ما استعملته العامة بالألف خطأ، وعلل لذلك بقوله: ( ويدل ذلك أن فاعله ومفعوله مصروف ومصدره الصّرف ومستقبله يصرف بفتح الياء )<sup>(١)</sup>، وجاء عند الزخشي في شرحه للفصيح: ( والعامة تقول: أصرفت ولا يجوز ذلك في هذا المعنى إنما يجوز في الشراب إذا جعلته صرفاً أي خالصاً، وقياسه أن يكون بغير ألفٍ وسماعه كذلك وكلّ ما جاء على معناه فهو على فعلت بغير ألف... . وقولهم: انصرّف يدل على أن متعديه بغير ألف لأنهم قالوا: لا يجيء انفعّل مطاوعةً من أفعل إلا قولهم أغلقت الباب فانغلق وأطلقت الرجل فانطلق )<sup>(٢)</sup>،

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٧٧.

(٢) شرح الفصيح ١ / ٨٠-٨١..

وجاء أيضاً عند الكسائي (ت ١٨٩ هـ) على هذه الصورة: (تَقُول : وقد صَرَفَتْ فلاناً وقد صَرَفَ وجهه عني بغير ألف، ولا يُقال: قد أَصَرَفَتْ فلاناً) <sup>(١)</sup>، وقد ذكره أيضاً أصحاب معاجم اللغة متعدياً بنفسه على لغة الفتح بغير ألف منهم الأزهري <sup>(٢)</sup>، وابن فارس <sup>(٣)</sup>.

ونخلص من هذا إلى أن اللبّيّ جارى اللغويين الذين سبقوه في استعمال الفعل " صَرَف " متعدياً بنفسه بدون زيادة الهمزة، ورفض ما استعملته العامة بالألف، ووافق ثعلباً في أن الفصيح هو " فعلت " بغير ألف وهو الأساس الذي بنى عليه الباب في كتابه الفصيح.

#### ٧- لَسَب

( قوله: لَسَبْتُهُ العَقْرُبُ تَلَسُّبُهُ ، لَسَباً فِيهِمَا جَمِيعاً )

( قال أبو جعفر: أي لسعته. وفي مستقبل لَسَبَ لغتان: تَلَسُّبٌ وتَلَسِبٌ بضم السين وكسرهما، عن اليزيديّ في نواتره، وعن أبي حاتم في تقويمه. ويُقال: لَسَبْتُهُ ولَزَبْتُهُ بالزَّاي والسين، حكاه كراع في المجرّد والقزّاز عن قطرب ) <sup>(٤)</sup>.

(١) ما تلحن فيه العامة ١٠١.

(٢) تهذيب اللغة ١٢ / ١٦١.

(٣) مقاييس اللغة ٥٠٦.

(٤) التحفة ٣٧٨-٣٧٩. اللباب ١ / ٩٥.

ورد في هذا النص الفعل (لَسَبَ يَلْسُبُ وَيَلْسِبُ) <sup>(١)</sup> متعدياً بنفسه إلى مفعوله، وقد بدأ اللبّيّ النص بتفسير المعنى اللغوي للفعل، ثم بيّن لغاته في المضارع و نصّ على ضبط عينه بالحركة التي تناسب بابه الصرفي الذي يقاس عليه (الضم والكسر)، مستندلاً على كلامه بما نقله عن اليزيدي وأبي حاتم، ثم ذكر أنه يأتي بالزاي كما قال بذلك كراع والقزّاز وهذه الظاهرة تُعرف في العربية بالإبدال وذلك بسبب التقارب بين السين والزاي في المخرج .

جاء كذلك على هذه الصورة عند بعض شراح الفصيح وعلماء اللغة، منهم ابن درستويه <sup>(٢)</sup>، والهروي <sup>(٣)</sup>، وابن السكيت: (ت ٢٤٤ هـ) <sup>(٤)</sup>، وابن القطاع في أفعاله: (لَسَبْتُهُ الْعَقْرَبَ لَسَبًا ضَرْبَتُهُ بِإِبْرَتِهَا) <sup>(٥)</sup>، وكذلك ابن دريد: (لَسَبْتُهُ الْعَقْرَبَ تَلْسِبُهُ لَسَبًا إِذَا لَسَعْتُهُ) <sup>(٦)</sup>. وقد جرى ابن الجوزي (ت ١٢٠١ هـ) ما سار عليه اللبّيّ بأن "لَسَبَ" متعدياً بنفسه إلى مفعوله فقط: (وتقول لَسَعْتُهُ الْعَقْرَبُ) <sup>(٧)</sup>.

(١) الأفعال لابن القطاع ٣/ ١٣٠.

(٢) تصحيح الفصيح ١/ ١١٦.

(٣) إسفار الفصيح ٤١٦.

(٤) إصلاح المنطق ١٠٩.

(٥) الأفعال لابن القطاع ٣/ ١٣.

(٦) جمهرة اللغة ١/ ٣٤١.

(٧) تقويم اللسان ١٦٢.

وبعد عرض هذه النصوص يتضح لنا أنّ اللبّي قد وافق ما جرى عليه بعض اللغويين من أن الفعل "لَسَبَ" متعدياً بنفسه إلى مفعوله بدون واسطة، وأن فيه لغتين في مستقبله هي (الضم والكسر)، ودلنا هذا على توسعه في النقل.

### ٨- وَجَدَ

( قوله: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ وَجِدَانًا )

( ح - معناه: أَصْبَتْهَا، أَجِدُّهَا، وَأَجِدُّهَا - بالكسر والضم - وَجِدًا وَجِدَةً وَوُجِدًا وَوُجُودًا وَوَجِدَانًا وَوَجِدَانًا. أنشد ثعلب<sup>(١)</sup> :

أُنشِدُ وَالبَاغِي يُحِبُّ الوِجْدَانَ

قَلَائِصًا مُخْتَلِفَاتِ الأَلْوَانِ

وموضع الشاهد قوله (الوجدان) وهو مصدر وجدت الضالّة وجدانا، قالوا: الوجدان كما قالوا النشدان، لأنهما من باب الأضداد<sup>(٢)</sup>.

جاء الفعل ( وَجَدَ يَجِدُ )<sup>(٣)</sup> متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد لأنه بمعنى أصاب في النص السابق، وهو في الأصل مما يتعدى إلى اثنين، وقد بدأ اللبّي بتفسير المعنى اللغوي للفعل، ثم بيّن لغاته في المضارع (الكسر والضم)، حيث

(١) الفصيح ٢٨٠. انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٨٥.

(٢) اللباب ١/ ١٨٤-١٨٥.

(٣) فتح الأقفال ٦٩.

نصّ على ضبط عينه بالحركة التي تناسب بابه الصرفي الذي يقاس عليه، وبين مصادره فذكر له أكثر من مصدر، ثم أقرّ بما يُعرف في العربية بالتضاد فقد نصّ عليه بقوله « وهو مصدر وَجَدْتُ الضَّالَّةَ وَجَدَانًا، قالوا: الوجدان كما قالوا النَّشْدَان، لأنَّهما من باب الأضداد »، وهذا يدل على سعة اطلاعه على أسرار اللغة العربية.

وورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، كالهروي الذي قال: إن " وجد " متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد لأنه بمعنى أصاب: ( وَجَدْتُ الضَّالَّةَ وَجَدَانًا، أي ظفرت لها بعد ضياعها وضلالها )<sup>(١)</sup>.

وجاء أيضا عن ابن هشام اللخمي: ( وَجَدْتُ الضَّالَّةَ أَصْبَتْهَا مُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾<sup>(٢)</sup> )<sup>(٣)</sup>، وورد أيضا عند بعض علماء اللغة كابن القطاع<sup>(٤)</sup> وابن دريد<sup>(٥)</sup>، وابن فارس<sup>(٦)</sup>، وابن سيده<sup>(٧)</sup>، ابن منظور<sup>(٨)</sup>، فهؤلاء جميعاً اتفقوا على تعديته بنفسه إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أصاب.

(١) إسفار الفصيح ١ / ٤٩٧.

(٢) سورة الكهف ٥٣.

(٣) شرح الفصيح ١٠١ ..

(٤) الأفعال لابن القطاع ٣ / ٢٩٨.

(٥) جمهرة اللغة ٤٥٢.

(٦) مقاييس اللغة ٩٤٧.

(٧) المخصص ٤ / ٢٢٤.

(٨) اللسان ٢ / ٨٢٢.

وبناء على ما تقدم نجد أن اللبلي يرى تعدية الفعل بنفسه إلى مفعول واحد،  
لأنه بمعنى أصاب، وهو ما سار عليه أغلب اللغويين، وقد وافقهم فيما ذهبوا  
إليه.

ومن الأفعال المتعدية بنفسها في الشرحين: شَتَمَ، كَسَبَ، شَرِكَ، فَجَأَ، مَهَرَ،  
نَبَذَ، رَهَنَ، نَعَشَ، حَرِمَ، حَصَرَ<sup>(١)</sup>.  
نَخْلُصُ مَمَّا سَبَقَ إِلَى بَيَانِ الْآتِي:

١ - كثرة عناية اللبلي بذكر الفعل المتعدى بنفسه إلى مفعول واحد أو إلى  
مفعولين في شرحه التحفة واللباب.

٢ - اهتم بلغات العامّة ووقف منها موقفين: موقف المصوب لها  
ك (دهم)، وموقف المنكر لها ك (صرف).

٣ - عنايته بالتوسع في النقل عن علماء اللغة وشرح الفصيح في لغات  
الفعل المتعدى بنفسه في الماضي والمستقبل، وإيراده أقوالهم في المفاضلة بينها،  
ووصفها ب (أفصح، أجود، قليلة، رديئة)، ثم تعقبه لأقوالهم وأرائهم بالرد  
بالقبول أو الرفض، وهذا يدل على سعة اطلاعه على الاستعمالات اللغوية عند  
العرب، ك (خطف).

(١) التحفة: ٥٥، ١٣٠، ٢١١، ٢١٧، ٢٥٥، ٣١٤، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٤٦٠. اللباب: ١ / ١٠،

## المبحث الثاني

### الفعل اللازم المتعدي بواسطة

#### المطلب الأول: الفعل المتعدي بالزيادة:

ذهب علماء العربية المتقدمون إلى جملة من الوسائل التي تجعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً أو في حكم المتعدي، وكل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى، وهذه الوسائل كثيرة، وبما أنه قد درست من قبل المتقدمين أردت أن أركز على الصور التي أولها اللبّي عنايةً في شرحه ومن أشهرها:

١- زيادة الهمزة للتعدية وهي المعنى الغالب في أفعل، قال الرضي: «اعلم أن المعنى الغالب في أفعل تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً لللازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى "أذهبْتُ زَيْداً" جعلتُ زيدا ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب، كما كان في ذهب زيد»<sup>(١)</sup>.

٢- التضعيف (فعل) ولقد صرح سيبويه بأنه يكون للتعدية بقوله: «وقد يجيء الشيء على فَعَلْتُ فيشرك أفَعَلْتُ، كما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِحَ وفَرِحْتُهُ، وإن شئت قلت أفرحتُهُ»، وعقد سيبويه لذلك باباً سماه (هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أفَعَلْتُ)، قال فيه:

(١) شرح الرضي للشافية ١/٨٦.



« تقول: كَسَرْتَهَا وَقَطَعْتَهَا، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ وَمَزَّقْتُهُ »<sup>(١)</sup>، ويتبين لنا من نص سيبويه أن من أشهر دلالات التضعيف إفادة الكثرة.

٣- إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى على الاسم، ولقد أشار إليه ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) بقوله: « فجملة الوسائط ثلاث: واسطة مقدمة في أول الفعل كالهزمة من قولك: قام زيدٌ، وأقمتُ زيداً، وواسطة في وسط الفعل وهو التضعيف، مثل فرح زيدٌ وفرحته أنا... وواسطة من بعده كحروف الجر نحو: مررتُ بزيدٍ... كل واحدٍ من هذه يعدّي الفعل إلا أن تعديته بحرف جرّ تعدية إضافة، فلذلك كان مجروراً، وتعديته بالهزمة أو التضعيف تعدية بُنية فلذلك كان المعمول منصوباً »<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): « وللتعدية أسباب ثلاثة: وهى الهزمة وتثقيل الحشو وحرف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعدياً وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين: نحو قولك: أذهبته، وفرحته، وخرجتُ به، وأحفرته بئراً، وعلمته القرآن، وغصبتُ عليه الضيعة »<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٤ / ٥٥، ٦٤.

(٢) شرح المقدمة المحتسبة ٣٦٨.

(٣) المفصل في صنعة الأعراب ٩٨.

## أولاً: الفعل المتعدي بزيادة الهمزة والتضعيف (أفعل، و (فَعَّل) (١)

الهمزة تأتي للتعدي وهى أمّ الباب، يعنى أن الهمزة للتعدي سواء لتعديّة الثلاثى اللازم إلى المفعول به، أو لتعديّة الواحد إلى اثنين، أو تعديّة المتعدى لاثنين إلى ثلاثة في باب ( أعلم وأرأى)، هذا ما ذكره علماء العربية في كتبهم (٢)، فقد خصص سيبويه في كتابه باباً سَمَّاهُ ( هذا باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ في الفعل للمعنى) أوضح فيه أبرز دلالات ( أفعل) (٣)، وعقد ابن عصفور في الممتع مبحثاً تناوله فيه (٤)، وأشار إليه ابن الحاجب في الشافية (٥)، وهكذا اهتم العلماء المتقدمين ببيان دلالات ( أفعل)، واهتموا أيضاً بـ (فَعَّل) ودلالاته، وقد أكد السيوطي على كونه للتعدي بقوله: « وفَعَّل وهو للتعديّة، نحو: أدبْتُ الصَّبِي...» (٦)، وفعل الشيء نفسه المحدثون، ومن ذلك معاني صيغ أفعل في القرآن الكريم (٧)، وصيغ الأفعال بين القياس والسمع (٨).

(١) نظراً لقلّة المادة العلمية في المتعدى بالتضعيف تمّ دمج مع المتعدى بزيادة الألف في مطلب واحد مستقل .

(٢) أفدت من بحث: معاني صيغ أفعل في القرآن الكريم ١. انظر : دلالات أبنية الأفعال بين اللزوم والتعدى ١٣٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ٥٥ .

(٤) الممتع في التصريف ١ / ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ .

(٥) شرح الرضى للشافية ١ / ٨٣

(٦) الهمع ٣ / ٢٦٦ .

(٧) انظر : معاني صيغ أفعل في القرآن الكريم .

(٨) انظر : صيغ الأفعال بين القياس والسمع .

ومما ورد عند اللبلي في شرحه ( التحفة واللباب):

### ١ - شَمَلٌ وَجَنَبٌ وَدَبَّرٌ وَصَبَا

( قوله: شَمَلَتِ الرِّيحُ )

( قال أبو جعفر: أي هَبَّتْ رِيحٌ شَمَالٌ، وقوله: من الشَّمالِ متعلِّقٌ بمعنى الفعل، كأنَّه قال مأخوذٌ من الشَّمالِ، أي: هذا الفعل الذي هو شَمَلَتِ مأخوذٌ من الرِّيحِ الشَّمالِ، وكذلك الكلام في جَنَبَتِ من الجنوبِ، وباقيها، قال التُّدميريُّ: وقال بعضهم: هي في الشَّمالِ متعلِّقَةٌ بِشَمَلَتِ، وفي الجنوبِ متعلِّقَةٌ بِجَنَبَتِ، وكذلك في الصَّبَا، والدَّبُّورِ، والتقدير عنده: شملت الرِّيحُ من ناحية الشَّمالِ، وجَنَبَتِ من ناحية الجنوبِ، فتكون " من " هاهنا لا ابتداءً الغَايَةِ في المكان.

( وقوله: جَنَبَتِ من الجنوبِ ) قال أبو جعفر: أي هَبَّتْ رِيحٌ جَنُوبٌ، والجنُوبُ رِيحٌ قِبَلِيَّةٌ، أو يكون بالمعنى الثَّاني أي رِيحٌ من جهة الجنوبِ، ويكون الجنوبُ أيضاً اسماً للنَّاحِيَةِ التي تلي القُطْبَ المقابلَ لنباتِ نَعَشٍ .

( وقوله: وَصَبَتِ من الصَّبَا ) قال أبو جعفر: هو على ما تقدَّم في شَمَلَتِ، وَجَنَبَتِ، ويُقال لها القَبُولُ، عن ابن خالويه وغيره.

( وقوله: وَدَبَّرَتِ من الدَّبُّورِ ) قال أبو جعفر: على ما قدَّمنا أيضاً من التَّفْسِيرِ، وإمَّا أن يكون الدَّبُّورُ الرِّيحُ الغَرِيبِيَّةُ، فيكون المعنى هَبَّتْ رِيحٌ دَبُّورٌ، ويكون من الدَّبُّورِ متعلِّقاً بمعنى الفعل، وإمَّا أن يكون الدَّبُّورُ الغَرِبُ، فيكون

المعنى هَبَّتْ من جهة الدُّبُورِ، أي: من جهة الغرب، والجمع الدُّبَائِرُ... وحكى ابن سيده في المخصص، وصاحب كتاب العالم، كلاهما عن ابن دريد أنه قال: أَفَعَلْتُ مقولة في ذلك كله<sup>(١)</sup>.

جاءت الأفعال ( شَمَلَ يَشْمُلُ<sup>(٢)</sup> وَجَنَبَ وَدَبَرَ يَدْبُرُ<sup>(٣)</sup> وَصَبَا ) متعدية بزيادة همزة التعدية، وقد فسر اللبِّي معانيها اللغوية، ثم بيّن موقعها الإعرابي، وهذا يدل على عنايته بالجانب النحوي، وذكر أيضاً أن هذه الأفعال تأتي متعدية بزيادة الهمزة مستدلاً على كلامه بما نقله عن ابن سيده وابن دريد .

ونقل اللبِّي صحيح، فقد جاء عن ابن سيده قوله: ( وَجَنَبْتُ الرِّيحَ تَجُنَّبُ جُنُوباً وَاجْتَنَبْتُ ... وَدَبَرْتُ الرِّيحَ تَدْبُرُ دُبُوراً وَأَدْبَرْتُ مِنَ الدُّبُورِ ... وَشَمَلْتُ الرِّيحَ تَشْمُلُ شُمُولاً وَأَشْمَلْتُ ... وَصَبْتُ الرِّيحَ تَصْبُو صُبُوراً وَأَصَبْتُ ... أَفَعَلْتُ مقولة في ذلك كله<sup>(٤)</sup> . وأيضاً وردت على هذه الصورة عند الزمخشري في شرحه للفصيح: ( وَالْعَامَّةُ تَقُولُ بِالْأَلْفِ فِي كُلِّهَا: وَإِنَّهَا مَعْنَى أَشْمَلَ وَاجْتَنَبَ وَأَدْبَرَ وَأَصَبَا إِذَا دَخَلَ فِي هَذِهِ الرِّيحِ )<sup>(٥)</sup> . ومنهم من ذهب إلى أنكار ذلك، من ذلك ما ذكره ابن دريد في الجمهرة من أن الأصمعي قد أنكر:

(١) التحفة ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨. الباب ١ / ٤٧.

(٢) بغية الآمال ٧٨.

(٣) بغية الآمال ١٤٠.

(٤) المخصص ٤ / ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) شرح الزمخشري ١ / ٦٩.

أشمل في شَمَلَ، وأجنب في جَنَبَ، وأدبر في دَبَرَ: ( جَنَبَتْ وَأَجْنَبَتْ، وَشَمَلَتْ وَأَشْمَلَتْ، وَدَبَّرَتْ وَأَدْبَرَتْ، وَصَبَّتْ وَأَصَبَتْ، أَجَازَهُ أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَلَمْ يُجْزِهِ الْأَصْمَعِيُّ )<sup>(١)</sup>. وتابعه ابن درستويه في ذلك في تصحيحه: ( لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونا على بناء واحد إلا أن يَجِيءَ ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمُحَالٌ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يَظُنُّ كثيرٌ من النحويين واللغويين )<sup>(٢)</sup>. وكذلك ابن الجبان<sup>(٣)</sup> وابن هشام اللخمي<sup>(٤)</sup> منعوا مجيء ( أفعل ) من هذه الأفعال ( شمل وجنب وصبا ودبر ). وأنكرها أيضا ابن السكيت في إصلاحه.

وأخلص من هذا إلى أن اللبلي خالف ثعلب في أن الفصيح في ( شمل وجنب وصبا ودبر ) متعديا بنفسه فقط " فَعَلْتُ بِغَيْرِ أَلْفٍ "، وهو الأساس الذي بنى عليه الباب، ورفض أيضا ما ذهب إليه أغلب اللغويين، ووافق ما استعملته العامة وبعض اللغويين متعديا بالألف.

## ٢- غَلَقَ

( قوله: أَغْلَقْتُ الْبَابَ فَهُوَ مُغْلَقٌ )

( ح - هو معروفُ المعنى. ويُقال أيضا: غَلَقْتُ الْبَابَ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وهي لغة رَذِلَةٌ، قال بعضهم: وَغَلَقْتُ بِالتَّشْدِيدِ أَيضًا، وهي أَفْصَحُ مِنْ أَغْلَقْتُ، وهذا

(١) جمهرة اللغة ٣/ ١٢٥٩.

(٢) تصحيح الفصيح ١/ ٧٠.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١١٥.

(٤) شرح الفصيح ١/ ٦٣.

ليس بشيء، لأن ( غَلَّقت ) بالتشديد ليس بمعنى غَلَّقتُ ولا أَغَلَّقتُ، لأنَّ غَلَّقتُ يُعْطى المرة الواحدة لا أكثر، وَغَلَّقتُ بالتشديد لا يعطى إلا تكثير الغلق، فهو إذن غيرُه في المعنى، ويُقال بمعنى أَغَلَّقتُ: أَبَلَّقتُ البابَ، وِبابُ غُلُقٍ، أي مُغَلَّقٌ، وهو فُعْلٌ بمعنى مفعول<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( أغلق )<sup>(٢)</sup> متعدياً بواسطة همزة التعدية كما جاء في النص السابق، فقد فسر اللبِّيَّ الفعل بكلمة معروف وهذا يدل على أن هذا الفعل كان شائعاً في الاستعمال، ثم بيّن الاختلاف بين أغلقت وغلَّقت في المعنى، وأشار إلى مصادره.

وقد ورد هذا الفعل متعدياً بواسطة همزة التعدية عند بعض شراح الفصيح، منهم ابن درستويه: ( أغلقت البابَ فهو مُغلق وأقفلته فهو مُقفل، فإن قوله: أغلقت فإن معناه شددته بالغلق وأوثقته وأرتجته، وأما قوله أقفلت فمعناه أوثقته بالقفل، والعامّة تقولها جميعاً بغير ألف وهو خطأ، ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ولا أقولُ لِقدر القومِ قد غَلَّيت      ولا أقولُ لِباب الدارِ مَغْلوقُ

ومعناهما راجع إلى قولهم: غَلِقَ الشئُ يَغْلِقُ غَلْقاً وأغلقته غيرُه إغلاقاً، وإلى قولهم: قفل الشئُ يَقْفِلُ قُفولاً وأقفلهُ غيرُه: إن شئت من الرجوع كالقافلة، وإن

(١) الباب ١ / ١٥٥.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٤١٢.

(٣) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٣٥٣.

شئت من اليبس الذى ينال المسافر في جلده).<sup>(١)</sup> و جاء أيضاً عند ابن الجبان،<sup>(٢)</sup> والزخشي في شرحه على هذه الصورة: (والعامّة تقول غلقتُ وهى لغة رذلة، مدلك عليه قول أبى الأسود الدؤلى:

ولا أقولُ لِقدر القوم قد غلِيت      ولا أقولُ لِباب الدّار مغلُوقُ)<sup>(٣)</sup>

ورد كذلك متعديا بهمزة التعديّة عند الكسائي (ت ١٨٩هـ)،<sup>(٤)</sup> وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)،<sup>(٥)</sup> وابن القطّاع<sup>(٦)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال ( غلق ) لغة العامّة، وقد نصّ عليها العلماء، واختار اللبلي ( أغلق ) بالهمزة، وفرّق اللبلي أيضاً بين استعمال ( غلق ) و ( غلّق ) المتعدية بالتضعيف، وهى لغة القرآن الكريم: إذ قال تعالى: ﴿ وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾<sup>(٧)</sup>.

### ٣- قَفَلَ

( قوله: وَأَقْفَلْتُ البابَ فهو مُقْفَلٌ )

( ح - أي شَدَدْتُهُ بالقُفْل، ويُقال: قَفَلْتُ البابَ بغير ألف وبالألف أفصح،

(١) تصحيح الفصح ١/ ١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح الفصح في اللغة ١/ ١٤٩.

(٣) ديوان أبى الأسود الدؤلى ٣٥٣. انظر: شرح الفصح ١/ ٢٢٠.

(٤) ما تلحن فيه العامّة ١٢١.

(٥) إصلاح المنطق ٢٢٧.

(٦) الأفعال لابن القطّاع ٢/ ٤١١، ٤١٢.

(٧) سورة يوسف ٢٣.

(وقوله: وَأَقْفَلْتُ الْجُنْدَ) ح - أي: رددتهم مِنْ مَبْعَثِهِمْ، ويُقال أيضاً: قَفَلْتُ الْجُنْدَ بغير ألف، وبالألف أفصح، ومعنى (( قَفَلُوا هُمْ )) أي رَجَعُوا قَفَلًا وَقَفُولًا، والقافِلةُ الرَّاجِعَةُ<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل (أقفل) <sup>(٢)</sup> متعدياً بواسطة همزة التعدية، وفسر اللببي معناه اللغوي، ثم بين أنه " بالألف أفصح "، وأيضاً فعل الشيء نفسه مع (وأقفلتُ الجُنْدَ).

وقد ورد هذا الفعل أيضاً متعدياً بهمزة التعدية عند ابن الجبان في شرحه للفصيح: (وأقفلت الباب: إذا ضربت عليه بقفلٍ أقفل إقفالاً فأنا مُقْفَلٌ وذاك مُقْفَلٌ، وأقفلت الجُنْدَ أُقْفَلُ إقفالاً، فإننا مُقْفَلٌ إذا رجعتهم وقفلوا هم أي رجعوا من مبعثهم يقفلون قُفُولًا وَقَفُولًا)<sup>(٣)</sup>. وتابعه في ذلك بعض شراح الفصيح منهم الهروي<sup>(٤)</sup>، والزنجشري<sup>(٥)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(٦)</sup>، وجاء الفعل متعدياً بهمزة التعدية عند بعض اللغويين، كابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): (وقد أقفلته فهم مُقْفَلٌ، ولا يقال مقفولٌ، وتقول: أقفلت الجُنْدَ من مبعثهم وقد قفلوا هم

(١) اللباب ١ / ١٥٥، ١٥٧.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣ / ١٧.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٤٩، ١٥٠.

(٤) إسفار الفصيح ١ / ٤٦٨، ٤٦٩.

(٥) شرح الفصيح ١ / ٢٢١.

(٦) شرح الفصيح ٩٠.



يَقْفُلُونَ وَيَقْفُلُونَ خَفَضَ وَرَفَعَ قُفُولًا وَقَفْلًا<sup>(١)</sup>. وورد أيضاً عند ابن القطاع في أفعاله: ( وأقفلت الباب وكل شيء يُلقى عليه قُفْلٌ، قفل الجُنْدَ يَقْفُلُونَ قُفُولًا رجعوا من مبعثهم )<sup>(٢)</sup>.

فالفعل ( قفل ) يأتي متعدياً بنفسه وبالألف، و اختار اللبِّي أن يقال أقفل بالألف وعدّها من أفصح اللغات، ودلنا هذا على عنايته بالتوسع اللغوي في ذكر لغات الفعل.

#### ٤ - عَتَّقَ

( قوله: وَأَعْتَقْتُ الْغُلَامَ فَهُوَ مُعْتَقٌ )

( ح - معنى (( أعتقته )) حرّره، ومعنى (( عتق هو )) أي: صار حُرّاً، ويُقال: أعتقتُ الغلامَ فهو مُعتَقٌ وَعَتِيقٌ وَعَاتِقٌ، وإن كان قد أنكر بعضهم أن يُقال: عَاتِقٌ، ومصدر عَتَقَ: عِتَاقٌ، وَعِتَاقَةٌ، وَعِتْقٌ، ولا أذكر الآن في أعتقت الغلامَ إلا بالألف)<sup>(٣)</sup>.

جاء الفعل ( أعتق )<sup>(٤)</sup> متعدياً بزيادة همزة التعدية في هذا النص، وقد شرح اللبِّي معناه اللغوي، ثم ذكر مشتقاته ومصدره، ويبيّن أن هذا الفعل يأتي متعدياً بالألف.

(١) إصلاح المنطق ٢٢٧، ٢٢٩.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣/ ٣٩٤.

(٣) اللباب ١/ ١٥٥، ١٥٦.

(٤) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ٥٠.

وقد ورد الفعل " أعتق " متعديا بهمزة التعدية عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه في تصحيحه للفصيح: ( وأما قوله: أعتقتُ الغُلامَ فهو مُعتق، وعتق هو، فهذان من باب فعل وأفعل، ومعنى عتق الشيء أي صار حُرّاً كريماً... والعامّة تقول: عتقتُ الغُلامَ بغير ألف وهو خطأ )<sup>(١)</sup>، وتابعه في ذلك ابن الجبان والزخشي، وورد عن ابن الجبان: ( وأعتقتُ الغلامَ أعتقُ إعتاقاً فأنا مُعتقٌ وذاك مُعتقٌ إذا حررته وعتق هو إذ صار حُرّاً والغلام مُعتقٌ وعتيق )<sup>(٢)</sup>، وكذلك ورد عن الزخشي في شرحه للفصيح: ( قوله: أعتقتُ الغُلامَ فهو مُعتقٌ، والعامّة تقول: عتقتُ، وإنما يُقال: عتق إذا كان عبداً فصار حُرّاً يعتقُ عتقاً وعتاقاً وعتاقه )<sup>(٣)</sup>، وجاء أيضاً على هذه الصورة عند بعض علماء اللغة كابن القطاع<sup>(٤)</sup>، وابن فارس<sup>(٥)</sup>، وابن منظور<sup>(٦)</sup>.

فاللبي قد وافق الجمهور في استعمال الفعل (أعتق) معدى بالهمزة، مشيراً إلى أن بعضهم ينكر استعمال اسم الفاعل (عاتق) من أعتق، ثم إن شراح الفصيح ينكرون استعمال (عتقت) متعديا بنفسه كما استعملته العامة ويعدونّه خطأ.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٦١، ١٦٢.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٤٩.

(٣) شرح الفصيح ١ / ٢٢١.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) مقاييس اللغة ٦٣٦.

(٦) اللسان ٥ / ٩٦٨.

## ٥- بَغَضَ

( قوله: وأبغضتُ الشيءَ فأنا مُبغِضُهُ، وقد بَغَضَ هو )

( ح - أي: كرهته، ويُقال: بين الرجلين بغضةٌ، أي بَغَضَ، ويقولون: كم هذه البغضة، وليست باللغة العالية، والبغضة أفصح. وحكي: بَغَضْتُ الشيءَ بغير ألف، وهي عن صاحب الفصيح وحده. ويُقال: بَغَضَ الرجلُ بَغْضاً وبغضةً، وبغاضةً، وبغضاء: صار بغيضاً، أي مكروهاً<sup>(١)</sup>).

جاء الفعل (أبغض) <sup>(٢)</sup> متعدياً بزيادة همزة التعدية في هذا النص، وقد فسّر اللبّي معناه اللغوي، ثم ذكر أن "البغضة أفصح"، ونقل لنا قول ابن سيده فيما حكاه ثعلب وحده في أنه يُقال بغير ألف، وذكر أيضاً مصادره.

وجاء عن بعض شراح الفصيح ذلك، منهم ابن درستويه، وابن الجبان اللذان جعلاه من باب فعل وأفعل باختلاف المعنى، فقال ابن درستويه في تصحيحه للفصيح: (أبغضت الشيء أبغضه وأنا مُبغِضُهُ، وقد بَغَضَ هو، فإنه أيضاً من باب فعل وأفعل باختلاف المعنى، وكان يجب أن يأتي به هناك، وأبغضت منقول بالألف، من بَغَضَ الشيءُ يَبْغِضُ بَغْضاً وبغاضةً وبغضاً ومعناه معروف<sup>(٣)</sup>)، وورد أيضاً عن ابن الجبان: (وقد بغضت الشيء أبغضه إبغاضاً:

(١) اللبَاب ١ / ١٥٦.

(٢) الأفعال لابن القطاع ١ / ٧٤.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ١٦٢.

إذا كرهته أو كرهت الخير له) <sup>(١)</sup>، أما الزمخشري فقد ورد عنده " بغض " متعدياً بزيادة الهمزة فقط: ( وقد أبغضت الشيء أبغضه إِبْغاضاً ... وقد بغض هو أي صار بغيضاً يبغض بغضةً إلى الناس أي جعلته بغيضاً عندهم ) <sup>(٢)</sup>، وجاء عن بعض علماء اللغة متعدياً بهمزة التعديّة منهم ابن القطاع: ( بَغُضَ الرجل بَغَاضَةً وبُغُضاً وبَغُضَةً وبغضاء صار بغيضاً ... وأبغضته كرهته ) <sup>(٣)</sup>، وأيضاً الأزهري في تهذيبه: ( وقد أبغضته وبَغُضَهُ الأخيرة عن ثعلب وحده ) <sup>(٤)</sup>.

نخلص مما سبق إلى أن ثعلباً استعمله متعدياً بالألف و بنفسه ، وقد خالفه اللبلي واختار أن يقال أبغض بالألف، موافقاً لأغلب اللغويين في ذلك، كذلك رفض بعض شراح الفصيح الذين جعلوه على فعل وأفعل باختلاف المعنى .

## ٦ - غَلَى

( قوله: وَأَغْلَيْتُ الْمَاءَ فَهُوَ مُغْلَى )

( ح - معناه: سَخَّنْتُ وَأَحْمَيْتُ، وهو منقولٌ من سخن الماء نفسه بغير ألف،

ولا أذكر الآن إلا أغليت بالألف ) <sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٤٩ .

(٢) شرح الفصيح ١ / ٢٢١، ٢٢٢ .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١ / ٧٤ .

(٤) تهذيب اللغة ٨ / ١٧ .

(٥) اللباب ١ / ١٦٣ .

فالفعل (أغلى يَغْلَى) <sup>(١)</sup> متعدياً بزيادة همزة التعدية كما جاء في هذا النص، وقد بدأ اللبليّ بتفسير معناه اللغوي، ثم ذكر لنا أنه متعدياً بالألف فقط .

ورد عند بعض شراح الفصيح وعلماء اللغة على هذه الصورة، منهم ابن درستويه: (أغليت الماء فهو مُغْلَىً فمعناه كمعنى سَخَنْت وطَبَخْتَ وأَحْمَيْت، وتقول: قد غَلَى الماءُ نفسه بغير ألف فهو يغلى غلياً وغلياناً... والعامة تقول: غَلَيْتُ الماءَ بغير ألف وهو مَغْلَىً على مفعول وهو خطأ) <sup>(٢)</sup>، فعَدَّ ابن درستويه ما كان مجرداً من الألف خطأً والاختيار عنده أن يأتي متعدياً بالألف، وورد أيضاً عند ابن الجبان في شرحه للفصيح: (وأغليت الماءَ أُغْلِي إِغْلَاءً فَأَنَا مُغْلٍ والتستُرُّ مرضى، والماء مغلى إذا أحميت الماءَ بالنار حتى فار) <sup>(٣)</sup>، وكذلك عند الهروي في أسفاره <sup>(٤)</sup>، وابن القطاع في أفعاله <sup>(٥)</sup>.

نخلص مما سبق أن استعمال (غلى) لغة العامة، وقد رفضه ابن درستويه وعده خطأً، وأن أغلب الغويين قد اتفقوا على تعديته بالألف فقط، وقد وافقهم اللبلي فيما ذهبوا إليه.

(١) بغية الآمال ٧٠.

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ١٦٦.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٥٢.

(٤) إسفار الفصيح ١ / ٤٧٥.

(٥) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٤٤١.

## ٧- غَفَى

( قوله: وَأَغْفَيْتُ مِنَ النَّوْمِ فَأَنَا أُغْفَى )

( ح - الإغفاء: النوم الخفيف، والعرب تمدح بقلّة النوم، ويُقال أيضا: غَفَيْتُ بغير ألف، وبالألف أفصح )<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل ( أغفى )<sup>(٢)</sup> متعدياً بزيادة همزة التعدية في النص السابق، وقد بدأ اللبليّ بتفسير المعنى اللغوي للفعل، ثم ذكر أنه " بالألف أفصح " .

ونقل اللبليّ صحيح، فقد ورد عن ابن درستويه في تصحيحه: ( أغفيت فأنا مُغْفٍ من النوم، فإن العامّة تقول: غَفَيْتُ بغير ألف وبالياء، وتقول في المستقبل: اغفو غفوة ومعناه الدخول في قلّ من النوم، وهو اليسير الذي لا يُكتفى به ولا ينتفع وهو مأخوذ من الغفا وهو ردى التمر... وكان العامّة لم تدخل فيه الألف لأنه شبيه بقولهم: نعست ونمت )<sup>(٣)</sup>، وجاء عن ابن الجبان في شرحه: ( وأغفيت من النوم وهو الشئ يسير منه أُغْفَى إغفاءً فأنا مُغْفٍ، والعامّة تقول غَفَوْتُ وليس ذلك بصحيح )<sup>(٤)</sup>، وورد أيضا عن بعض علماء اللغة ذلك، منهم ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ): ( قد أغفيت ولا يُقال أغفوت )<sup>(٥)</sup>، وأيضا الزجاج في

(١) اللباب ١/ ١٦٣ .

(٢) الأفعال لابن القطاع ٢/ ٤٤٣ .

(٣) تصحيح الفصيح ١/ ١٦٧ .

(٤) شرح الفصيح في اللغة ١/ ١٥٢ .

(٥) إصلاح المنطق ٢٢٩ .

باب ما أختير أفعلت دون فعلت: (وأغفى الرجل أذناناً) <sup>(١)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال ( غفيت ) كلام العامة، والأفصح عند اللبلي (أغفى) بالألف وهو ما عليه أغلب اللغويين.

## ٨- وَدَجَّ

( قوله: وقد ودَجَّ دابته يدجها )

( قال أبو جعفر: قال ابن درستويه: وإنما ذكره ثعلب لأنَّ العامَّة تقول: ودَجَّ دابته، بالتشديد، إلا أن يراد به مرَّة بعد أخرى، فَشُدِّدَ للتكثير، قال أبو جعفر: قد حكى ابن سيده في المُخَصَّصِ وَدَجَّ بالتشديد مثل وَدَجَّ المخففة، وحكى في المصدر: وَدَجَّ وَوَدَجَاً <sup>(٢)</sup>).

فالفعل ( وَدَجَّ ) <sup>(٣)</sup> متعدياً بالتضعيف كما جاء في النص السابق، فقد نقل اللبلي رأى ابن درستويه في منعه أن يأتي الفعل متعدياً بالتضعيف فهو لا يجوز أن يقال عنده وَدَجَّ وعدّه خطأً، ثم بيّن اللبلي أن هناك طائفة من العلماء خالفت ابن درستويه في منعه ذلك ووضحت وروده في كلام العرب بقوله: " قد حكى ابن سيده في المُخَصَّصِ وَدَجَّ بالتشديد"، ثم ذكر مصادره.

(١) فعلت ولأفعلت للزجاج ١٤١.

(٢) التحفة ٢٩٣، ٢٩٤. اللباب ١ / ٦٤.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٣ / ٣١٢.

ورد كذلك عند ابن درستويه،<sup>(١)</sup> وتبعه الزمخشري في ذلك: (العامة تقول: أودج وودج وكله خطأ، ومعنى ودج فصد العرق الذى يسمى ودجاً)<sup>(٢)</sup>، أما أصحاب المعاجم فقد عدّوه متعدياً بالتضعيف، منهم الأزهرى في تهذيبه: (قال الليث: الودج عرق متصل من الرأس إلى السّحر، والجميع الأوداج وهى عروق تكتنف الحلقوم فإذا فُصد قيل: وُدّج، قال أبو عبيدة: ودجت بين القوم أدج ودجاً إذا أصلحت)<sup>(٣)</sup>، وبين ابن منظور مجيء هذا الفعل متعدياً بالتضعيف، موافقاً للبلي ومن سار على مذهبهم: (الودج والوداج عرق في العنق وهما ودجان، وفي المحكم الودجان عرقان متصلان من الرأس إلى السحر والجمع أوداج غيره، وهى عروق تكتنف الحلقوم فإذا فُصد وُدّج)<sup>(٤)</sup>.

ونستنتج مما سبق بأن اللبلي رأى أن يأتي الفعل (ودج) متعدياً بالتضعيف، وهو ما عليه أغلب اللغويين والعامة وكلام العرب، فهو جرى مجرى السابقين، وخالف ابن درستويه فيما ذهب إليه.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٨٩.

(٢) شرح الفصيح ١ / ١٦٠.

(٣) تهذيب اللغة ١١ / ١٦١.

(٤) اللسان ٢ / ١٨٢.



## ٩- عَبَأَ

( قوله: عَبَّيْتُ الْجَيْشَ )

( ح - ويُقال: عَبَّيْتُ الْجَيْشَ تَعْبِيَةً وَتَعْبَةً وَتَعْبِيئاً: إِذَا هَيَّأْتَهُ فِي مَوَاضِعِهِ، وَعَبَّأْتُهُ أَيضاً بِالْهَمْزِ، وَبِغَيْرِ هَمْزٍ أَفْصَحَ )<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل ( عَبَأَ ) متعدياً بزيادة التضعيف في هذا النص، وفسر اللبلي معناه اللغوي، ثم أشار إلى مصادره، وبيّن أن الأفصح عنده أن يأتي ( عَبَأَ ) بدون الهمزة.

ونقل اللبلي صحيح، فقد ورد عند ابن القطاع في أفعاله: ( قال يونس: عَبَّيْتُ الْجَيْشَ تَعْبِيَةً بِلَا هَمْزٍ )<sup>(٢)</sup>، وذكره أيضاً ابن دريد بأنه الأفصح والأعلى والأكثر بقوله: ( وقالوا: عَبَّيْتُ الْجَيْشَ أَيضاً تَعْبِيَةً، قال أبو بكر: عَبَّيْتُ الْجَيْشَ أَفْصَحَ وَأَعْلَى وَأَكْثَرُ مِنْ عَبَّأْتُهُ )<sup>(٣)</sup>، أما ابن درستويه فقد ورد عنده بالهمز: ( وقد حكى الخليل في الجيش عَبَّأْتُ، بالتخفيف، وَعَبَّأْتُ بالتشديد مهموزين كليهما )<sup>(٤)</sup>.

نخلص من كل ما تقدّم أن ( عَبَأَ ) متعدياً بزيادة التضعيف بدون همزة هو

(١) اللباب ١/ ١٧٥.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٢/ ٣٨٦.

(٣) جمهرة اللغة ٢/ ١٠٢٥.

(٤) تصحيح الفصيح ٢/ ١٧٩.

الأفصح والأعلى والأكثر عند أغلب اللغويين، وقد وافقهم اللبلي فيما ذهبوا إليه.

## ١٠ - قَدَى

( قوله: وَقَدَيْتُهَا تَقْدِيَةً: إِذَا أُخْرِجَتْ مِنْهَا الْقَدَى )

( ح - وقيل: أَقْدَيْتُهَا بِالْأَلْفِ: أَخْرَجْتُ مِنْهَا الْقَدَى أَوْ الْكَحْلَ، وَقَدَيْتُهَا بِتَخْفِيفِ الذَّالِ كَذَلِكَ، وَقَدَيْتُ أَيْضًا مِثْلَ قَدَّتْ )<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( قَدَى ) متعدياً بالتضعيف كما جاء في النص السابق، وبين اللبلي أنه يأتي متعدياً بنفسه و بالألف.

وورد عند بعض شراح الفصيح ذلك منهم ابن درستويه في تصحيحه: ( وَقَدَيْتُهَا تَقْدِيَةً إِذَا أُخْرِجَتْ مِنْهَا الْقَدَى، فَإِنَّ الْقَدَى كُلُّ مَا وَقَعَ فِي الْعَيْنِ مِنْ شَيْءٍ يُوْذِيهَا كَالترابِ وَالْعُودِ... وقيل: قَدَّتْهَا بِالتَّشْدِيدِ تَقْدِيَةً فَأَنَا مُقَدِّدٌ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى مِثَالِ نَظْفَتِهَا وَسَكَّتِهَا)<sup>(٢)</sup>، و تابع الزمخشري ما ذهب إليه ابن درستويه في تعديه بالتضعيف فقط: ( وَأَمَّا قَدَيْتُهَا فَمَعْنَاهُ نَقَيْتُهَا مِنَ الْقَدَى وَعَاجَلْتُ إِخْرَاجَ الْقَدَى مِنْهَا )<sup>(٣)</sup>، وأما ابن الجبان فقد ورد عنده متعدياً بالألف والتضعيف: ( وَقَدَيْتُهَا أَقْدَيْتُهَا تَقْدِيَةً فَأَنَا مُقَدِّدٌ وَالْعَيْنُ مُقَدَّاةٌ إِذَا نَقَيْتُهَا مِنَ الْقَدَى )<sup>(٤)</sup>، وأيضاً

(١) اللباب ١ / ٢١٢.

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) شرح الفصيح ١ / ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

(٤) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٧٦.

جاء على هذه الصورة عند الهروي: ( وقذيتها بالتشديد، أقذيتها تقذية فأنا مُقذِّ وهى مقذاةٌ إذا أخرجت منها القذى )<sup>(١)</sup>، وجاء أيضاً عند بعض علماء اللغة وأصحاب المعاجم منهم ابن القطاع<sup>(٢)</sup>، ابن فارس<sup>(٣)</sup>، وابن منظور<sup>(٤)</sup>، الفيروزآبادى<sup>(٥)</sup>.

وبناء على ماتقدم فإن اللبى رأى أن يأخذ بما أخذ به أغلب اللغويين في أن يأتي الفعل ( قَذَى ) متعدياً بالتضعيف، ويدلنا هذا مسلكه في التصويب اللغوي، فهو يتوسع في النقل، ثم يأخذ ما يراه مناسباً.

ومن الأفعال المتعدية بزيادة ( أفعل وفعل ): أشكل، أسفّ، أيدي، أعلّ، أكرى، أرخى، نَمَى، رَوَّأ، جَوَّد<sup>(٦)</sup>.

(١) إسفار الفصحى ١/ ٥٢٢، ٥٢٣.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣/ ٢٦٤.

(٣) مقاييس اللغة ٧٦٧.

(٤) اللسان ٨/ ٦٠٩.

(٥) القاموس المحيط ١١٩١.

(٦) التحفة: ١١، ٢٨١. الباب ١/ ٣، ٤، ١٥٤، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٧، ٣٦٢.

### ثانياً : الفعل المتعدى بنفسه والهمزة ( فعل وأفعل )

لقد اختلف العلماء المتقدمون في جواز مجيء ( فعل وأفعل ) بمعنى واحد على مذهبين، فمنهم من ذهب إلى جواز ذلك إذا كانا من لغتين مختلفتين، كالخليل وسيبويه، فقد قال سيبويه: « وقد يجيء فعَلْتُ وأفعلْتُ المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم الخليل. فيجىء به قوم على فعَلْتُ، ويُلاحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلْتُ، كما يجىء الشئ على أفعلْتُ لا يُستعمل غيره»<sup>(١)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى إنكار ذلك، ومن هؤلاء الأصمعي، الذي أنكر كثيراً مما ورد على أفعل، من ذلك ما ذكره ابن دريد في الجمهرة من أن الأصمعي قد أنكر: أبرق في بَرَق، وأرعد في رَعَدَ، وأشمل في شَمَلَ، وأجنب في جَنَبَ، وأدبر في دَبَرَ،<sup>(٢)</sup> وتابعه ابن درستويه في ذلك فقال: « لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمُحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثيراً من النحويين واللغويين»<sup>(٣)</sup>.

ولقد كانت هذه الظاهرة موضوع بحث المحدثين أيضاً، ومنهم خليل

(١) الكتاب ٤ / ٦١.

(٢) جمهرة اللغة ٣ / ١٢٥٩.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ٧٠.

العطية الذى أرجعها إلى اختلاف اللهجات العربية القديمة، يقول الدكتور صبحى عبدالكريم في كتابه اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء « وباستقراء ما جاء في كتب اللغة نجد أنها تكاد تتفق على أن أفعل تميمية وفعل حجازية»<sup>(١)</sup>، ومصطفى النحاس في بحثه: بحث في صيغة ( أفعل ) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في اللغة، والدكتور جزاء المصاروة في بحثه: الترادف بين صيغتي ( فعل وأفعل ) في العربية الذى ذهب إلى أن هناك عوامل أخرى غير العامل اللهجيّ أدّت إلى وجود الترادف بين الصيغتين إذ قال: « إن هذا الترادف ليس في أصل وضع اللغة، وإنما هناك عوامل كثيرة ساهمت في خلقه عبر مسيرة اللغة، كان أبرزها التطور الدلاليّ، والقياس الخاطيء، والبنية المقطعيّة للصيغتين، والازدواج اللغويّ، والمخالفة بين المشتقات وأفعالها»<sup>(٢)</sup>.

يتضح مما سبق أن ظاهرة ( فعل وأفعل ) قد لقيت اهتماما كبيرا عند اللغويين العرب - مؤيدين ومنكرين - فألفوا فيها الكتب والرسائل، وقد أحصى خليل العطية ستة عشر عالماً ممن ألفوا فيها، ومنهم قطرب والفراء وأبو عبيدة وأبو زيد والأصمعي وابن السكيت وأبو حاتم السجستاني والزجاج<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من خصص باباً أو فصلاً في مؤلفاتهم لمعالجة هذه الظاهرة، فقد أفرد

(١) اللهجات العربية في معاني القرآن ١٦٤.

(٢) بحث الترادف بين صيغتي ( فعل وأفعل ) في العربية ١٠.

(٣) فعلت وأفعلت للسجستاني ٦٧، ٦٨.

ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب باباً بعنوان: ( فعلتُ وأفعلتُ باتفاق المعنى )  
 وآخر بعنوان: ( فعلتُ وأفعلتُ باتفاق المعنى واختلافهما في التعدي )<sup>(١)</sup>، وكان  
 ابن القوطية يبدأ كل باب من أبواب كتابه ( الأفعال ) بالحديث عن فعل وأفعل  
 بمعنى واحد ثم فعل وأفعل باختلاف المعنى .

وثلعب خصها بـ ( فعلتُ وأفعلتُ باختلاف المعنى )، ولذلك نجد اللبلي  
 يولي عناية لـ ( فعل وأفعل ) في شرحه ( التحفة واللباب ).

ومما جاء فيهما في الشرحين على سبيل المثال:

## ١ - حَلَّ

( قوله: وحَلَلْتُ من إِحْرَامِي أَحِلُّ )

( قال أبو جعفر: أي فرغت منه، وحَلَّ لي ما كان مُحَرَّمًا عَلَيَّ في حال الإحرام  
 كالطَّيْب والنِّسَاء، ويُقال أيضاً: أَحَلَّ، حكاها أبو عبيد في المصنّف، وابن التَّيَّانِي  
 عن أبي زيد، والفراء في كتابه البَهِّيِّ، وأبو عبيدة. وقال اللُّحَيَّانِي في نوادره: لُغَةُ  
 أَهْلِ الْحِجَاز حَلَّ فلان من إِحْرَامِهِ يَحِلُّ حِلًّا وَمَحَلًّا، وهو حلالٌ، وحِلٌّ، وبه نزل  
 القرآن، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وتميم تقول: أَحَلَلْتُ  
 من إِحْرَامِي أَحِلُّ إِحْلَالًا، وإنا مُحِلُّ وحَلال. قال أبو جعفر: وكذا حكى  
 اليزيديُّ في نوادره: أَنَّ حَلَّ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَاز، وتميم تقول: أَحَلَّ. وقال

(١) أدب الكاتب ٤٦٠، ٤٧١.

(٢) سورة المائدة ٢.

الدِّينَوْرِيُّ فِي كِتَابِهِ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ<sup>(١)</sup>: حَلَلْتُ مِنْ إِحْرَامِي، أَحَلُّ حِلًّا وَأَنَا حَلَالٌ،  
وَلَا يُقَالُ: حَالٌّ<sup>(٢)</sup>.

فالفعل ( حَلَّ يَحِلُّ يَحُلُّ )<sup>(٣)</sup> يَأْتِي مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ وَبِزِيَادَةِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ، كَمَا  
جَاءَ فِي النَّصِّ السَّابِقِ، فَقَدْ بَدَأَ اللَّبَلِيُّ بِتَفْسِيرِ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَنَا أَنَّهُ يَتَعَدَّى  
بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ مُسْتَدْلًا عَلَى كَلَامِهِ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ، وَذَكَرَ أَنَّ فِي ( حَلَلْتُ  
مِنْ إِحْرَامِي ) لُغَتَيْنِ هُمَا: حَلَّ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَتَمِيمٍ تَقُولُ: أَحَلَلْتُ، وَقَدْ عَزَا  
هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ إِلَى الْقَبَائِلِ النَّاطِقَةِ بِهِ بِقَوْلِهِ: « وَكَذَا حَكَى الْيَزِيدِيُّ فِي نَوَادِرِهِ: أَنَّ  
حَلَّ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَتَمِيمٍ تَقُولُ: أَحَلَّ »، وَيَدُلُّنَا هَذَا عَنَايَتَهُ بِبَعْضِ لُغَاتِ  
الْقَبَائِلِ وَنَسْبَتِهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، وَذَكَرَ الْمَفْرَدَةَ الَّتِي يَعْتَوِّرُهَا اسْتِعْمَالُ لَهْجِي مِنْ  
زِيَادَةِ أَوْ نَقْصَانِ فِي الْحُرُوفِ .

وَقَدْ وَرَدَ كَذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ شُرَاحِ الْفَصِيحِ، مِنْهُمْ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ الَّذِي وَافَقَ  
الْعَامَّةَ وَلُغَةَ الْعَرَبِ فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي تَصْحِيحِهِ لِلْفَصِيحِ: ( حَلَلْتُ مِنْ إِحْرَامِي  
فَمَعْنَاهُ صِرْتُ حَلَالًا، وَهُوَ الَّذِي خَرَجَ مِنْ إِحْرَامِ الْحَجِّ فَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ،  
وَالْعَامَّةُ تَقُولُ فِيهِ: أَحَلَلْتُ مِنْ إِحْرَامِي بِأَلْفٍ كَمَا تَقُولُ أَحْرَمْتُ لِلْحَجِّ  
بِأَلْفٍ، وَهِيَ لُغَةٌ مَرْوِيَّةٌ مِنَ الْعَرَبِ )<sup>(٤)</sup>، وَجَاءَ عَنِ الْهَرَوِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَابْنِ هِشَامِ

(١) وَرَدَ (حَلَّ) عِنْدَ ابْنِ قَتَيْبَةَ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ٣٦٣. وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ السَّكَيْتِ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ.

(٢) التَّحْفَةُ ٢٧٢. الْبَابُ ١ / ٥٩.

(٣) بَغِيَّةُ الْأَمَالِ ١١٧.

(٤) تَصْحِيحُ الْفَصِيحِ ١ / ٨٤.

(٥) إِسْفَارُ الْفَصِيحِ ١ / ٣٨٢.

اللخمي<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup> تعديه بنفسه وبزيادة الهمزة، وأما ابن الجبان فقد قال بتعديه بنفسه فقط<sup>(٣)</sup>، وأستخدم متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة في لغة أصحاب المعاجم جاء في الجمهرة لابن دريد: (حَلَّ من إحرامه وأحلَّ من إحرامه إحلالاً)<sup>(٤)</sup>، وقال ابن منظور في لسانه: (وَحَلَّ الْمُحْرَمُ من إحرامه يَحُلُّ حِلاًّ وَحَلَالاً إذا خرج من إحرامه، وأحلَّ: خرج وهو حلال، قال ابن الأثير: وأحلَّ يُحِلُّ إحلالاً إذا حلَّ له ما حُرِّم عليه من محظورات الحجِّ، وقال الأزهري: وأحلَّ لغة كرهها الأصمعي وقال: أحلَّ: إذا خرج من الشهور الحُرِّم أو من عهد كان عليه)<sup>(٥)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال (حلّ) متعدياً بنفسه لغة أهل الحجاز، واستعمال (أحلّ) متعدياً بزيادة الهمزة لغة بني تميم، وقد وافقت العامّة لغة العرب في تعديه هذا الفعل بالهمزة، ووافقهم ابن درستويه، وقد تابع اللبلي علماء اللغة في تعديته بنفسه والهمزة باتفاق المعنى، وقيل ما قالوه، وهذا يدل على توسعه في الأخذ باللغة.

(١) شرح الفصيح ٦٨.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج ٦٥.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١/١٢٠.

(٤) جمهرة اللغة ١/١٠١.

(٥) اللسان ٦/٢٧١.



## ٢ - وَتَدَ

( قوله: وَتَدَ وَتَدُهُ )

( قال أبو جعفر: إذا ضرب به في الأرض... قال ابن درستويه: وإنما ذكره ثعلب لأنَّ العامَّة تقول: قد أوتَدَ، بألف وتفتح التاء من الوتَد، وهو خطأ. قال أبو جعفر: ليس بخطأ، حكى يونس في نوادره، ويعقوب في فعل وأفعل، وأبو إسحاق الزَّجَّاج، وأبو عليِّ البغداديُّ في فعلت وأفعلت، وأبو عبيدة عن يونس في فعلت وأفعلت، وابن القوطيَّة، وابن القطَّاع أنه يُقال: أوتَدْتُ الوتَدَ بالألف. وقد حكيناه قبل الفتح في الوتَد، فلا يكون ما تقوله العامَّة خطأ) (١).

جاء الفعل ( وَتَدَ أوتَدَ ) (٢) متعدياً بنفسه وبزيادة همزة التعديّة في هذا النص، وفسر اللبليّ معناه اللغوي، ثم ذكر رأى ابن درستويه في منعه أن يأتي ( وتَد ) متعدياً بزيادة الهمزة، إذ عدّه خطأً ولم يجوّزه، وقد ردّ عليه اللبليّ بأن ما ذهب إليه غير مقبول عند طائفة من علماء اللغة الذين نقل عنهم، إذ أثبتوا وروده بزيادة الهمزة وفتح التاء، منهم يونس ويعقوب وأبو إسحاق وأبو عليّ البغدادي وأبو عبيدة وابن القوطية وابن القطّاع.

ونقل اللبليّ صحيح، فقد ورد الفعل بمعنى واحد عند طائفة من العلماء، منهم ابن هشام اللخمي: ( وَتَدَ وَتَدُهُ: إذا ضرب به في الأرض والحائط، وقالوا: أوتَدُهُ ) (٣).

(١) التحفة ٢٩٥، ٢٩٦. اللباب ١/ ٦٥.

(٢) معجم الأفعال ٨٠.

(٣) شرح الفصيح ٦٩.

وأستخدم الفعل متعدياً بنفسه فقط عند أصحاب المعاجم، إذ لم يجوّز الأزهري تعديه بزيادة الهمزة في تهذيبه: (ويقال: وتَد فلان رجله في الأرض إذا ثبَّتْها) <sup>(١)</sup>، وكذلك ابن منظور جوّز تعديته بنفسه فقط في لسانه: (وتد: الوتدُ بالكسر والوتدُ والودُّ مازرٌ في الحائط أو الأرض من الخشب... ووتد الوتدُ وتداً وتدة ووتد كلاهما ثبت، ووتدته أنا أتدُهُ وتداً وتدةً ووتدته أثبته).

يتضح مما سبق أن اللبلي قد رأى أن الفعل (وتد) يأتي متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة باتفاق المعنى، وهو ما عليه أغلب اللغويين، والعامّة، فقد جاراهاهم فيما ذهبوا إليه، ورفض ما قاله ابن درستويه في منعه تعدى (وتد) بالهمزة، ومن تبعه، مستندلاً على كلامه بما نقله عن علماء اللغة.

### ٣- مَضْنَى

(قوله: وقد أَمَضْنَى الجُرْحُ والقَوْلُ)

(ح- أي: أحرَقْنِي وآلَمْنِي والمَضْضُ: ما يَجِدُهُ الإنسانُ في قلبه من الحرارة، والكُحْلُ يَمُضُّ العَيْنَ مَضِيضاً، ومَضِيضُهُ: حُرْقَتُهُ، ويُقال: وَجَدْتُ لَهُ مَضِيضاً، ومَضِضاً، ومَضَاضَةً، ومَضّاً، أي حُرْقَةً وحرارةً. ويُقال: أَمَضْنَى الجُرْحُ ومَضْنَى، وفرق بعض اللغويين بينهما، فقال: أَمَضْنَى القولُ وأمَضَّهُ الصَّوْتُ، كُلُّ ذَلِكَ بِالْأَلْفِ، ومَضَّهُ الجُرْحُ دون ألف.

(١) تهذيب اللغة ١٤/١٤٨.

( وقوله: وكان من مضي يقول: مَضْنِي بغير ألف )

(ح - يعني: من مَضَى من العَرَبِ العَارِبَةِ، أو من مَضَى من اللغويين، قال بعضهم: هو أبو عمرو بن العلاء، وقيل: أبو زيد الأنصاري).<sup>(١)</sup>

بيّن اللبلي أن الفعل ( مَضْنِي و أمضني ) يأتي متعدياً بنفسه وبزيادة همزة التعدية، وقد بدأ النص بتفسير معناه اللغوي، وذكر مصادره، وقال أيضاً أن هناك من اللغويين من فرق بينها في التعدية (بنفسه أو بالهمزة) اعتماداً على المعنى، ودلنا هذا على عنايته بالاستعمال اللغوي من حيث علو الفصاحة وعدمها.

وورد عند بعض شراح الفصيح كذلك، كابن درستويه<sup>(٢)</sup>، وجاء عند الزمخشري متعدياً بنفسه وبزيادة همزة ناقلاً اختلاف أهل اللغة من العرب في تعديه بنفسه وبزيادة همزة منهم الخليل، أو تعديه بنفسه عند بعضهم الآخر كأبي عمرو بن العلاء، أو تعديه بالهمزة فقط كثعلب والفراء: (قال الخليل: مَضْنِي القَوْلُ والجرح بغير ألف، وأمضني القول بالألف، وقول أبي العباس " وكان من مضي من النحويين يقول: مَضْنِي بغير ألف " يُقال أنه عنى أبا عمرو بن العلاء، قال أبو عمرو: ومضني كلام فصيح وقد ترك استعماله وقال بعضهم: مَضَّ و مَضْنِي لغتان جيدتان، وقال الفراء: أمض أفصح)<sup>(٣)</sup>،

(١) اللباب ١/١٥٩-١٦٠.

(٢) تصحيح الفصيح ١/١٦٣.

(٣) شرح الفصيح ١/ ٢٢٥، ٢٢٦.

ووافق ابن منظور ما سار عليه اللبلي فقد جاء في لسانه: (مَضْنَى الهَمْ والحُزْن والقول يَمْضُنَى مَضًا ومَضِيضًا وأمَضْنَى: أحرقتني وشق عليّ، ومَضْنَى الجُرْح وأمَضْنَى إمضاضاً ألمني وأوجعني، ولم يعرف الأصمعي مَضْنَى وقدم ثعلب أمَضْنَى، قال ابن سيده: وكان من مضى يقول: مَضْنَى بغير ألف وأمَضْنَى جلدى)<sup>(١)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال (مَضْنَى) متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة قد اختلف فيه علماء اللغة، فمنهم من قال بتعديه بنفسه كأبي عمرو بن العلاء، ومنهم من قال بتعديه بنفسه وبزيادة الهمزة كالخليل، وابن درستويه، والزنجشري، وابن منظور، ومنهم من قال بتعديه بزيادة الهمزة فقط وهم ثعلب، والأصمعي، والفراء، وقد ردُّوا ذلك إلى معناه، أما اللبلي فقد قال بتعديه بنفسه وبالهمزة باتفاق المعنى، مخالفاً ثعلب في اختياره (مَضْنَى) متعدياً بالألف فقط.

#### ٤ - طَلَّقَ

( قوله: وقد طَلَّقَ يَدَهُ بخير وأَطْلَقَهَا

(ح - إذا جاد بها طُلُوقَةً وطُلُوقاً وطلاقةً، وأنشد أحمد بن يحيى<sup>(٢)</sup> :

(١) اللسان ٤ / ٦٦١.

(٢) لم يقف محقق كتاب اللباب على قائله سوى على ما ذكره أصحاب المعاجم وشرح الفصيح من أنه لأحمد بن يحيى.

أَطْلِقْ يَدَيْكَ تَنْفَعَاكَ يَا رَجُلٌ بِالرَّيْثِ مَا أُرْوَيْتَهَا لَا بِالْعَجَلِ

هذا البيت لا أعلمُ قائله. المعنى: يلومُ صاحبه على الإساءة في إيراد الإبلِ والحرق فيه، وموضع الشاهد في البيتِ قوله: أَطْلِقْ بفتح الهمزة وكسر اللام ، فدلَّ على أن الماضي منه أَطْلَقَ على وزن أَفْعَلَ ، ومن رواه ((اطلَّق)) بضم اللام ووصل الألف، فالماضي منه طَلَّقَ على وزن فَعَلَ<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( طَلَّقَ يَطْلِقُ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة، وقد بدأ اللبِّي بتفسير معناه اللغوي، ثم بيّن أنه يأتي متعدياً بنفسه و بالألف على حسب حركة ماضيه، مستشهداً ببيت الشعر الذي أنشده ثعلب.

وورد الفعل كذلك عند بعض شراح الفصيح، ولكن منهم من منع تعدّيه وحكم عليه بالشذوذ والرداءة فقد جاء عن ابن درستويه: ( وقد جاء في هذا بلغتين: فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَطْلِقْ يَدَاكَ تَنْفَعَاكَ يَا رَجُلٌ ...

وإنما قياس هذا أن يُقال: أَطْلَقَ يَدُهُ بخيرٍ فطلقت فيكون فَعَلَ فعلاً لليد، غير متعدٍّ فأما الذي حكاه فشاذ وردئ<sup>(٤)</sup>، وأما الزمخشري فقد ورد عنده

(١) اللباب ١ / ١٦١-١٧١.

(٢) بغية الآمال ١٢٢.

(٣) لم يقف محقق كتاب اللباب على قائله سوى على ما ذكره أصحاب المعاجم وشرح الفصيح من أنه لأحمد بن يحيى.

(٤) تصحيح الفصيح ٢ / ٢٢٥.

متعدياً بنفسه وبالهَمْزة، ولكن تعديه بالألف أجود يقول: ( طَلَّقَ يَدَهُ بِخَيْرٍ وَأَطْلَقَهَا : بِالْأَلْفِ أَجُودُ هُوَ مِنْ قَوْلِكَ : أَطْلَقْتَ الرَّجُلَ فَانْطَلَقَ أَي سِيرَتْهُ فَسَارَ بِلَفْظِ الْإِطْلَاقِ مِنَ الْأَسِيرِ )<sup>(١)</sup>، وجاء أيضاً عن بعض علماء اللغة قولهم إنه متعدى بنفسه وبالهَمْزة، كالزجاج،<sup>(٢)</sup> وابن القطاع<sup>(٣)</sup>، وسار ابن منظور على ما جرى عليه اللبلي، في لسانه: ( وَيُقَالُ : طَلَّقَ يَدَهُ وَأَطْلَقَهَا فِي الْمَالِ وَالْخَيْرِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، قَالَ ذَلِكَ أَبُو عَيْبَةَ وَرَوَاهُ الْكِسَائِيُّ فِي بَابِ فَعَلْتَ وَأَفْعَلْتَ )<sup>(٤)</sup>.

وبناء على هذا فإن اللبلي رأى أن يأتي ( طَلَّقَ ) متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة باتفاق المعنى، وهو ما عليه ثعلب وأغلب اللغويين، فهو جرى مجرى السابقين فيما ذهبوا إليه، وخالف ما ذهب إليه ابن درستويه من منعه تعدية ( طَلَّقَ ) بنفسه وزيادة الهمزة باتفاق المعنى.

## ٥ - قَبَسَ

(وقوله: أَقْبَسْتَهُ نَاراً)

(قال الشيخ أبو جعفر: إذا طلبت له ناراً، والقَابِسُ الطَّالِبُ، ومصدره القَبَسُ بتسكين الباء، والنَّارُ تسمى القَبَسُ بفتحها، وهذا كالنَّقْضِ والنَّقْضِ.

(١) شرح الفصيح ١/ ٣٠٧.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج ٩٧.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) اللسان ٥/ ٩٦٣.

ويُقال أيضاً: أَقْبَسْتُهُ ناراً، بالألف، حكى أبو عبيد في المصنف عن الكسائي أنه يُقال: قَبَسْتُهُ ناراً، وأَقْبَسْتُهُ ناراً، بألف أيضاً وبغير ألف. وحكى أبو عبيد أيضاً عن أبي زيد أنه قال: قَبَسْتُهُ ناراً: إذا جئته بها، فإن كان طلبها له قال: أَقْبَسْتُهُ ناراً. قال الشيخ أبو جعفر: قال كراع في المُجَرَّد: والقَبَسُ النَّارُ، والمِقْبَاسُ السَّرَاجُ<sup>(١)</sup>.

ففي النص السابق فسر اللبلي المعنى اللغوي للفعل (قبس)<sup>(٢)</sup>، ثم بيّن لنا مصدره، وأشار إلى أنه يتعدى بنفسه وبزيادة الهمزة، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللغويين منهم، أبو عبيد، والكسائي الذي عداه بنفسه وبزيادة الهمزة باتفاق المعنى، ومنهم من جَوَّزَ تعديه بنفسه وبزيادة الهمزة ولكن باختلاف المعنى وهو أبو زيد<sup>(٣)</sup>.

وجاء عن الزمخشري تعديه بنفسه وبالهمزة على اختلاف المعنى: (قال الكسائي: يُقال: قَبَسْتُهُ علماً، وقَبَسْتُهُ ناراً، وأَقْبَسْتُهُ بالألف وغير ألف فيهما جميعاً، قال أبو زيد: قَبَسْتُهُ ناراً جئته بها وأَقْبَسْتُهُ ناراً طلبتها له)<sup>(٤)</sup>، وكذلك ابن هشام اللخمي فقد ورد عنده هذا الفعل (قبس) متعدياً بنفسه وبالهمزة باختلاف المعنى: (قَبَسْتُهُ ناراً: أعطيتها إياها في قَبَسَ، وهو عود يكون في طرفه

(١) التحفة ٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠. الباب ١/١١٨.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣/٧-٨.

(٣) إصلاح المنطق ٢٤٤.

(٤) شرح الفصيح ١/١٦٦.

نار، وأقبسته: طلبتها له وأعنته عليه، والقبس الشعلة من النار<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما تقدم فإن اللبلي رأى ان يأتي الفعل (قبس) متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة باختلاف المعنى، وهو ما عليه أغلب اللغويين، فهو جرى مجراهم في ذلك.

## ٦ - خَفَرَ

( قوله: وَخَفَرْتُ الرَّجُلَ: إِذَا أُجِرْتُهُ، خُفْرَةٌ وَخَفَارَةٌ )

( قال الشيخ أبو جعفر: وكذا قال غيره، وحكى صاحب الواعي هذا وقال: وخفرت الرجل: إذا أخذت منه جُعلاً لِتُجِيرَهُ. وقال الزّمخشرى عن اللّحياني: خَفَرْتُ فلاناً: إِذَا تَعَهَّدْتَهُ وَتَفَقَّدْتَهُ. وقال صاحب الواعي أيضاً، وابن سيده في المحكم: الخَفَارَةُ، والخَفَارَةُ، والخِفَارَةُ باللُّغَاتِ الثَّلَاثِ: الاسم، خَفَرْتُ الرَّجُلَ: إِذَا أُجِرْتَهُ.

( وقوله: وَأَخْفَرْتُهُ: إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ ) قال أبو جعفر: قال كراع في المجرد، وابن القطّاع في أفعاله: وَأَخْفَرْتَهُ أيضاً: بعثت معه خفيراً، قال ابن القطّاع: أي مجيراً، وقال القرّاز: يُقَالُ: خَفَرَ فلان بفلان، وَأَخْفَرَهُ: إِذَا غَدَرَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

فالفعل ( خَفَرَ أَخْفَرَ )<sup>(٣)</sup> متعدياً بنفسه وبزيادة همزة التعدية كما جاء في

(١) شرح الفصيح ٨١.

(٢) التحفة ٤٤٥-٤٤٦. الباب ١/ ١٢٠-١٢١.

(٣) معجم الأفعال ١٠٢.



النص السابق، فقد فسّر اللبّي معناه اللغوي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن علماء اللغة، كالزمخشري وصاحب الواعي وابن سيده وكراع وابن القطاع، وذكر أيضاً لغات الاسم الثلاثة بقوله " الحَفَّارَةُ ، والحُفَّارَةُ ، والحِفَّارَةُ باللُّغات الثلاث: الاسم " وهذا يدل على حرصه على ذكر اللغات التي تُنطق بها الكلمة الواحدة في منطقتي القبائل العربية وبيان أوجه استعمالها.

وقد ورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه في تصحيحه: ( خَفَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا أَجَرْتَهُ خُفْرَةً وَخُفَّارَةً وَأَخْفَرْتَهُ إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ، فَإِنَّمَا قِيلَ خَفَرْتَهُ إِذَا أَجَرْتَهُ بغير ألف لأنه بمعنى حَرَسْتَهُ وَحَفِظْتَهُ وَحَمَيْتَهُ فخرج على أوزانها ... فأما أَخْفَرْتَهُ بالألف في نقض العهد فبمعنى آذَيْتَهُ وَأَخْفَتَهُ وَأَيَّاسْتَهُ مِنَ الحُفَّارَةِ ونحو ذلك ممّا هو في معناه )<sup>(١)</sup>، وورد أيضاً عند بعض علماء اللغة كالزجاج: ( يُقَالُ: خَفَرْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَخْفُورٌ: إِذَا أَجَرْتُهُ ، وَأَخْفَرْتَهُ: إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ ، فَهُوَ مُخْفَرٌ )<sup>(٢)</sup>، وقال ابن منظور: ( خَفَرْتُ الرَّجُلَ أَجَرْتُهُ وَحَفِظْتُهُ... وَأَخْفَرْتِ الرَّجُلَ إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ وَزِمَامَهُ )<sup>(٣)</sup>.

ونخلص من هذا إلى أن اللبّي رأى أن يأتي الفعل " خَفَرَ " متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة باختلاف المعنى، موافقاً للغويين فيما ذهبوا إليه، وذلك في ضوء المقياس الذي يحتكم إليه في صحة الاستعمالات اللغوية.

(١) تصحيح الفصيح ١/ ١٣٣.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج ٧٣.

(٣) اللسان ٣/ ٢٣٨.

## ٧- نَشَدَ

( قوله: وَنَشَدْتُ الضَّالَّةَ )

( قال الشيخ أبو جعفر: أي التَّليْفَةُ من الإِبِلِ، ونحوها: إذا طلبتَها ، فقلت: من رأى كذا وكذا؟ وأنشدتها: إذا عرَّفتها فقلت: من ضاع له كذا وكذا؟ عن التُّدميريِّ . قال الشيخ أبو جعفر: وحكى اللِّحْيانيُّ في نواتره نَشَدْتُ الضَّالَّةَ: إذا طلبتَها، وأنشدتها ونَشَدْتُها بغير ألف: إذا عرَّفتها<sup>(١)</sup> .

جاء الفعل ( نَشَدَ أَنْشَدَ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بنفسه وزيادة همزة التعدية باتفاق المعنى واختلافه في هذا النص، فقد فسّر اللبلي معناه اللغوي، ناقلاً ذلك عن التدميري والليحاني، وبين أنه يأتي متعدياً بنفسه وزيادة الهمزة إذا كان بمعنى طلب وعرّف، ومتعدياً بنفسه وبالهمزة إذا كان بمعنى عرّف.

وقد ورد هذا الفعل كذلك عند بعض شراح الفصيح كابن درستويه<sup>(٣)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(٤)</sup>، وبعض علماء اللغة كابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) الذي جاء عنده متعدياً بنفسه والهمزة باختلاف المعنى فقط فقال: (يُقال: أَنْشَدْتُ الضَّالَّةَ إذا عرَّفتها، وقد نَشَدْتُها أَنْشَدْتُها نَشَدْنَا إذا طلبتها)<sup>(٥)</sup>، وكذلك

(١) التحفة ٤٤٧. الباب ١ / ١٢٢.

(٢) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ١٣٦.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ١٣٣، ١٣٤.

(٤) شرح الفصيح ٨٢.

(٥) إصلاح المنطق ٢٣٣.

ابن القطاع: (نَشَدْتُ الضَّالَّةَ نَشْدَةً وَنَشَدَانَا طَلَبْتُهَا وَأَيْضًا عَرَّفْتُهَا، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ... وَأَنْشَدْتُ الضَّالَّةَ عَرَّفْتُهَا وَنَشَدْتُهَا لُغَةً) (١).

ونخلص مما سبق أن اللبلي قد رأى أن يأتي "نَشَدَ" متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة باختلاف المعنى واتفاقه، موافقاً لأغلب اللغويين فيما ذهبوا إليه.

ومن الأفعال المتعدية بـ (فعل وأفعل) باختلاف المعنى (٢): عَيْى، حَبَسَ، سَفَرَ، ضَاقَ، قَسَطَ، حَضَرَ، كَفَأَ، عَقَدَ، صَفَدَ، فَصَحَ.

(١) الأفعال لابن القطاع ٣/ ١٢٢.

(٢) التحفة، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٨ -

٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢. الباب ١ / ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢،

١٢٣ - ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١.

## المطلب الثاني : الفعل المتعدي بحروف الجر :

أولاً : الفعل المتعدي بحرف واحد :

عرّف سيبويه الحرف فقال: " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" <sup>(١)</sup>.  
وعرّفه ابن السراج في كتابه الأصول: «حُرُوفُ الْجَرِّ تَصِلُ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا، فَتَوْصِلُ الْأَسْمَ بِالْأَسْمِ...» <sup>(٢)</sup>، وقسمها إلى قسمين: « وتنقسم إلى قسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف، ولم تجرّه في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال كمن، وإلى، وفي، والباء، واللام، والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف...» <sup>(٣)</sup>.

ويعتبر حرف الجر وسيلة من وسائل التعديّة غير المباشرة، قال الدكتور محمد نديم فاضل في بحثه: التضمين في القرآن الكريم: « ومن خصائص العربية في أفعالها، وما تميز بها بعضها أنه يتعدى بحرف مخصوص لا يتحوّل عنه إلى سواه فتقول في سمع: استمعت له أو إليه لا شيء سواه، فإذا أدخلت عليه الباء تلكاً واعتذر» <sup>(٤)</sup>.

وقد يتعدى الفعل بحروف الجر، إما بحرف واحد أو اثنين أو ثلاثة، قال

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٤٠٨-٤٠٩.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) التضمين في القرآن الكريم ٦٧-٦٨.

أبو نزار: «إن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر»<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يجتمع على فعل واحد عدّة من حروف الجر، إذا كانت مختلفة جاء عن عباس حسن في كتابه النحو الوافي قوله: «وليس للتعدية بحرف الجر الأصلي وشبهه حرفٌ معين يجب الاقتصار عليه وحده، وإنما يختار للتعدية الحرف الذي يحقق المعنى المراد، ويُناسب السياق فقد يكون الحرف: من، أو إلى، أو الباء، أو غيرها... وهكذا تتغير أحرف الجرّ وتتنوع مع العامل اللازم بتنوع المعاني المطلوبة»<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء منه في الشرحين (التحفة واللباب):

### ١ - نكَل

( قوله: نكَل عن الشئ يَنكُلُ )

( قال أبو جعفر: معناه رَجَع عن غير واحد. قال المُطرِّز في شرحه: وذلك بأن يَرَجِع عن شئٍ قاله، أو عَدُوّ قاومه، أو شهادة أراد أداءها، أو يمين وَجِبَ عليه أن يَحْلِفَ بها، يُقال في كُلِّ ذلك: نكَل . قال أبو جعفر: ويُقال في الماضي: نكَل بالفتح كما حكاه ثعلب. قال يعقوبُ في إصلاحه عن الأصمعي لا يُقال: نكَلْتُ بالكسر. قال أبو جعفر: قد حَكَى فيه الكسر جماعة من اللُّغويين، قال

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٦ .

(٢) النحو الوافي ١٦١ .

صاحبُ الواعي يُقال: نَكَلْتُ بالفتح، ونَكَلْتُ بالكسر، قال: والكسر لغة تَمِيمِيَّةٌ . وحَكَهَا أيضاً ابن القطَّاع في أفعاله، ويعقوب في كتابه فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ، وثابت في لحنه، ويونس في نواتره، والمطرز في شرحه والحامض في نواتره، كلاهما عن ثعلب . وحَكَهَا أيضاً أبو حاتم في تقويم المُفْسِد عن أبي زيد قال: ولم يَعْرِفْهَا الأَصْمَعِيُّ . قال أبو جعفر: ويُقال في مستقبل نَكَلَ المفتوح العين: يَنْكُلُ بِالضَّمِّ وهو المشهور، وبالكسر عن المطرز، وعن أبي موسى الحامض في نواتره، وعن الزمخشري في شرحه، قال: والضَّمُّ أفصح (١).

فالفعل (نَكَلَ يَنْكُلُ) (٢) ورد متعدياً بحرف الجر "عن"، وقد فسّر اللببي معناه اللغوي، ثم ذكر لغاته في الماضي، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينها، ثم بيّن لغاته في المضارع (الفتح والكسر والضّم) حيث نصّ على ضبط عينه بالحركة التي تناسب بابه الصرفي الذي يقاس عليه، وأشار إلى المقياس الصوابي بقوله: "ويقال في مستقبل نَكَلَ المفتوح العين: يَنْكُلُ بِالضَّمِّ وهو المشهور، وبالكسر عن المطرز، وعن أبي موسى الحامض في نواتره، وعن الزمخشري في شرحه، قال: والضَّمُّ أفصح"، ويدل هذا على حرصه على ذكر اللغات التي تُنطق بها الكلمة الواحدة في منطقتي القبائل العربية وبيان أوجه استعمالها وذلك حرصاً على الأداء السليم للغة..

(١) التحفة ١٠٣-١٠٤. الباب ١ / ٢١.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٤٠٠.

وقد ورد متعدياً بحرف الجر " عن " عند بعض شراح الفصيح، منهم ابن درستويه الذي قال: (نكّل عن الشيء فمعناه نكص عنه وجبن منه وهابه مثل نُكول الخصم عن اليمين لخصمه)<sup>(١)</sup>، وأيضاً جاء عند ابن الجبان في شرحه: (نكّل عن الشيء ينكّل نكولاً إذا امتنع منه خوفاً وجبناً)<sup>(٢)</sup>، و جاء أيضاً عند الهروي: (نكّل الرّجل عن الشيء ينكّل بالضم نُكولاً: إذا تأخّر عنه وامتنع منه هيبة له وجبناً منه مثل نُكوله عن اليمين إذا لم يُقدّم عليها وامتنع منها)<sup>(٣)</sup>.

أما ابن دريد فقد ورد عنده متعدياً بـ (عن والباء) فقال: (نكّلتُ عن الشيء نُكولاً ونكّلتُ بالرجل تنكياً من النّكال)<sup>(٤)</sup>، وجاء عن بعض علماء اللغة كذلك منهم الكسائي (ت ١٨٠هـ)<sup>(٥)</sup>، وابن القطاع<sup>(٦)</sup>، والفيروزآبادي<sup>(٧)</sup>.

نخلص مما سبق أن استعمال (نكّل) بالكسر في الماضي متعدياً بحرف جر واحد لغة بني تميم، وبالفتح لغة نص عليها أغلب اللغويين، وبالحرّفين عند ابن دريد، واختار اللبلي أن يأتي الفعل " نكل " متعدياً بحرف واحد هو " عن "

(١) تصحيح الفصيح ١/ ٥٠، ٥١.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١/ ١٠٣.

(٣) إسفار الفصيح ١/ ٣٣٨.

(٤) جمهرة اللغة ٢/ ٩٨٢.

(٥) ماتلحن فيه العامة ١٢٧.

(٦) الأفعال لابن القطاع ٣/ ٢٥٨.

(٧) القاموس المحيط ٩٥٩.

باللغتين (الفتح والكسر) في الماضي، موافقاً العلماء فيما ذهبوا إليه، ومخالف ما نقله ابن السكيت عن الأصمعي من رفضه لغة الكسر .

## ٢- بَرِيءٌ

( قوله: بَرِئْتُ من المرض، وِبَرَأْتُ )

( قال أبو جعفر: معناه سلمتُ من السَّقَمِ، عن القَزَّازِ، وابن التَّيَّانِيَّ. قال أبو جعفر: وِبَرِئْتُ من المرضِ هي لغة بني تميم، وِبَرَأْتُ من المرض هي لغة أهل الحجاز، قال ذلك ابن التَّيَّانِيَّ، واليزيدي في نوادره، والجوهريُّ، واللَّحْيَانِيُّ في نوادره، وقاسم في الدلائل، قال: وعليها جاء في الحديث: « كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قال: بَارِئاً »<sup>(١)</sup>. قال أبو جعفر: ويُقال في الماضي أيضاً: بَرُوْ، بضمِّ الراء مثل: بَرُعَ، عن ابن أبي عبد الله القَزَّازِ، وعن ابن سيده في المحكم، وعن ابن القطَّاع في أفعاله، وعن ابن التَّيَّانِيَّ، وعن ابن السَّيِّد في مثلثه، وعن ابن خالويه حكاه عن المازنيُّ)<sup>(٢)</sup>.

فالفاعل ( بَرِيءٌ يَبْرَأُ يَبْرُؤُ )<sup>(٣)</sup> متعدياً بحرف الجر " من "، وقد فسّر اللببِيُّ معناه اللغوي مستدلاً على كلامه بما نقله عن القزاز وابن التياني، ثم ذكر أن في ماضيه لغتين هما: بَرِئْتُ وهي لغة بني تميم وِبَرَأْتُ وهي لغة أهل الحجاز بقوله

(١) الحديث في صحيح البخاري ٨٧١.

(٢) التحفة ١٧٥، ١٧٦. الباب ١ / ٣٩، ٤٠.

(٣) معجم الأفعال المتعدية بحرف ١٥.



" وَبَرَّئْتُ مِنَ الْمَرَضِ هِيَ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، وَبَرَّأْتُ مِنَ الْمَرَضِ هِيَ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ"، وأورد أقوال اللُّغَوِيِّينَ فِي الْمَفَاضِلَةِ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عِنَايَتِهِ بِبَعْضِ لُغَاتِ الْقَبَائِلِ وَنَسَبَتِهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، وَنَقَلَ اللَّبِّيُّ عَنِ الْقَزَازِ أَيْضاً يَدُلُّ عَلَى عِنَايَتِهِ بِاللُّغَاتِ الَّتِي تَفْرُدُ بِهَا بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ، وَقَدْ اقْتَصَرَ ثَعْلَبٌ عَلَى (بَرَّئْتُ وَبَرَّأْتُ)، وَأَضَافَ اللَّبِّيُّ نَقْلاً عَنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ لُغَةً ثَالِثَةً فِي الْمَاضِي وَهِيَ "بَرَّؤٌ" بِضَمِّ الرَّاءِ، وَأَشَارَ أَيْضاً بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْتَوَى الصَّرْفِيِّ وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِالِاخْتِلَافِ فِي بَابِ الْفِعْلِ: تَمِيمٌ يَقُولُ: بَرَّئْتُ مِنَ الْمَرَضِ فَأَنَا بَارِئٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: بَرَّأْتُ مِنَ الْمَرَضِ فَأَنَا بَرَّاءٌ.

وقد ورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه في تصحيحه: (بَرَّأْتُ مِنَ الْمَرَضِ فَمَعْنَاهُ: أَفْقَتُ... وَعُوفِيْتُ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالِ بَرَّئْتُ وَهُوَ مِثْلُ الْبَرَاءِ مِنَ الذَّنْبِ وَالْعَيْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَي نَقَيْتُ مِنْهُ وَنَقَيْتُ وَمَصْدَرُهُ مِنَ الْمَرَضِ: الْبُرْءُ وَمِنْ ذَلِكَ الْبَرَاءَةُ عَلَى فِعَالَةٍ)<sup>(١)</sup>، وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ الْجَبَانَ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَهْرُوي<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ هِشَامِ اللَّخْمِي<sup>(٤)</sup> ابْنَ دَرَسْتَوِيهِ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَأَسْتَحْدِمُ الْفِعْلَ مُتَعَدِياً بِحَرْفِ جَرٍّ وَاحِدٍ (مِنْ) فِي لُغَةِ أَصْحَابِ الْأَفْعَالِ وَالْمَعَاجِمِ جَاءَ فِي الْإِصْلَاحِ لِابْنِ السَّكَيْتِ (ت ٢٤٤ هـ): (وَقَدْ بَرَّأْتُ مِنْ

(١) تصحيح الفصيح ١/ ٦٥.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١/ ١١٠، ١١١.

(٣) إسفار الفصيح ١/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) شرح الفصيح ٦٠.

المرض أبرأ وأبرؤُ براءاً وبرؤءاً وبرئتُ أبرأً<sup>(١)</sup>، وورد أيضاً عند ابن القطاع في أفعاله: (برأ الله الخلق براء خلقهم، ومن المرض كذلك، وبرؤ أيضاً من المرض لغة)<sup>(٢)</sup>، وكذلك عند ابن فارس في مقاييسه: (يُقال: برئتُ وبرأتُ، قال اللحياني: يقول أهل الحجاز: برأتُ من المرض أبرؤُ براءاً، وأهل العالية يقولون: برأتُ أبرأ براءاً)<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما سبق أن استعمال (برئت) متعديا بحرف الجر (من) لغة بني تميم، و(برأت) أهل الحجاز وقد ذكرهما ثعلب في فصيحه، أما اللبلي فقد وافق ثعلباً وما كان عليه أغلب اللغويين، وأضاف لغة ثالثة (برؤ) ناقلاً إياها عن بعض علماء اللغة، وقد دلنا هذا على مذهبه في التصويب اللغوي.

### ٣- ضِنَّ

( قوله: ضِنَّتُ بالشئِ أَضْنُ بِهِ )

( قال أبو جعفر: معناه بخلت به، عن عبدالحق وعن غيره، وقرئ قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾<sup>(٤)</sup> أي ببخيل يكتُم ما أُوحِيَ إليه، ومن قرأها بالظاء أراد وما هو بمُتَّهِمٍ على ما أُوحِيَ إليه عنه أيضاً. قال أبو جعفر:

(١) إصلاح المنطق ١٥١، ١٥٢.

(٢) الأفعال لابن القطاع ١ / ٩٦.

(٣) مقاييس اللغة ٨٨.

(٤) سورة التكوير ٢٤.

ويُقال في الماضي: ضَنَنْتُ بالفتح، عن المطرِّز في شرحه حكاه عن ابن الأعرابي وقال: الفصيحة هي الأولى. وحكاه أيضاً أبو عبيد في مصنفه، ويعقوب في إصلاحه، والدينوري في إصلاحه أيضاً. ويُقال في المصدر: ضَنَنْتُ ضَنّاً، وِضَنَةً، وَمَضَنَةً، عن مكِّي في شرحه<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل (ضَنِنَ يَضِنُّ) <sup>(٢)</sup> متعدياً بزيادة حرف الجر (الباء) في هذا النص، وقد فسّر اللبلي معناه اللغوي مستشهداً بأية من القرآن الكريم، ومستدلاً على كلامه بما نقله عن عبدالحق، وذكر لغاته في الماضي (الكسر والفتح)، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، وذكر أيضاً مصادره.

ونقل اللبلي صحيح، فقد ورد عند بعض شراح الفصيح كابن الجبان إذ قال: (ضَنَنْتُ بالشئ أضنُّ به ضِنّاً بكسر الضاد إذا بخلت والضنينُّ البخيل)<sup>(٣)</sup>، وجاء أيضاً عند الزمخشري في شرحه متعدياً ب (الباء): (وضَنَنْتُ بالشئ أضنُّ به ضِنّاً وِضَنَانَةً بالفتح رديُّ والضنُّ هو البخلُ والضنينُّ هو البخيلُ)<sup>(٤)</sup>.  
 وورد أيضاً عند بعض علماء اللغة كابن القطاع<sup>(٥)</sup>. وابن دريد<sup>(٦)</sup>، واختارها ابن منظور اللغة العالية في لسانه إذ قال: (ابن سيده: ضَنَنْتُ بالشئ

(١) التحفة ١٨٤، ١٨٥. الباب ١ / ٤١.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٢١٠.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١١١.

(٤) شرح الفصيح ١ / ٥٤.

(٥) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٢٧٨.

(٦) جمهرة اللغة ١ / ١٤٨.

أُضِنُّ وهى اللغة العالية) (١).

نخلص مما سبق أن اللغة الفصيحة في (ضِنِن) أن يأتي متعدياً بـ (الباء) على لغة الكسر في الماضي عند أغلب اللغويين، واللغة العالية عند ابن منظور، وقد قبل اللبلي أن يأتي (ضِنِن) متعدياً بـ (الباء) باللغتين (الكسر والفتح) في الماضي.

#### ٤- عُنِيَ

( قوله: عُنَيْتُ بحاجتك، فأنا بها مَعْنِيٌّ )

( قال أبو جعفر: أي شَغِلْتُ بها، وقصدتُ نحو قضائها، عن التُّدميريِّ. وقال ابن سيدة في المحكم: العناية: ما تَهَمَّم به الرَّجُلُ، قال ويُقال: عناه الأمرُ واعتنى بالأمر، وعُنِيَ بالأمر. وقال المُطرِّز في الياقوت: يُقال: عُنَيْتُ بحاجتك، وعُنَيْتُ بحاجتك، على بِنْيَةِ الفاعل، قال: وهما لغتان فصيحتان، قال: وعُنَيْتُ المبنيَّة للمفعول أفصح) (٢).

جاء الفعل (عُنِيَ يَعْنِي) (٣) متعدياً بحرف الجر " الباء "، وقد فسّر اللبليُّ معناه اللغوي مستدلاً على كلامه بما نقله عن التدميري، ثم ذكر ما يبنى منه للمعلوم والمجهول، وأشار إلى المقياس الصوابي له: " وهما لغتان فصيحتان،

(١) اللسان ٧/ ٨٤٧.

(٢) التحفة ٣٠١. اللباب ١/ ٦٧.

(٣) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٢٥٠.

وَعُنِيْتُ المَبْنِيَّةَ للمفعول أفصح " وهذا يدل على عنايته بالتوسع في الأخذ بلُغات العرب.

وقد ورد هذا الفعل مبنياً للمجهول عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه في تصحيحه: (عُنِيْتُ بحاجتك معناه جُعِلت لى بها عناية وصاربي حِرْص عليها)<sup>(١)</sup>، وجاء أيضاً على هذه الصورة عند الهروي<sup>(٢)</sup> في أسفاره، وقد نقل ابن القطاع في أفعاله ما ذكره الطوسي بأنه جعل المبنى للمعلوم في هذا الفعل لغة: (عُنِيْتُ بالأمر عناية وعُنِيْتُ به لغة ذكرها الطوسي)<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ما تقدم نجد أن الفعل "عُنِيَ" متعدياً بحرف الجر "الباء" مبنياً للمجهول اللغة الأفصح عند اللبلي موافقاً ثعلباً ومن تبعه فيما ذهب إليه كابن درستويه في تصحيحه والهروي في أسفاره، وأن منهم اختار اللغتين: (عُنِيْتُ بحاجتك، وعُنِيْتُ بحاجتك) كالمطرز وابن القطاع، وقد اختار الطوسي المبنى للمعلوم من (عُنِيَ) المتعدى بحرف الجر (الباء) وعدّه لغة.

## ٥ - عُشِيَ

( قوله: عُشِيَ عليه، فهو مَعْشِيٌّ عليه )

( قال أبو جعفر: يُقال: عُشِيَ على المريض غَشِيًّا، وِغَشَاءً: إذا ذهب عقله،

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٩٧.

(٢) إسفار الفصيح ١ / ٣٩٢.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣٩٢، ٣٩٣.

عن صاحب الواعي. وقال ابن القطّاع: غُشِيَ عليه غَشِيَّةً، وَغَشِيًّا، وَغَشِيَانًا ذهب عقله) (١).

جاء الفعل (غَشِيَ يَغْشَى) (٢) متعدياً ب (على)، وقد فسّر اللبليّ معناه اللغوي مستدلاً على كلامه بما نقله عن ابن دريد وابن القطّاع، ثم ذكر مصادره مع إسنادها إلى من ذكرها من اللُّغَوِيِّين.

ونقل اللبليّ صحيح، فقد ورد (غُشِيَ) متعدياً ب (على) عند ابن القطّاع في أفعاله الذي قال: (غَشِيَ الشئ غَشِيَانًا نزل به ... وَغُشِيَ عليه غَشِيَّةٌ وَغَشِيًّا وَغَشِيَانًا ذهب عقله). (٣) وجاء أيضاً عند ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) في إصلاحه: (ويقال: بكى الصبىُّ حتى غُشِيَ عليه) (٤)، وعند ابن فارس في مقاييسه: (غُشِيَ عليه غَشِيًّا وَغَشِيَانًا أُغْمِيَ فهو مَغْشِيٌّ عليه) (٥)، وورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه في تصحيحه الذي قال: (غُشِيَ عليه يُغْشَى غَشِيًّا فهو مَغْشِيٌّ عليه بغير ألف) (٦).

ويتضح مما سبق أن اللبليّ قد وافق اللغويين في تعدي (غُشِيَ) بحرف جر واحد (على).

(١) التحفة ٣٤١. اللباب ١ / ٨١.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٢٥٨.

(٣) الأفعال لابن القطّاع ٢ / ٤٢٧.

(٤) إصلاح المنطق ٤١٥.

(٥) مقاييس اللغة ٨٥.

(٦) تصحيح الفصيح ١ / ١٠٨.

## ٦ - خَصَّ

( قوله: خَصَّصْتُهُ بِالشَّيْءِ خُصُوصِيَّةً )

( ح - يُقَالُ: خَصَّصَهُ بِكَذَا وَكَذَا يُخَصِّصُهُ خَصًّا وَخُصُوصاً وَخُصُوصَةً وَخُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً بِفَتْحِ الْخَاءِ وَضَمِّهَا: إِذَا فَضَّلَهُ بِهِ، وَمِثْلُهُ: خَصَّصَهُ بِالْوُدِّ، وَفَعَلْتُ هَذَا بِفُلَانٍ خُصُوصِيَّةً: إِذَا فَعَلْتَهُ بِهِ وَحْدَهُ، وَلَهُ بِهِ خِصِّيصِيٌّ وَخِصِّيصَاءٌ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَيُقَالُ: خَصَّصْتُهُ بِذَلِكَ، وَخَصَّصْتُهُ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّثْقِيلِ )<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل ( خَصَّصَ يُخَصِّصُ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بحرف الجر " الباء "، وقد فسّر اللبب معناه اللغوي، ثم ذكر مصادره .

وقد ورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، كابن الجبان الذي قال:  
( خَصَّصْتَهُ بِالشَّيْءِ خُصُوصِيَّةً إِذَا مَيَّزْتَهُ مِنْ غَيْرِهِ )<sup>(٣)</sup>، وجاء أيضاً عند الهروي الذي قال: ( وَخَصَّصْتُهُ بِالشَّيْءِ خُصُوصِيَّةً بِفَتْحِ الْخَاءِ أَيضاً إِذَا أَفْرَدْتَهُ وَأَعْطَيْتَهُ وَحْدَهُ شَيْئاً أَوْ عَلِمْتَ بِهِ وَحْدَهُ عَمَلًا وَمَيَّزْتَهُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَمْ تُشْرِكْ فِي ذَلِكَ الْفِعْلَ غَيْرُهُ )<sup>(٤)</sup>. وجاء عند بعض اللغويين كابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): (وتقول: فعلت ذلك بك خُصُوصِيَّةً)<sup>(٥)</sup>، وورد أيضاً عند ابن القطاع في أفعاله:

(١) اللباب ١ / ٢٠٨.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٨٠.

(٣) شرح الفصيح في اللغة / ١٧٤.

(٤) إسفار الفصيح ١ / ٥١٨.

(٥) الأفعال لابن القطاع ١ / ٣١١.

( وَخَصَّ الشَّيْءُ خُصُوصًا، ضِدَّ عَمٍّ وَلِنَفْسِي اخْتَرْتُهُ، خُصَّصَ وَبِالشَّيْءِ خُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً )<sup>(١)</sup>، وكذلك عند ابن دريد في الجمهرة<sup>(٢)</sup>.

نَخْلُصُ أَنْ الْفِعْلَ "خَصَّ" قَدْ وَرَدَ عِنْدَ اللَّبْلِيِّ مُتَعَدِيًا بِحَرْفِ جَرِّ وَاحِدٍ (الْبَاءِ)، وَقَدْ جَارَى اللَّبْلِيُّ مَا سَارَ عَلَيْهِ اللَّغَوِيُّونَ فِي كِتَابِهِمْ.

### ٧- حَدَّ

( قَوْلُهُ: حَدَّتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا تَحِدُّ وَتَحُدُّ: إِذَا تَرَكَتِ الزَّيْنَةَ، وَهِيَ حَادٌّ، وَيُقَالُ أَيْضًا: أَحَدَّتْ فَهِيَ مُحِدٌّ )

(ح- المعنى في هذا أنها منعت الزينة ونحو ذلك نفسها، والطيب بدنها ومنعت الخطاب خطبتها والطمع فيها، كما منع حد السكين، وحد الدار مامنعا. ويُروى: جدت المرأة على زوجها يروى بالحاء اليابسة والجيم، والحاء أشهر، قال: وأما الجيم فهو مأخوذ من جدت الشيء: إذا قطعه، فكأنها أيضا قد انقطعت عن الزينة، وما كانت عليه قبل ذلك)<sup>(٣)</sup>.

جاء الفعل ( حَدَّ أَحَدَّ ) متعدياً بـ ( على )، وقد فسّر اللبلي معناه اللغوي، ثم بين ظاهرة صوتية تُعرف في العربية بالإبدال<sup>(٤)</sup> بقوله " ويُروى: جدت المرأة

(١) إصلاح المنطق ١٦٢.

(٢) جمهرة اللغة ١٠٥.

(٣) اللباب ٢/٢٣٣.

(٤) الإبدال ٢٠٥.



على زوجها يروى بالحاء اليابسة والجيم ، والحاء أشهر " .

وقد ورد ذلك عند بعض شراح الفصيح كابن درستويه الذى قال:  
 ( حدّت المرأة على زوجها تحدّ وتحدّ حدادا فهى حادّ، فإن المعنى فيه أنها منعت  
 الزينة ونحو ذلك) <sup>(١)</sup>، وأستخدم أيضاً متعدياً بـ (على) عند اللغويين، جاء في  
 الإصلاح لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ): ( حدّت المرأة على زوجها وأحدّت  
 وهى حادٌّ ومحدّ ) <sup>(٢)</sup>، وكذلك ورد عند الزجاج: ( وحدّت المرأة على زوجها  
 وأحدّت : إذا تركت الزينة ) <sup>(٣)</sup> .

نخلص مما مرّ أن ( حدّ ) ورد متعدياً بحرف جر واحد (على) عند أغلب  
 اللغويين، وقد وافقهم اللبلي فيما ذهبوا إليه .

(١) تصحيح الفصيح ٢ / ٢٤٠، ٢٤١ .

(٢) إصلاح المنطق ٢٧٦ .

(٣) فعلت وأفعلت للزجاج ٦٥ .

ثانياً : الفعل المتعدي بحرفين :

١ - نَفَرَ

( قوله: نَفَرَ يَنْفِرُ )

( قال أبو جعفر: وقال اليزيديُّ في نوادره: نَفَرَتِ الدَّابَّةُ وما أشبهها والإنسان أيضاً، وهي تَنْفِرُ نِفَاراً ونَفَرًا ونُفُورًا، فهي نُفُورٌ مفتوح الأول، ونافر بغير هاءٍ، وفي المصدرِ: نَفَرَ ونُفُورٌ ونِفَارٌ، عن المُطَرِّزِ في شرحه، وعن مكِّيِّ في شرحه أيضاً. وقال الجوهريُّ: نَفَرَ الحَاجُّ من منى نَفَرًا ونَفَرَ القوم في الأمر نُفُورًا<sup>(١)</sup> .

فالفعل ( نَفَرَ يَنْفِرُ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بحرفين من حروف الجر " من وفي "، وقد ذكر اللبِّيُّ لغته في المضارع، ومصادره مستدلاً على كلامه بما نقله عن المُطَرِّزِ ومكِّيِّ.

وقد ورد عند بعض شراح الفصيح متعدياً بحرف جر واحد (من)، منهم ابن درستويه في تصحيحه: ( نَفَرَ يَنْفِرُ: والعامة تقول: نَفَرْتُ بضم الفاء في الماضي، وهو خطأ لأن الفاعل منه نافر، والمستقبل منه يَنْفِرُ بضم الفاء من النَّفُورِ، فإن عנית أنك نَفَرْتَ من عَرَفاً قلت: يَنْفِرُ بكسر الفاء ومصدره النَّفَرُ وهو سرعة الرجوع من الحجِّ، فرق بينه وبين النَّفُورِ مصدر الأول لاختلاف

(١) التحفة ٥٥. الباب ١ / ١٠ .

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٩٢.

المعنيين، وهو كالفرع من الشيء والهرب منه هكذا الاستعمال<sup>(١)</sup>، وأيضاً جاء عند ابن الجبان: (نَفَرَّ يَنْفَرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ نَفَرًا أَوْ نَفِيرًا مِنَ الشَّيْءِ يَنْفِرُ نِفَارًا وَنُفُورًا: إِذَا هَرَبَ مِنْهُ)<sup>(٢)</sup>، وورد عند ابن فارس<sup>(٣)</sup> على هذه الصورة.

نخلص مما سبق أن شراح الفصيح وبعض اللغويين قد اتفقوا جميعاً على تعديته بحرف جر واحد (من)، أما اللبلي فقد رأى أن يأتي الفعل "نَفَرَّ" متعدياً بـ (من و في) موافقاً للجوهري فيما ذهب إليه.

ولقد أشار اللبلي بأن هذا الفعل تعدى بحرفين (من وعن)، ولكنني في أثناء البحث وجدته تعدى بـ (إلى) عند ابن القطاع الذي قال: (نَفَرْتُ إِلَى اللَّهِ نِفَارًا فَزَعْتُ إِلَيْهِ)<sup>(٤)</sup>، وبـ (من واللام) عند بعض المحدثين منهم موسى الأحمدي في كتابه معجم الأفعال المتعدية بحرف الذي قال: (نَفَرَّ مِنَ الْأَمْرِ: انْقَبَضَ مِنْهُ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ... نَفَرَ الْقَوْمُ لِلْأَمْرِ وَلِلْحَرْبِ نِفَارًا وَنَفِيرًا وَنُفُورًا: ذَهَبُوا فِيهِ وَخَرَجُوا إِلَيْهَا)<sup>(٥)</sup>.

(١) تصحيح الفصيح ١/ ٤٤.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١/ ١٠٠.

(٣) مقاييس اللغة ٩١٠.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٣/ ٢٣٩.

(٥) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٩٢-٣٩٣.

## ٢ - سَخِرَ

( قوله: يُقال: سَخِرْتُ منه )

( ح - أي هَزِئْتُ، يُقال: سَخِرْتُ منه أَسَخِرُ سَخْرًا وَمَسَخَرًا، وَسُخْرًا، وَسُخْرًا بِاسْكَانٍ، وَسُخْرَةً، وَسِخْرِيًّا، وَسُخْرِيًّا، وَسُخْرِيَّةً، وَيُقال أيضًا: سَخِرْتُ منه وبه في غير الآية الكريمة. وَقُرِئَ قوله تبارك وتعالى: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾<sup>(١)</sup> بالوجهين، وهو التَّسْخِيرُ وقد فَرَّقَ بين الضم والكسر، فقال: السُّخْرِيُّ بالضم: من السُّخْرَةِ، وبالكسر من الهُزْرِءِ<sup>(٢)</sup>.

جاء الفعل ( سَخِرَ يَسْخَرُ )<sup>(٣)</sup> متعدياً بـ " من والباء " في هذا النص، وقد فسَّر اللبِّيُّ معناه اللغوي، ثم ذكر مضارعه ومصادره، وبيَّن أنه يتعدى بحرفين من حروف الجر " من والباء "، واستشهد على ذلك بآية من القرآن الكريم، وأشار إلى الفرق الدلالي بين حركة الضم والكسر في التسخير.

أما شرح الفصيح وعلماء اللغة فقد انقسموا إلى فريقين: فريق أورد الفعل متعدياً بحرف واحد لأنه يرفض فكرة تعاقب حروف الجر في الفعل الواحد، كالكسائي (ت ١٨٠ هـ): (وتقول: سَخِرْتُ من فلان بالميم، ولا تسخَرُ منه، ولا يُقال سَخِرْتُ بفلان بالباء قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ

(١) سورة الزخرف ٣٢.

(٢) اللباب ١ / ١٦٤.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢ / ١٤٣.

أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴿١﴾ (٢)، وجاء عن ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ): (تقولُ: سَخِرْتُ مِنْ فُلَانٍ فَهَذِهِ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ) (٣)، وورد أيضاً عند ابن درستويه: (سَخِرْتُ مِنْهُ فَأَصْلُهُ مِنْ تَسْخِيرِ الشَّيْءِ وَهُوَ السُّخْرَةُ... وكذلك سَخِرْتُ مِنْهُ إِنَّهَا مَعْنَاهُ أَنْ يَتَّخِذَ الرَّجُلُ لَكَ كَالْمُسَخَّرِ فَتَجْعَلُهُ بِالْخَدِيعَةِ أَوْ غَيْرِهَا مَطِيعاً لَكَ، وَإِنَّمَا قِيلَ سَخِرْتُ مِنْهُ فَأُدْخِلْتُ فِيهِ (مِنْ) وَبَنِي الْفِعْلَ مِنْهُ عَلَى فَعَلْتُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى عَبَثْتُ وَهَزَيْتُ وَنَحْوِ ذَلِكَ... وَالْعَامَّةُ تَقُولُ سَخِرْتُ بِكَ فَتَعْدِي الْفِعْلَ بِالْبَاءِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِهَزَيْتُ بِهِ، وَمَنْ يَزْعَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ تَتَعَاقَبُ يُجِيزُ ذَلِكَ، وَتَعْلَبُ وَأَصْحَابُهُ يَعْتَقِدُونَ جَوَازَ التَّعَاقُبِ، وَقَدْ رَدَّ عَلَى الْعَامَّةِ سَخِرْتُ بِهِ وَصَوَّبَ سَخِرْتُ مِنْهُ) (٤).

وفريق أوردته متعدياً بالحرفين ومنهم ابن الجبان، والفيروزآبادي، جاء عن ابن الجبان في شرحه: (تقولُ: سَخِرْتُ مِنْهُ: إِذَا اسْتَهْزَأْتَ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: سَخِرْتُ بِهِ، وَالْقُرْآنُ نَطَقَ بِالْأَوَّلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسَخَّرْتُمْ مِنَّْا فَنَمَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَّرُونَ﴾ (٥) (٦)، وَأَشَارَ الْفَيْرُوزِآبَادِيُّ بِقَوْلِهِ: (سَخِرْتُ مِنْهُ وَبِهِ كَفَرِحَ سَخِرْتُ وَسَخِرْتُ) (٧).

(١) سورة الحجرات ٤٩.

(٢) ما تلحن فيه العامة ١٠٨.

(٣) إصلاح المنطق ٢٨١.

(٤) تصحيح الفصيح ١ / ١٧٠، ١٧١.

(٥) سورة هود ٣٨.

(٦) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٥٣.

(٧) القاموس المحيط ٣٦٥.

ونخلص مما سبق أن ( سَخِرَ ) يأتي متعدياً بحرف جر واحد عند علماء اللغة الذين يرفضون فكرة تعاقب حروف الجر، وقد جوز اللبلي ما ذهب إليه أغلب اللغويين والعامّة الذين يعدونه بحرفين (من والباء).

٣- لها

( قوله: هَيْتُ مِنَ الشَّيْءِ وَعَنْهُ: إِذَا تَرَكْتَهُ )

(ح- المعروف أنه ليس هَيْتُ بمعنى تَرَكْتُ، كما قاله، وإنما هَيْتُ عنه: سَهَوْتُ عنه وَغَفَلْتُ عنه، وتشاغلْتُ عنه ونَسِيتُهُ ونحو ذلك، يُقال منه: لها عنه ومنه، وَهَيْ، وَتَلَهَّى: غَفَلَ عنه وَنَسِيَهُ. فأما من ترك شيئاً عامداً بلا سَهْوٍ ولا غُفُولٍ، ولا تشاغلٍ ولا نسيانٍ، ورفضه على صوابٍ رأيٍ، أو فعلٍ فلا يُقال: هَيْتُ عنه، وإنما هو من باب اللّهو، ولكن بنى على فَعَلْتُ بكسر العين في معنى الانفعال والمطاوعة، فانقلبت الواو ياء كما يُقال: رَضِيَ، وقد ذكر بعض اللغويين أن هَيْتُ عنه وَهَوْتُ عنه بمعنى تَرَكْتَهُ ورفضتُهُ، ويُقال: هَوْتُ أَلْهُوْهُ وَأَهْوَأْتُ، وَهَيْتُ أَلْهَى هَيْأً وَهَيْاناً وَهَيْئاً.

( وقوله: وهوت من اللهو ) ح- يُقال: هَيْتُ به وَهَوْتُ بالفتح والكسر من

اللّهو<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل ( هَا يَلْهُو )<sup>(٢)</sup> متعدياً بـ " من وعن "، وقد فسّر اللبلي معناه

(١) اللباب ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٣٤ .

اللغوي، ثم ذكر أنه متعدياً بحرفين من حروف الجر " من وعن "، وأشار إلى أن هذا الفعل حصل فيه إعلال بالقلب بقوله: " فأما من ترك شيئاً عامداً بلا سهو ولا غفول، ولا تشاغل ولا نسيان، ورفضه على صواب رأي، أو فعل فلا يُقال: لهي عنه، وإنما هو من باب اللّهو، ولكن بنى على فعلت بكسر العين في معنى الانفعال والمطاوعة، فانقلبت الواو ياء كما يُقال: رضى، وذكر لغاته في الماضي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللغويين، ويين مضارعه ومصادره.

وورد الفعل متعدياً بالحرفين كذلك عند بعض شراح الفصيح، منهم ابن درستويه والهروي اللذان جوزا تعديته بالهمزة وب( من وعن)، فجاء عن ابن درستويه في تصحيحه: ( لهيت من الشيء وعنه إذا تركته فهو خطأ لأنه ليس كل من ترك شيئاً فقد لهي عنه، وإنما يُقال: لهيت عنه ومنه بمعنى سهوت عنه وغفلت عنه وتشاغلت عنه ونسيته ونحو ذلك، فأما من ترك شيئاً عامداً بلا سهو ولا غفول ولا تشاغل ولا نسيان ورفضه عن صواب رأي وفعل فلا يُقال له هي عنه... وإنما هو من اللّهو، ولكن بنى على فعلت بكسر العين في معنى الانفعال والمطاوعة فانقلبت الواو ياء كما يقال رضى وعدى بمن وعن لما شرحنا في نظائره، ولمن معنى ابتداء الغاية والتبويض ولعن غير معنى وتعدية لهيت بالألف جائز أيضاً كقولك: ألهانى عنه)<sup>(١)</sup>.

وورد أيضاً عند الهروي في شرحه: ( لهيت من الشيء وعنه: بالياء وكسر

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٧٤.

الهَاءُ أَهْيَ وَهِيَاءٌ بَضْمُ اللَّامِ وَكسْرُهَا وَهَاءٌ مِنْهَا مَكْسُورَةٌ وَاليَاءُ مُشَدَّدَةٌ ...  
فَأَنَا لَاهٍ مِنْهُ وَعَنْهُ وَالشَّيْءُ مَلْهِيٌّ مِنْهُ وَعَنْهُ بِاليَاءِ مِثْلُ مَرْمِيٍّ ... وَهَوْتُ بِالْوَاوِ  
وَفَتَحَ الهَاءُ مِنَ اللّهِوِ أَلْهُوٌ لَهَوًّا أَيْ لَعِبْتُ فَأَنَا لَاهٍ<sup>(١)</sup>، وَاسْتُخْدِمَ الْفِعْلُ مُتَعَدِيًّا  
بِحَرْفِي الْجُرِّ " مِنْ وَعَنْ " فِي لُغَةِ أَصْحَابِ الْأَفْعَالِ وَالْمَعَاجِمِ، جَاءَ فِي الْأَفْعَالِ  
لِابْنِ الْقَطَاعِ: (لَهُ الْإِنْسَانُ بِالشَّيْءِ هُيَاءً ... وَهَيْتُ عَنِ الشَّيْءِ وَمِنْهُ هَيْاءٌ وَهِيَاءٌ  
غَفَلْتُ عَنْهُ)<sup>(٢)</sup>.

وَرَدَ أَيْضًا عِنْدَ ابْنِ فَارَسٍ فِي مَقَائِيسِهِ<sup>(٣)</sup>، وَتَابَعَ ابْنُ مَنْظُورِ اللَّبْلِيِّ  
فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِذْ قَالَ: (يُقَالُ: هَوْتُ بِالشَّيْءِ أَلْهُوٌ بِهِ لَهَوًّا ... وَهَيْتُ عَنِ الشَّيْءِ  
بِالْكَسْرِ أَلْهُيٌّ بِالْفَتْحِ هُيَاءً وَهِيَانًا إِذَا سَلَوْتُ عَنْهُ وَتَرَكْتُ ذِكْرَهُ، وَإِذَا غَفَلْتُ عَنْهُ  
وَاسْتَغَلْتُ)<sup>(٤)</sup>.

وَبِنَاءِ عَلِيٍّ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ اللَّبْلِيَّ رَأَى أَنَّ يَأْتِي الْفِعْلُ " لَهَا " مُتَعَدِيًّا بِحَرْفَيْنِ مِنْ  
حُرُوفِ الْجُرِّ وَهُمَا " مِنْ وَعَنْ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى التَّرْكِ وَالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَبِحَرْفٍ  
وَاحِدٍ هُوَ " الْبَاءِ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى اللَّعْبِ مُوَافِقًا لِأَكْثَرِ اللَّغَوِيِّينَ فِي مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ،  
وَمُسْتَدْرَكًا عَلَيَّ مَا جَوَّزَهُ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ وَالْهَرَوِيُّ بِأَنَّهُ يَتَعَدَّى أَيْضًا بِالْهَمْزِ .

(١) شرح الفصيح ٩٥.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣ / ١٥١.

(٣) مقاييس اللغة ٨٢٠، ٨٢١.

(٤) اللسان ٨ / ٦٨٧.



لقد أشار اللبلي أن الفعل ( لها ) تعدى بحرفين ( من وعن )، ولكنني في أثناء البحث وجدته تعدى بـ ( الباء ) عند الفيروزآبادي<sup>(١)</sup>، وبـ ( عن واللام والباء ) عند موسى الأحمدي في كتابه معجم الأفعال المتعدية بحرف<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - عَدَلْ

( قوله: وتقول: عَدَلْ الرجلُ عن الحق: إذا جَارَ عُدولاً، وعَدَلْ عليهم عدلاً ومعدلةً ومعدلةً ) ( معنى ( عَدَلْ عليهم ) عَطَفَ عليهم وتَحَنَّنَ وَمَنَّ عليهم ، ونحو ذلك من الإحسان، وقيل معناه: حكم بالحق. وقيل معناه: إذا أَنْصَفَ وَحَكَمَ بالسَّوِيَّةِ، وأصل الكلمة من التَّسْوِيَةِ، يُقال: عَدَلْتُ بين الشيئين، وعَدَلْتُ: إذا سَوَّيْتُ، فأنا عادِلٌ، وجمعه: عُدولةٌ كما تقول: بعلٌ وبُعولةٌ، ويُقال: رجلٌ عادِلٌ، وجمعه: عَدَلَةٌ وعادِلونٌ وهم أهل معدلةٍ ومعدلة، ح - ومعنى ( عَدَلْ عن الحق ) جَارَ، كما فسره صاحبُ الفصيح، يُقال: عَدَلْ الرجلُ عن الطريق: أي مالَ عنها )<sup>(٣)</sup>.

فالفعل ( عَدَلْ يَعْدَلُ )<sup>(٤)</sup> متعدياً بـ ( عن و على )، وقد فسّر اللبلي معناه

اللغوي، ثم ذكر جمعه.

(١) القاموس المحيط ١١٩٩.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) الباب ١ / ١٩٢.

(٤) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٢٢٩.

وورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه الذى قال: (عَدَلَ عن الحق إذا جار عدولا... فَإِنَّهَا قِيلَ عَدَلَ عن الحقِ فَعُدَى إلى الحق بعن لَأَنَّهُ بمعنى زال عن الحق أو زاغ عنه أو مال عنه فَعُدَى بالحرف الذى تتعدى به هذه الأفعال المضارعة معانيها وجُعل مصدره فيه العُدول كمصدر قولهم: خَرَجَ عن الشيء خُرُوجاً لَأَنَّهُ خَرَجَ عن العدل والنصفة والحق) <sup>(١)</sup>، وجاء أيضاً عند ابن الجبان متعدياً بـ (عن وعلى) بقوله: (عَدَلَ عن الحق إذا مال عنه وِجَارَ عُدُولاً فهو عادل وعدل عليهم عدلاً ومعدلةً ومعدلة إذا استوفى منهم الحق أو أوفاهم وبسط بينهم النصفة فهو عادل) <sup>(٢)</sup>، وورد متعدياً بـ (عن وعلى) عند الهروي <sup>(٣)</sup> في إسفاره، والزنجشري <sup>(٤)</sup> في شرحه للفصيح.

أما ابن القطاع فقد عدّاه في أفعاله بـ (في و الباء وعن وعلى) بقوله: (عدل في حكمه وقوله عدلا، والشيء بالشيء ساواه به، والكافر بالله أشرك، وعن الشيء والطريق عدولا مال، وعنهما صرفتك وإليهما رجع، والشيء عدلا أقمته، وعدل عدلا جار وظلم، وعدل عدالة خلاف الجود) <sup>(٥)</sup>.

ويتضح مما سبق أن (عَدَلَ) ورد متعدياً بـ (عن وعلى) عند أغلب

(١) تصحيح الفصيح ١/ ١٩٤.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١/ ١٦٧، ١٦٨.

(٣) إسفار الفصيح ١/ ٥٠٣، ٥٠٤.

(٤) شرح الفصيح ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٥) الأفعال لابن القطاع ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤.

اللغويين، وجاء عند بعضهم متعدياً بأكثر من حرف، وقد وافق اللبلي اللغويين الذين ذهبوا إلي تعديته بحرفين من حروف الجر (عن وعلى).  
ومن الأفعال المتعدية بحرف واحد وحرفين: حَرِصَ، زُهِيَ، قَرَّ، شَكَرَ، نَسَأَ، جَنَّ<sup>(١)</sup>.

---

(١) التحفة ٧٤، ٣٣٣، ٣٦٧. اللباب ١٥، ٩١، ١٦٦، ١٦٧، ٢٤٣.

ثالثاً : الفعل المتعدي بثلاثة أحرف :

### ١- وَلَغَ

( قوله : وَوَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ يَلْغُ )

( قال أبو جعفر: الوَلْغُ من الكلاب والسُّباع كُلِّها هو أن يدخلَ لسانَه في الماء وغيره من كلِّ مائع ، فَيُحَرِّكُهُ فيه تحريكاً قليلاً أو كثيراً، قاله المُطرِّز في شرحه عن ثعلبٍ عن ابن الأعرابي... وقال ابن درستويه: معنى وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ: لَطَعَهُ بلسانه، شَرِبَ فيه أو لم يشرب، كان فيه ماء أو لم يكن. قال أبو جعفر: كلام ابن درستويه هذا يقتضي أن الكلب إذا لَعِقَ الْإِنَاءَ سواءً كان فيه مائعٌ أو غيرُ مائع، أو كان الْإِنَاءُ فارغاً فَإِنَّهُ يُقال فيه: ولغ، وهو بخلاف ما تقدّم. وحكى الجوهرِيُّ عن أبي زيد أَنَّهُ يُقال: وَلَغَ الْكَلْبُ بشرابنا، وفي شرابنا، ومن شرابنا).

وفي اللباب ( ويعدى (( وَلَغَ )) بفى، وبالباء، وبمن، فيُقال: وَلَغَ الْكَلْبُ فِي شَرَابنا، وبشَرابنا، ومن شَرابنا )<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( وَلَغَ يَالغ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بثلاثة أحرف جر " الباء وفي ومن "، وقد فسر اللبليّ معناه اللغوي مستدلاً على كلامه بما نقله عن المُطرِّز وابن درستويه.

(١) التحفة ١١٢، ١١٣.. اللباب ١ / ٢٥.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٤٤٢.

وقد ورد الفعل متعدياً بحرف جر واحد عند ابن درستويه: ( وَلَغَ الكلب في الإناء فمعناه لَطَعَهُ بلسانه، شرب أو لم يشرب أو كان فيه ماء أو لم يكن )<sup>(١)</sup>.  
 وأيضا ابن الجبان في شرحه: ( يُقال: وَلَغَ الكلبُ في الإناء: إذا أدخل لسانه فيه، وهناك شئٌ مائعٌ قال فإن لم يكن قيل: قفن الكلبُ، ويُقال: وَلَغَ يَلْغُ وُلُوغاً وَوَلِغاً )<sup>(٢)</sup>. وكذلك جاء عند الهروي على هذه الصورة: ( وولغ الكلب في الإناء إذا كان فيه شئٌ مائعٌ فأدخل لسانه فيه ليشرب منه به )<sup>(٣)</sup>. وورد متعدياً بحرف جر واحد عند بعض علماء اللغة منهم ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ): ( وقد ولغ الكلب في الإناء يَلْغُ وُلِغاً )<sup>(٤)</sup>. وجاء في القاموس للفيروزآبادي: ( ولغ الكلب في الإناء وفي الشَّرَابِ، ومنه وبه يَلْغُ كَهَيْبٌ، وَيَالِغُ وَوَلِغُ )<sup>(٥)</sup>.

وبناء على ما تقدم فإن أغلب اللغويين قد اتفقوا جميعاً على تعديته بحرف جر واحد (في)، أما اللبلي فقد ورد عنده هذا الفعل متعدياً بثلاثة حروف جر ( في والباء ومن ) وقد واقفه الفيروزآبادي فيما ذهب إليه.

لم يرد من هذا الصنف إلا نصاً واحداً من الأفعال التي تتعدى بثلاثة أحرف عند اللبلي في كتابيه التحفة واللباب، مع أن اللغويين في كتبهم ذكروا كثيراً منها

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٥٢، ٥٣،

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٠٤.

(٣) إسفار الفصيح ١ / ٣٤٠، ٣٤١.

(٤) إصلاح المنطق ١٩٠.

(٥) القاموس المحيط ٧١٠.

على سبيل المثال: (نَكِل) تعدى بثلاثة حروف جر (عن و من و الباء) <sup>(١)</sup> وقد عدّاه اللبلي بـ (عن)، (نَفَر) تعدى بثلاثة حروف جر (من و إلى و في) <sup>(٢)</sup> وقد عدّاه اللبلي بـ (من و في)، و (عَدَل) تعدى بـ (عن و الباء و في و إلى) <sup>(٣)</sup> و عدّاه اللبلي بـ (عن و على)، أما (شَغَب) الذى تعدى بـ (على و في و الباء) <sup>(٤)</sup>، و (عَلَا) بـ (الباء و في و على) <sup>(٥)</sup>، و (أَتَى) بـ (على و إلى و الباء) <sup>(٦)</sup>، فهذه الأفعال لم ترد في التحفة واللباب.

تعقيب: ربما يكون اللبلي أورد أفعالاً أخرى متعدية بثلاثة أحرف في الأبواب التى لم تصل من التحفة، لأن اللباب جرّده من الزيادات والشروح لتحقيق الغاية التعليمية التى روى إليها. والله أعلم.

(١) جمهرة اللغة ٢/ ٩٨٢. انظر: مقاييس اللغة ٩١٥. اللسان ٦/ ٧٤١-٧٤٢. معجم الأفعال المتعدية بحرف ٤٠٠.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ٧٨٨. انظر: مقاييس اللغة ٩١٠. معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٩٢-٣٩٣.

(٣) اللسان ٦/ ١٥٤. انظر: القاموس المحيط ٩٢٨. معجم أفعال المتعدية بحرف ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) مقاييس اللغة ٤٥٢. انظر: اللسان ١/ ٤٦١.

(٥) مقاييس اللغة ٥٩٧. انظر: اللسان ٨/ ٥٢٩-٥٣٠.

(٦) مقاييس اللغة ٢٤. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٠٣٣. اللسان ٨/ ١٣.

## خلاصة مبحث الفعل اللازم المتعدي بواسطة :

١ - اهتم اللبلي بذكر الأفعال المتعدية بزيادة الهمزة والتضعيف في شرحه التحفة واللباب ومنها: شَمَل، جَنَب، دَبَّر، غَلَق، عَتَق، وَدَّج، قَدَى.

٢ - بيان موقفه من علماء اللغة وشرح الفصيح الذين نقل عنهم وتعقبه لأقوالهم وآرائهم بالرد بالقبول أو الرفض، ومن ذلك مخالفته لثعلب في أن الفصيح في الأفعال ( شَمَل و جَنَب و دَبَّر و صَبَا ) متعدية بنفسها، وموافقته للعامة وبعض اللغويين تعديها بزيادة همزة التعدية.

٣ - اعتنى بلغات الفعل المتعدي في الماضي والمستقبل، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينها.

٤ - اهتم بلغات العامة ووقف منها موقف المصوب لها ك (ودج).

٥ - سعة إحاطته للغات العرب وعزوها لقبائلها، ومن ذلك إضافته لغات إلى ما ذكره صاحب الفصيح ك ( بَرِيء، حَلّ ).

٦ - إشارته لأفعال تعدت بحرف جر واحد قد جاءت في كتب المحدثين بحرفين ك ( أذِن )<sup>(١)</sup>، وأفعال وُجِدَت متعدية بحرف جر واحد في كتب اللغة ولكنها عند اللبلي متعدية بحرفين ك ( سَخِر )<sup>(٢)</sup>، وذكره أيضاً لأفعال تعدت

(١) التحفة ٤٢٦، ٤٢٧. اللباب ١ / ١١٣.

(٢) اللباب ١ / ١٦٤.

بثلاثة حروف جر كـ (وَلِغ) <sup>(١)</sup> وقد وُجِدَت في كتب اللُّغة متعدية بحرف جر واحد.

٧- كثرة شواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر وأقوال العلماء.

---

(١) التحفة ١١٢، ١١٣.. اللباب ١ / ٢٥.



## الفصل الثاني

### التعدية بالزيادة والتضمين

ويشتمل على :

المبحث الأول : التعدية بالزيادة وحروف الجر .

المبحث الثاني : التسوية بين الفعل اللازم والمتعدي .

المبحث الثالث : التضمين .

## المبحث الأول

### التعدية بالزيادة وحروف الجر

#### المطلب الأول: ما يتعدى بالزيادة وبحروف الجر:

لقد ذكر اللبلي الأفعال في حال تعديها بزيادة الهمزة وحروف الجر، كما نبه على تحديد حرف الجر الذي تتعدى به، ومن تلك الأفعال التي أولها عنايته في شرحه (التحفة واللباب) على سبيل المثال:

#### ١- فَرَضَ

( قوله: فَرَضْتُ لَهُ أَفْرَضُ )

( قال أبو جعفر: معناه أن تجعل رزقاً لمن لا ديوان له، وسُمِّيَ فرضاً لأنه قد صارَ لازماً كالفرض الذي في القوس: وهو الحزُّ الذي يدخلُ فيه الوتر، وكذلك فرائضُ الله سبحانه لما كانت لوازِمُ سُمِّيت بذلك قاله غيرُ واحدٍ، قال المرزوقي عن الأصمعيّ: الفرضُ ما تهبُّه لغير جزاء، قال وقال غيره: الفرضُ ما تهبُّه لتكافأ عليه... قال أبو جعفر: قد حكى ابن القطّاع وقطربُ في فعلتُ وأفعلت: أفرضت بالألف. وقال أبو زيد في كتابه حيلة ومحالة يُقال: أفرضتُ للرجل إفاضاً والفرض: الهبة والعطيّة)<sup>(١)</sup>.

(١) التحفة ٢٩٨، ٢٩٩. اللباب ١/ ٦٦.

جاء الفعل (فَرَضَ يَفْرِضُ) <sup>(١)</sup> متعدياً بزيادة حرف الجر (اللام) وهمزة التعدية، وقد فسّر اللبّي معناه اللغوي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن المرزوقي، ثم بين أنه يأتي متعدياً بزيادة همزة التعدية مستدلاً على كلامه بما نقله عن ابن القطاع وقطرب وأبو زيد .

وقد ورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، الذين انقسموا إلى قسمين في تعديته بواسطة الهمزة وحرف الجر، منهم ابن درستويه الذي منع تعديه بزيادة الهمزة، وعدّ ما استعملته العامة خطأً، وهو عنده مما يتعدى بحرف الجر فقط جاء في تصحيحه: (فَرَضْتُ لَهُ أَفْرَضُ فَمَعْنَاهُ: أَثْبَتَ لَهُ فَرَضًا وَرَسَمْتَ لَهُ رَسْمًا فِي الدِّيْوَانِ أَيِ جَعَلْتَ لَهُ عَطَاءً، وَكَذَلِكَ فَرَضْتُ مِنْ فَرَضِ الْمَوَارِيثِ إِذَا بَيَّنْتَ لَهُ مَا يُصِيبُهُ أَوْ يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرِثَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّ الْعَامَّةَ تَقُولُ: أَفْرَضْتُ لَهُ بِالْفَاءِ وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ مَفْرُوضٌ وَفَاعِلُهُ فَارِضٌ وَمَصْدَرُهُ الْفَرَضُ)، <sup>(٢)</sup> أما ابن جبان <sup>(٣)</sup>، والهروي <sup>(٤)</sup>، والزنجشري فقد اتفقوا جميعاً على تعديه بواسطة الهمزة وحرف الجر، جاء عن الزنجشري في شرحه: (وَفَرَضْتُ لَهُ أَفْرَضُ فَرَضًا وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: أَفْرَضْتُ وَهُوَ مِنَ الدِّيْوَانِ وَالنَّفَقَةِ إِذَا قَدَّرْتَهَا) <sup>(٥)</sup>، ورد أيضاً عند

(١) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٢٧٢.

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ٩٠.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٢٢.

(٤) إسفار الفصيح ١ / ٣٨٩.

(٥) شرح الفصيح ١ / ١٠٧.

بعض علماء اللغة تعديده بواسطة الهمزة وحرف الجر (اللام)، منهم ابن السكيت (٢٤٤هـ)<sup>(١)</sup>، وابن دريد<sup>(٢)</sup>.

ويتضح مما سبق أن استعمال (فَرَضَ) بزيادة الهمزة وحرف الجر لغة العامّة، وعند بعض شُراح الفصيح وعلماء اللغة، واستعماله بزيادة حرف الجر فقط عند بعضهم الآخر، وقد رفض اللبلي ما ذهب إليه ابن درستويه في تعديده بحرف الجر، وجوّز ما قاله أغلب اللغويين، أي تعديته بالهمزة وحرف الجر (اللام).

## ٢- شَغَلَ

(قوله: وشَغَلَنِي عنكَ أمرٌ يشغُلني)

(قال أبو جعفر: أي منعي . قال ابن درستويه: الشُّغْلُ: هو ما حاك بينك وبين غيرك، وقطعك عما سواه.

قال: وإنّما ذكره ثعلب لأن العامّة تقول: أشغَلَنِي بالألف، وهو خطأ.

قال أبو جعفر: وأنكرها أيضا يعقوب في الإصلاح، والقزّاز في الجامع.

وحكى ابن سيده في العويص عن أبي عبيد أنّه يُقال: شَغَلَنِي، وأشغَلَنِي، وحكاها أيضا أبو علي في فعلت وأفعلت، وقطرب في فعلت وأفعلت له أيضا، وحكاها أيضا ثابت في لحنه، وقال: أخبرني بها أبو زيد عن يونس وحكاها أيضا أبو عبيدة في فعل وأفعل، قال: والجيدة شَغَلْتُهُ.

(١) إصلاح المنطق ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٧٥٠.

وقال المطرز في شرحه: أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي أنه يُقال: شَغَلْتُهُ عن الأمرِ وأشغَلْتُهُ، وشغَلْنِي وأشغَلْنِي، قال: والأولى أفصح وبمثله قال الزجاج في فَعَلْتُ وأفَعَلْتُ.

وحكاها أيضا ابن خالويه، وقال إنها ليست بالجيدة لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿ شَغَلَّتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾<sup>(١)</sup>.

قال: وقال علي رضوان الله عليه يوم النهروان: (شَغَلُونَا عن الصلاةِ الوسطى - يعنى العصرَ - حتى غابت الشمس، ملاً الله قُبُورِهِم نارا)<sup>(٢)</sup>.

وقولهم: (أشغَل من ذات النَّحِينِ)<sup>(٣)</sup>. حُجَّةٌ أيضاً لمن قال: شَغَلْنِي، لأنه لايجيء من (أفعلت) أفعل من كذا إلا نادراً، وهو قولهم: أولى للمعروف، وأعطى للمال، وأنقى من فلان، وزاد بعضهم: وأذهب لكذا، من أذهبته<sup>(٤)</sup>.

بدأ اللبلي بتفسير معنى الفعل (شَغَل)<sup>(٥)</sup>، ثم ذكر اعتراض ابن درستويه ونقده لثعلب، وهو ما استعملته العامّة بالهمزة ووصفه بالخطأ، فردّ عليه اللبلي ونفى زعمه، بما نقله عن بعض اللغويين الذين أجازوا تلك اللغة، ثم بين أوجه

(١) سورة الفتح ١١.

(٢) الحديث موجود في صحيح البخاري ٣٩٥.

(٣) مجمع الأمثال ٣٣٨.

(٤) التحفة ٢٧٤-٢٧٦.

(٥) الأفعال لابن القطاع ١٧٤/٢.

المفاضلة بين اللغويين في ( شغل )، منهم من عدّاه بنفسه وبالهزمة، ومنهم من عدّاه بحرف الجر (عن) وبالهزمة، مستشهداً بالقرآن الكريم وبالحدِيث النبوي والمثل العربي على ذلك.

و قد ورد عند ابن هشام اللخمي متعدداً بزيادة الهزمة وحرف الجر: ( شُغِلْتُ عنكَ: مُنِعْتُ والشغل ما تصرف ضد الفراغ، وقالوا أُشْغِلْتُ )<sup>(١)</sup>، أما ابن السكيت فقد جاء عنه تعديته بنفسه فقط في باب يتكلم فيه بفعلتُ مما تغلُطُ فيه العامة فيتكلمون بأفعلتُ: ( وقد شغلته، ولا يُقال أشغلته )<sup>(٢)</sup>، ورد كذلك عند الزجاج في باب فعلت وأفعلت والمعنى واحد: ( ويُقال: شَغِلْنِي الرجلُ، وأشغَلْنِي، وأفصحهما شَغِلْنِي )<sup>(٣)</sup>، واعتبرها ابن القطاع في أفعاله لغة رديئة: ( شَغِلْنِي الشيء شَغِلاً وشَغِلاً وشَغِلاً، وأشغَلْنِي لغة رديئة )<sup>(٤)</sup>، وجاء عن ابن فارس تعديه بنفسه وزيادة حرف الجر والهزمة: ( الشين والغين واللام أصل واحد يدلُّ على خلاف الفراغ، تقول: شَغِلْتُ فلاناً فأنا شاغِلُهُ وهو مشغول، وشُغِلْتُ عنكَ بكذا، على لفظ ما لم يسمَّ فاعله. قالوا: ولا يُقال أُشْغِلْتُ... وحكى ناسٌ: أشغَلْنِي بالألف )<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الفصيح ٦٨.

(٢) إصلاح المنطق ٢٢٥.

(٣) فعلت وأفعلت للزجاج ٩٠.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٢/ ١٧٤.

(٥) مقاييس اللغة ٤٥١.

ونخلص مما سبق أن استعمال ( شَغَلَ ) متعدياً بالهمزة لغة رديئة و بنفسه اللغة الأفصح والجيدة عند أغلب اللغويين، وقد جرى اللبلي ما سار عليه بعض اللغويين في تعديته بزيادة الهمزة وحرف الجر، ورفض ما ذهب إليه ابن درستويه في تخطئته تعدى ( شَغَلَ ) بزيادة الهمزة ومن تبعه في ذلك، ورد عليه وأبطل حُجَّتَه بما نقله عن اللغويين الذين أجازوا تلك اللغة.

### ٣- غَمَى

( قوله: أُغْمِيَ عَلَى الْمَرِيضِ، فَهُوَ مُغْمِيٌّ عَلَيْهِ )

( قال أبو جعفر: معناه غُشِيَ عَلَيْهِ، عن غير واحد. وقال بعض اللُّغَوِيِّين: هو مأخوذ من سقف البيت، فكأنَّه غُطِّيَ عَلَى عَقْلِهِ كَمَا يُعْطَى الْبَيْتَ السَّقْفَ. قال ابن التِّيَّانِي: وَتَرَكْتُ الرَّجُلَ غَمًّا، مِثَال: قَفًّا، إِذَا كَانَ مُغْمِيًّا عَلَيْهِ، وَتَرَكْتَهُمَا غَمًّا، وَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ. وقال عن أبي الحسن: غَمًّا مَصْدَرٌ فَلَا يُثَنَّى، وَمِنْ ثَنَّاهُ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْأَسْمِ، وَجَمَعَهُ أَغْمَاءٌ. قال ابن التِّيَّانِي: وَتَرَكْنَا الرَّجُلَ غَمًّا: إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ، وَالْمَوْثُ. قال أبو جعفر: وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ أَنَّ أَبَا مُرَّةَ الْكَلَابِيَّ وَأَبَا خَيْرَةَ الْعَدَوِيَّ قَالَا: قَدْ غُمِيَ عَلَى الرَّجُلِ فَهُوَ مُغْمِيٌّ عَلَيْهِ. قال أبو جعفر: وَحَكَى أَيْضًا غُمِيَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْمَصْنَفِ، وَيَعْقُوبُ فِي الْإِصْلَاحِ، وَالْمَطْرُزُ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْقَالِيُّ فِي فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ. قال ابن التِّيَّانِي: وَغُمِيَ عَلَيْهِ ضَعِيفَةٌ، وَأَفْصَحَ مِنْهَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ )<sup>(١)</sup>.

(١) التحفة ٣٤٠-٣٤١. الباب ١ / ٨٠.

بدأ اللبليّ النص بتفسير معنى الفعل ( غَمَى )<sup>(١)</sup>، مستدلاً على ذلك بما نقله عن بعض اللغويين، ثم بيّن اختلافهم في جمعه وتأنيثه، وذكر مصدره، ثم أشار إلى أنه يتعدى بزيادة الهمزة وحرف الجر (على)، وبيّن أوجه المفاضلة بين علماء اللغة في لغاتِهِ من حيث تعديه بزيادة حرف الجر (على) أو الهمزة بقوله: ( وَغُمِي عَلَيْهِ ضَعِيفَةٌ، وَأَفْصَحُ مِنْهَا أُغْمِي عَلَيْهِ )، جاء عن ابن درستويه تعديته بزيادة الهمزة فقط: ( أُغْمِي عَلَى الْمَرِيضِ : فَهُوَ عَلَى أَفْعَلٍ بِالْأَلْفِ، وَلَكِنَّهُ أَيْضاً فَعَلَ مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، وَلِذَلِكَ ضَمَّ أَوَّلَهُ، وَقَالَ : فَهُوَ مُغْمِيٌّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ مُغْمِيٌّ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ : غُمِيَ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَغْشَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَلْفٍ )<sup>(٢)</sup>، أما ابن السكيت فقد ورد في إصلاحه تعديته بزيادة الهمزة وحرف الجر (على): ( وَيُقَالُ : أُغْمِيَ عَلَى الْمَرِيضِ، فَهُوَ مُغْمِيٌّ عَلَيْهِ، وَقَدْ غَمِيَ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَغْمِيٌّ عَلَيْهِ )<sup>(٣)</sup>، وأيضاً ورد عند الزجاج في باب فعلت وأفعلت والمعنى واحد: ( غُمِيَ عَلَى الرَّجْلِ، وَأُغْمِيَ عَلَيْهِ )<sup>(٤)</sup>.

ونخلص مما سبق أن ( غَمَى ) متعدياً بحرف الجر لغة ضعيفة عند ابن التبانى، والأفصح تعديه بالهمزة، وكذلك عند ابن درستويه، أما اللبليّ فقد وافق أغلب اللغويين في تعديه بواسطة الهمزة وحرف الجر (على).

(١) الأفعال لابن القطاع ٢/ ٤٣٧.

(٢) تصحيح الفصيح ١/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) إصلاح المنطق ٢٨٣.

(٤) فعلت وأفعلت للزجاج ١٠٣.



## ٤ - نَذَرٌ

( قوله: وَنَذَرْتُ بِالْقَوْمِ أَنْذَرُ: إِذَا عَلِمْتُ بِهِمْ فَاسْتَعَدَدْتُ لَهُمْ )

( قال الشيخ أبو جعفر: وَأَنْذَرْتُ غَيْرِي، فَأَنَا مُنْذِرٌ وَنَذِيرٌ. قال الزمخشري: لا يكون الإنذار إلاّ إعلام بشيء فيه خوف، ولذلك سُمِّيَت الأنبياء مُنْذِرِينَ، لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا الْعِبَادَ بِالْقِيَامَةِ وَالنَّارِ لِيَحْذَرُوا مَا يُؤْذِيهِمْ إِلَيْهَا، فَكُلُّ مَنْ أَعْلَمَكَ شَيْئاً يُخَافُ مِنْهُ فَهُوَ نَذِيرٌ وَمُنْذِرٌ، وَقَالَ قَتَادَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَاءَ كُمْ التَّنْذِيرُ﴾<sup>(١)</sup>: أَرَادَ بِهِ الشَّيْبَ. وَقَالَ الشَّاعِرُ وَقَصَدَ هَذَا الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup>:

فَقَلْتُ الشَّيْبُ مِنْ نُذْرِ الْمَنَايَا      وَلَسْتُ مُسَوِّدًا وَجْهَ النَّذِيرِ

وَحكى الْقَزَّازُ وَالْيَزِيدِيُّ فِي الْمَصْدَرِ، وَكَرَاعٌ فِي الْمَجْرَدِ: نَذَرًا، بِتَحْرِيكِ الدَّالِّ. وَحكى ابْنُ طَرِيفٍ نِذَارَةً، بِكَسْرِ النُّونِ<sup>(٣)</sup>.

جاء الفعل ( نَذَرَ يَنْذِرُ )<sup>(٤)</sup> متعدياً بزيادة همزة التعدية وحرف الجر (الباء)، وقد فسّر اللبّيّ معناه اللغوي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن الزمخشري، ثم بين أنه يأتي بمعنى الشيب واستشهد بآية من القرآن الكريم، وبيت من الشعر العربي، وأشار إلى لغاته في المصدر (فتح النون وكسرها)، ناقلاً ذلك عن بعض اللغويين.

(١) سورة فاطر ٣٧.

(٢) لم يقف على قائله محقق كتاب التحفة.

(٣) التحفة ٣٩٥. اللباب ١ / ١٠٠.

(٤) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٧٤.

ونقل اللبِّيِّ صحيح، فقد ورد كذلك عند بعض شُراح الفصيح، كالهروي متعدياً بزيادة حرف الجر (الباء) بالكسر في الماضي: (ونذرتُ بالقوم: بكسر الذال فأنا أنذرتُ بفتحها نذراً ونذاراً بفتح النون والذال فيهما إذا علمت بهم فاستعددت لهم وحذرتهم أي أعلمت بأنهم آتون بشرّاً) (١)، وقد سار ابن منظور ووافق اللبِّي على تعديته بالهمزة وحرف الجر: (نذرتُ بالشئ وبالعدو بكسر الذال عَلِمَهُ فحذره وأنذره بالأمر إنذاراً ونذراً) (٢).

وبناء على ما تقدم نجد أن الفعل (نذرتُ) قد ورد متعدياً بواسطة الهمزة وحرف الجر عند أغلب اللغويين، وقد وافقهم اللبِّي فيما ذهبوا إليه.

### ٥ - عَيَّ

( قوله: وَمَشَيْتُ حَتَّى أَعْيَيْتُ، وَأَنَا مُعَيٌّ، وَعَيَيْتُ بِالْأَمْرِ: إِذَا لَمْ تُعْرِفْ جِهَتَهُ وَأَنَا بِهِ عَيِّيٌّ )

( قال الشيخ أبو جعفر: معنى مَشَيْتُ حَتَّى أَعْيَيْتُ أَي: كَلَلْتُ وَتَعَبْتُ... قال أبو جعفر: ومعنى عَيَيْتُ بِالْأَمْرِ: إِذَا عَجَزْتَ عَنْهُ وَلَمْ تَطُقْ إِحْكَامَهُ، عَنْ ابْنِ سَيِّدَةَ فِي الْمَحْكَمِ. قال الشيخ أبو جعفر: وقال أيضاً ابن التِّيَّانِيِّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: يُقَالُ: عَيِّيَ فُلَانٌ بِالْأَمْرِ: عَجَزَ عَنْهُ، بِيَاءَيْنِ، وَلَا يُقَالُ: أَعْيَا بِالْأَمْرِ. قال ابن التِّيَّانِيِّ: وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقُولُ: عَيِّيَ فُلَانٌ بِالْأَمْرِ، بِالْإِدْغَامِ، كَمَا يَقْرَأُ: ﴿ وَيَحْيَى التِّيَّانِيِّ: وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقُولُ: عَيِّيَ فُلَانٌ بِالْأَمْرِ، بِالْإِدْغَامِ، كَمَا يَقْرَأُ: ﴿ وَيَحْيَى

(١) إسفار الفصيح ١ / ٤٩١.

(٢) اللسان ٣ / ٧٦٨.

من حَيَّ عن بَيِّنَةٍ ﴿... قال الشيخ أبو جعفر: قال ابن سيدة: يُقال: عَيَّ بالأمر عِيًّا، وَعَيَّيَّ، وتعايا، واستعيا هذه عن الزَّجَّاجي، وهو عَيَّيَّ، وَعَيَّيَّيَّ، وَعَيَّان... قال الشيخ أبو جعفر: قال ابن خالويه: العَيَّيُّ في اللَّفْظ، والأعْيَاء في المشي. قال اليزيديُّ في نواتره: عَيَّيْتُ بأمر فأنا أَعْيَا به عِيًّا شديدًا، وَعَيَّيَّةٌ﴾<sup>(١)</sup>.

بدأ اللبِّيُّ النص بتفسير معنى الفعل (عَيَّ) <sup>(٢)</sup> اللغوي، ثم بيّن أنه يتعدى بواسطة حرف الجر (الباء) والهمزة، مستدلًّا على كلامه بما نقله عن اختلاف بعض أئمة اللغة في تعديه بزيادة الهمزة، فمنهم من رفض أن يقال: أَعْيَا بالأمر وهو الأصمعي، ومنهم من قال: أَعْيَا به وهو اليزيدي، وأشار إلى الظاهرة الصوتية التي تُعرف في العربية بالأدغام، مستشهداً على ذلك بآية من القرآن الكريم، ونصَّ اللبلي أن الفعل يأتي متعدياً أيضاً على تَفَعَّل واستَفَعَلَ، وبين الفرق بين العَيَّيَّ والأعْيَاء.

ورد متعدياً بواسطة الهمزة وحرف الجر (الباء) عند ابن درستويه: (مشيْتُ حتى أَعْيَيْتُ وأنا مُعِيٌّ فإن معناه حتى كَلَلْتُ وتَعَبْتُ، يُقال فيه قد أَعْيَيْتُ بالألف، أي صرْتُ ذا أعْيَاء... عَيَّيْتُ بالأمر: إذا لم تعرف وَجْهَهُ، فأنا به عَيَّيَّيَّ، فإنها معناه عجزت عن الشيء وإن لم تتعب فيه ولم تزاوله)<sup>(٣)</sup>، أما الزنخشري فقد ورد عنده متعدياً بواسطة الهمزة فقط: (مشيْتُ حتى أَعْيَيْتُ: يُقال: أَعْيَا في

(١) التحفة ٤٢١، اللباب ١ / ١١١ .

(٢) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ٩٣.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ١٢٦.

المشي، فهو مُعي، ولا يُقال: عَيَّان وعَيَّ عن الجواب<sup>(١)</sup>، وجاء عن الزجاج  
 بزيادة حرف الجر (الباء) والهمزة في باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف  
 متعدياً: (عَيَّتُ بالأمر: إذا لم يتجه، وأعييتُ من الإعياء)<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما تقدم نجد أن الفعل (عَيَّ) قد ورد متعدياً بواسطة الهمزة  
 وحرف الجر (الباء) عند بعض اللغويين منهم ابن درستويه، وجاء متعدياً بزيادة  
 الهمزة فقط عند بعضهم الآخر، وقد وافق اللبلي ما ذهب إليه اللغويون الذين  
 عدّوه بواسطة الهمزة وحرف الجر (الباء)، وخالف الأصمعي الذي رفض  
 وروده متعدياً بزيادة الهمزة.

## ٦ - جَلَا

( قوله: وَجَلَا الْقَوْمُ عَنْ مَنَازِلِهِمْ جَلَاءً وَأَجَلَّوْا أَيضاً )

(ح - أي: انتفوا عنها وتغربوا إلى غيرها. ويُقال: جَلَا الرَّجُلُ مِنْ بَلَدِهِ يَجْلُو  
 جَلَاءً، وهي لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَتَمِيمٌ وَقَيْسٌ يَقُولُونَ: جَلَّ الرَّجُلُ مِنْ بَلَدِهِ يَجْلُّ جُلُولاً  
 وَجَلَّ، وَمِنْهُ يُقَالُ: اسْتَعْمَلَ فَلَانٌ عَلَى الْجَالِيَّةِ، وَعَلَى الْجَالَّةِ، فَالْجَالَّةُ مِنْ جَلَّ، وَالْجَالِيَّةُ  
 مِنْ جَلَاً. (وَأَجَلَّوْا عَنْ قَتِيلٍ لِأَغْيَرِ إِجْلَاءً) ح - يعنى: من الحرب إذا كانوا في غمرة  
 القتال ثم افترقوا، وفرّجوا فيما بينهم عن قتيلٍ قد صُرِعَ)<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الفصيح ١/١٥٩-١٦٠.

(٢) فعلت وأفعلت ١٠٣.

(٣) اللباب ١/١٩٦.

جاء الفعل ( جلا أجلى )<sup>(١)</sup> متعدياً بزيادة همزة التعدية وحرف الجر (عن)، وقد بدأ اللبّي تفسير معناه اللغوي، ثم بيّن الفرق في استعمال القبائل له بقوله " ويُقال: جلا الرجل من بلده يجلو جلاءً، وهي لغة أهل الحجاز، وتميم وقيس يقولون: جَلَّ الرَّجُلُ من بلده يَجْلُو جُلُولاً وَجَلَاءً". وهذا يدل على عنايته بلغات العرب.

وقد منع ابن درستويه ذلك بقوله: ( جلا القوم عن منازلهم وأجلّوا خطأ لأن أجلّوا إنما يُقال لمن أجلى قوما عن منازلهم وبلدهم لا للقوم إذا اجلّوا عن ديارهم )<sup>(٢)</sup>، وجاء عند الهروي تعديده بواسطة الهمزة و (عن): ( جلا القوم عن منازلهم يجلّون جلاءً بفتح الجيم والمدّ: إذا زالوا عنها وارتحلوا وخرجوا منها إلى غيرها فهم جالّون، وأجلّوا أيضاً بالألف يُجلّون بضم الياء إجلاءً: بمعناه فهم مُجلّون )<sup>(٣)</sup>، وتبعه الزمخشري في ذلك: (وجلا القوم عن منازلهم كأنهم تكشفوا عنها وفارقوها، والشئ الجلى الظاهر المكشوف ... ويُقال أجلى القوم عن منازلهم بمعنى جلّوا قال الشاعر<sup>(٤)</sup>):

وأجلّوا عن مساكن فارقوها      كما جلت الفِراخُ عن القِشاشِ

(١) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ١٢.

(٢) تصحيح الفصيح ١/ ١٨٧.

(٣) أسفار الفصيح ١/ ٥٠٨.

(٤) لم يقف على قائله محقق كتاب التحفة.

ويروى أجلّوا، وقد أجليتهم إجلاءً: أي أرجعتهم<sup>(١)</sup>، وكذلك ورد عند ابن السكيت (٢٤٤هـ)<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، وابن فارس<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ماتقدم نجد أن استعمال (جلا) متعديا بواسطة حرف الجر (عن) لغة أهل الحجاز، واستعمال (جَلَّ) متعديا بواسطة حرف الجر (عن) لغة بني تميم وقيس، وقد وافق اللبلي ما ذهب إليه أغلب اللغويين من تعديه بواسطة الهمزة وحرف الجر.

### ٧- زَرَى

( قوله: زَرَيْتُ عَلَيْهِ: إِذَا عِبْتَ عَلَيْهِ فِعْلَهُ، وَأَزَرَيْتُ بِهِ: إِذَا قَصَّرْتَ بِهِ )

(ح - قوله: عِبْتَ عَلَيْهِ ليس بفصيح، وإنما الفصيح عِبْتَهُ. ويُقال أيضاً: زَرَيْتُ عَلَيْهِ بغير ألف: إِذَا عِبْتَهُ، زَرِيًّا، وَزُرِيَانًا، وَزَرِيَّةً، وَمَزْرِيَّةً، وَمَزْرَاةً، ويُقال أيضاً: أَزَرَيْتُهُ بغير حرف الصِّفَةِ. ويُقال: أَزَرَيْتُ عَلَيْهِ وَبِهِ، وَزَرَيْتُ: قَصَّرْتُ)<sup>(٥)</sup>.

بدأ اللبلي النص بتفسير معنى الفعل (زَرَى)<sup>(٦)</sup>، وبين الفصيح منه، ثم

(١) شرح الفصيح ١ / ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) إصلاح المنطق ١٨٧.

(٣) فعلت وأفعلت للزجاج ٦٠.

(٤) مقاييس اللغة ١٧١.

(٥) اللباب ١ / ١٦٧.

(٦) الأفعال لابن القطاع ٢ / ١٠٣.

أشار إلى أنه يتعدى بنفسه و بحرفي الجر (على و الباء) وبزيادة الهمزة، وذكر مصادره.

وقد ورد كذلك عند بعض علماء اللغة كالزجاج الذي قال: (يُقال: زَرَيْتُ على الرجلِ، أزرى عليه: إذا عبته<sup>(١)</sup>)، وأيضاً عند ابن السكيت<sup>(٢)</sup>، وابن القطاع<sup>(٣)</sup>، وابن فارس في مقاييسه<sup>(٤)</sup>، وجاء أيضاً عند الزمخشري في شرحه للفصح على هذه الصورة فقال: (زَرَيْتُ على فلان أمراً، فأنا زارٍ، وهو مَزْرِيٌّ عليه... فإن أدخلت عليه أمراً يكرهه، فقد أزريت به، ويُقال: أزرية بغير حرف الصِّفة)<sup>(٥)</sup>، أما الهروي فقد ورد عنده متعدياً بزيادة حرف الجر (على) فقط: (زَرَيْتُ على الرَّجُلِ: أزرِي زَرِيّاً وَزَرَايَةً، فأنا زَارٍ)<sup>(٦)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال (زَرَى) متعدياً بزيادة الهمزة و حرفي الجر (على و الباء) قد سار عليه أغلب اللغويين ، وجاراهم اللبلي فيما سارو عليه.

(١) فعلت وأفعلت للزجاج ١٥١ .

(٢) إصلاح المنطق ٢٣٤ .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١٠٣/٢ .

(٤) مقاييس اللغة ٣٩٨ .

(٥) شرح الفصح ١ / ٢٣٥-٢٣٦ .

(٦) إسفار الفصح ٤٨١ .

## ٨- نَعِم

( قوله: أَنْعَمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا )

(ح- معناه: نَعِمْتَ وصادفتَ نَعِيماً فهدأتَ عَيْنَكَ ونامتَ، وقررتَ عَيْنٌ من تُحِبُّ. ويُقال أيضاً: نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا، وَنَعَمَكَ بفتح العين، وَنَعِمَكَ عَيْنًا نَعَامًا، وَنُعَامًا، وَنُعْمَةً، وَنُعْمَةً بِالْفَتْحِ: أَقْرَبَ بِهِ عَيْنَ مَنْ يُحِبُّكَ. وَقَوْلُهُمْ: نَعِمْتُ بِهِ عَيْنًا، فَهُوَ مِمَّا نُقِلَ عَنْهُ الْفِعْلُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلَمَّا انْتَقَلَ عَنْهُ أَشْبَهَ الْمَفْعُولَ فَنُصِبَ) (١).

جاء الفعل ( نَعِمَ يَنْعِمُ ) (٢) متعدياً ب ( الباء ) والهمزة في هذا النص، وقد فسّر اللبلي معناه اللغوي، وذكر لغاته في الماضي ( الكسر والفتح )، وأشار إلى مصادره.

وقد ورد متعدياً بحرف الجر ( الباء ) والهمزة عند الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت الذي قال: ( نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا، وَأَنْعَمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ) (٣)، وأيضاً عند ابن القطاع في أفعاله (٤)، والزنجشري في شرحه للفصيح الذي قال: ( ويُقال: نَعِمَ بهذا الأمر، كما يُقال: طاب نفساً وقرَّ عَيْنًا وَأَنْعَمَ اللَّهُ عَيْنَهُ ) (٥)، أما ابن درستويه

(١) اللباب ١/ ١٦٠-١٦١.

(٢) بغية الآمال ٧٧.

(٣) فعلت وأفعلت للزجاج ١٢٠.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٣/ ٢١٩.

(٥) شرح الفصيح ١/ ٢٢٦.



فقد عدَّ نَعِمَ متعدياً بحرف الجر (الباء) من كلام العامة وليس من الفصحح والمختار عندهم هو قولهم: أنعم الله بك عيناً فقال: (أنعم الله بك عيناً، فالمعنى فيه أقرَّ الله بك عيناً... وهذا فعل لازم، بغير ألف بمعنى الانفعال وأنعمته بالألف، فعل متعدٍ منقول، والله عز وجل هو المنعم على كل ناعِم، والعامة تقول: نَعِمَ اللهُ بِكَ عَيْنًا بغير ألف) (١).

يتضح مما سبق أن (نَعِمَ) يأتي متعدياً بزيادة حرف الجر (الباء) والهمزة على لغة الكسر في الماضي عند أغلب اللغويين والعامة، وقد وافقهم اللبلي فيما ذهبوا إليه، ومتعدياً بزيادة الهمزة عند ابن درستويه.

## ٩- ذَهَبَ

(قوله: ذَهَبْتُ بِهِ وَأَذْهَبْتُهُ)

(ح- أي: جَعَلْتُهُ يَذْهَبُ، والباء في مقابلة الهمزة للمعاقبة والتعدية، وقال بعضهم: وقد تكون الباء بمعنى مع، ويكون ذهبته به بمعنى ذهبته معه، أي: صَحِبْتُهُ فِي الذَّهَابِ، وكذلك دخلت. وقيل: أَذْهَبْتُ بِهِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً. وَيُقَالُ: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَابًا وَذُوبًا) (٢).

جاء الفعل (ذَهَبَ يَذْهَبُ) (٣) متعدياً ب (الباء) والهمزة في هذا النص،

(١) تصحيح الفصحح ١/ ١٦٤. انظر: أوهام ابن درستويه ١٣٣.

(٢) اللباب ١/ ١٦٨.

(٣) معجم الأفعال المتعدية بحرف ١١٢. انظر: معجم الأفعال المتعدية اللازمة ١٠٥.

وقد فسّر اللبلي معناه اللغوي، ونص على استعماله حرف الجر (الباء) بمعنى (مع)، وذكر أيضاً مستقبله و مصادره.

وقد ورد متعدياً بزيادة حرف الجر (الباء) والهمزة عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه الذي قال: (ذَهَبْتُ بِهِ وَأَذْهَبْتُهُ، فواضح المعنى، مثل مررت به ومررتُهُ، قد تعاقب فيه حرف الجر والألف، لنقل الفعل والتعدية) <sup>(١)</sup>، وعده ابن منظور متعدياً بالهمزة قليل: (ذَهَبَ بِهِ وَأَذْهَبَهُ غَيْرَهُ، ويُقال: أَذْهَبَ بِهِ، قال أبو إسحاق: وهو قليل) <sup>(٢)</sup>، أما الزمخشري فرأى أن ذلك لا يجوز فقال في شرحه: (إِنَّ الفِعْلَ اللّازِمَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُعَدِّيَهُ، فَإِنَّهَا يُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ، أَوْ بِالتَّشْدِيدِ، أَوْ بِحَرْفِ الجُرِّ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الفِعْلِ الوَاحِدِ وَجِهَانِ، أَوْ ثَلَاثَةً، وَرُبَّمَا يَخْتَصُّ بِهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءِ، وَمَا يُعَدَّى بِهِ مِنْ حُرُوفِ الجُرِّ) <sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر متعدياً بحرف الجر (الباء) والهمزة عند ابن السكيت في إصلاح المنطق <sup>(٤)</sup>، وابن القطاع في أفعاله <sup>(٥)</sup>، و ابن دريد في الجمهرة <sup>(٦)</sup>، وابن فارس في

(١) تصحيح الفصيح ١/ ١٧٤.

(٢) اللسان ١/ ٣٦٤.

(٣) شرح الفصيح ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٤) إصلاح المنطق ٣٩٩.

(٥) الأفعال لابن القطاع ١/ ٣٨٣.

(٦) جمهرة اللغة ١/ ٣٠٧.

مقاييسه<sup>(١)</sup>، فلم أجدهم ذكروه في كتبهم.

نخلص مما سبق أن (ذَهَب) متعدياً بـ(الباء) والهمزة عند أغلب اللغويين،  
وقليل عند ابن منظور، ولا يجوز عند الزمخشري، وقد تبع اللبلي أغلب اللغويين  
فيما ذهبوا إليه.

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢٢.

### المطلب الثاني: ما يتعدى بنفسه وبالزيادة وبحروف الجر:

التحفة واللباب غنيان بالأفعال المتعدية بنفسها وبزيادة الهمزة وحروف الجر، ولقد وقف اللبلي عندها، ناقلاً عن اللغويين ما ذكروه فيها من تعدية، لتضيف إلى هاذين الشرحيين قيمة لا تقل شأنًا عن قيمة المصنفات اللغوية في هذا الباب، ومن ذلك:

#### ١ - عَجَزَ

( قوله: عَجَزْتُ أَعَجَزْتُ )

( قال أبو جعفر: العَجَزَ في كلام العرب أن لا تقدر على ما تريده، قاله المطرُّز في شرحه. وقيل العَجَزُ: الكسلُ والتَّانِي، قاله ابن السِّيد في المثلث... قال صاحبُ تثقيف اللسان: عَجَزْتُ عن الشَّيْءِ: إذا حَاوَلْتَهُ فلم تَقْدِرْ عليه، وكَسَلْتُ عن الشَّيْءِ: إذا تَرَكْتَهُ وتراخيتَ عنه وأنت تُرِيدُهُ... قال أبو جعفر: في الماضي لغتان: عَجَزَ بفتح الجيم، كما ذكره ثعلب، وهو المشهور، قال ثعلب: قلت لابن الأعرابي أتقول: عَجَزْتُ بكسر الجيم من العَجَز؟ قال: لا، إنَّما أقول: عَجَزْتُ بفتح الجيم من العَجَز، وعَجَزْتُ من العَجِيزَة، وعَجَزَتِ المرأةُ من العَجُوز.

قال المطرُّز: وأخبرنا ثعلبٌ عن أبي نصرٍ عن الأصمعيِّ قال: عَجَزْتُ

أَعَجَزْتُ، وعَجَزْتُ أَعَجَزْتُ، كلاهما من العَجَز.

قال أبو جعفر: وحكى أيضاً أبو حاتم في تقويم المُفسد عن أبي زيد: عَجَزَ بالكسر، وقال: إنَّها لغة لبعض قيس. وحكاها ابن التَّيَّانِي أيضاً، واللَّحِيَّانِي في نوادره وقال: إنَّها لغة رَدِيئَة، وحكاها أيضاً القَزَّازُ في الجامع، وابن القطَّاع، ويعقوبَ في فعل وأفعل، وثابت في فعل وأفعل وقال: الفتحُ أكثر، وأبو عبيدة في فعل وأفعل وقال: الجيدة بالفتح، وابن خالويه، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

فالفعل (عَجَزَ يَعَجِزُ)<sup>(٢)</sup> متعدياً بنفسه وبزيادة همزة التعدية وحرف الجر (عن)، وقد فسَّر اللبِّيُّ معناه اللغوي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللُّغويِّين، منهم المطرِّز وابن السِّيد والصَّقْلِي، ثم ذكر لغاته في الماضي (الفتح والكسر)، وأورد أقوال اللُّغويِّين في المفاضلة بينهما، وعزا الاستعمال إلى القبائل الناطقة به بقوله: "إنَّها لغة لبعض قيس" وهذا يدل على عنايته بلغات القبائل ونسبتها إلى أصحابها.

وقد ورد عند بعض شُرَّاح الفصيح، ومنهم ابن درستويه في تصحيحه للفصيح باللغتين (الفتح والكسر) في الماضي، وبين أن الكسر لغة العامَّة: (عَجَزَتَ عن الشيء أعجز بفتح الماضي لأنَّ العامَّة تقول: عَجَزَتَ أعجز بكسر الماضي وفتح المستقبل على وزن كَسَلتَ أكسل، وقال الله عز وجل: ﴿يَوَلِّتَنَّ أَعْجَزَتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومصدره العَجَز والعجز معروف وهو

(١) التحفة ٦٩، ٧٠، ٧١. الباب ١ / ١٣.

(٢) الأفعال لابن القطَّاع ٢ / ٣٤٠.

(٣) سورة المائدة ٣١.

ضدَّ القوة في الجسم وضد الكيس في العقل والرأى، واسم الفاعل منه عاجز بألف ولا يحمى بغير ألف كما جاء كسيل بغير ألف<sup>(١)</sup>. أما الكسائي (ت ١٨٩ هـ) فقد ذهب إلى تعديه بحرف الجر على لغة الفتح فقال: (وتقول: عَجَزْتُ عن الشيء بفتح الجيم ومنه قول الله تعالى: ﴿عَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾<sup>(٢)</sup> (٣)، وتبعه الهروي فيما ذهب إليه: (وعَجَزْتُ عن الشيء أعجزُ بالكسر عَجَزاً ومعجزةً ومعجِزاً بكسر الجيم ومعجزةً بفتحها فأنا عاجِزٌ والشيءُ معجوز عنه: إذا لم أقدر على ما أريدهُ وقصرتُ عنه، وضَعُفْتُ في الجسم والعقل والرأى)<sup>(٤)</sup>. وجاء عن ابن هشام اللخمي في جواز تعديه بزيادة الهمزة وحرف الجر باللغتين (الفتح والكسر) في الماضي: (عَجَزْتُ عن الشيء: إذا لم تقدر عليه، فإن كنت قادراً عليه ولم تفعله قلت: كَسَلْتُ عنه وعَجِزَ لغة)<sup>(٥)</sup>.

وبناء على ماتقدم نجد أن استعمال (عَجَزَ) بالكسر لغة العامّة وبعض قيس، وذهب بعضهم بأنها رديئة، وبالفتح هي اللغة الجيدة والأكثر عند أغلب اللغويين، وقد اختار اللبلي أن يأتي الفعل (عَجَزَ) متعدياً بنفسه وزيادة الهمزة وحرف الجر (عن) على اللغتين (الفتح والكسر) في الماضي موافقاً ثعلباً وأغلب اللغويين فيما ذهبوا إليه.

(١) تصحيح الفصيح ٤٧/١.

(٢) سورة المائدة ٣١.

(٣) ما تلحن فيها العامة ١٠٠.

(٤) إسفار الفصيح ١ / ٣٣٢.

(٥) شرح الفصيح ٥٢.

## ٢- زَكِنَ

( قوله: زَكِنْتُ الأمر أَزَكْنُهُ )

( قال أبو جعفر: اختلف اللُّغويون في معنى زَكِنْتُ على أقوال، وإن كان ابن طلحة الإشبيلي قد قال في شرحه: إِنَّهُ بِمَعْنَى ظَنَنْتُ وَتَوَهَّمْتُ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: عَلِمْتُ، وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ فَإِنَّهُ قَالَ: مَعْنَى زَكِنْتُ: حَزَزْتُ وَحَمَّمْتُ، قَالَ: وَأَهْلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ مَعْنَاهُ: عَلِمْتُ... قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَمَّا إِنْكَارُ ابْنِ دَرَسْتَوِيهِ أَنَّ زَكِنْتُ لَا تَكُونُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ فَعَلَطَ... قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي لِحْنِهِ عَنِ أَبِي زَيْدٍ: زَكِنْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ، وَأَزَكَنْتُكَ الأَمْرَ: أَعْلَمْتُكَ، وَلَيْسَ فِي مَعْنَى الظَّنِّ، وَالْعَامَّةُ يَخْطِئُونَ فَيَجْعَلُونَهُ فِي مَعْنَى ظَنَنْتُ... وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي كِتَابِهِ الْمُجْمَلِ: زَكِنْتُ مِنْكَ كَذَا، أَي: عَلِمْتَهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ فِي نَوَادِرِهِ: زَكِنْتُ فَلَانًا بِكَذَا وَكَذَا، وَزَكِنْتُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا: عَلِمْتَهُ مِنْهُ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَهَذَا نَصٌّ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ زَكِنْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ... قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَيُقَالُ: زَكِنَ وَزَكَنَ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، عَنِ صَاحِبِ الوَاعِي (١).

جاء الفعل ( زَكِنَ يَزْكُنُ ) (٢) متعدياً بنفسه وبزيادة همزة التعدية وبـ (من والباء)، وقد فسّر اللبّي معناه اللغوي، وذكر اختلاف أقوال اللُّغويين في معناه، وبين موقفه من رأي ابن طلحة في رفضه أن يأتي ( زَكِنَ ) متعدياً بمعنى (عَلِمَ)

(١) التحفة ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩. اللباب ١ / ٣٨.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ١٤٩.

وكذلك ابن درستويه فيما ذهب إليه، وغلط ذلك بقوله: " أمّا إنكار ابن درستويه أن زَكِنْتُ لا تكون بمعنى، عَلِمْتُ فغلط"، وردّ عليه بما نقله عن علماء اللغة بأن (زَكِنَ) بمعنى (عَلِمَ)، وذكر أيضاً الكلمة وما يقابلها عند العامّة من استعمال وهو ما يُعرف بالتفسير بالعامي بقوله: " والعامّة يخطئون فيجعلونه في معنى ظَنَنْت"، وأشار إلى أن هذا الفعل يأتي متعدياً بحرفي الجر " الباء ومن"، وذكر لغاته في الماضي ناقلاً ذلك عن ابن دريد.

أما ابن الجبان فقد ورد عنده متعدياً بزيادة حرف الجر والهمزة بلغتين (الكسر والفتح) بمعنى (عَلِمَ): (وزَكِنْتُ منه أي عَلِمْتُ وزَكِنْتُ لغة، ويُقال أيضاً: أزكنت فلاناً كذا أي أعلمته<sup>(١)</sup>). وجاء عن الزمخشري تعديه بزيادة الهمزة وحرف الجر ناقلاً اختلاف اللغويين في تعديه بنفسه وبزيادة الهمزة على معنى واحد، ورفض الأصمعي تعديه بزيادة الهمزة: (ويقال أزكنت منك كذا وكذا أزكن قال أبو زيد معناه ظَنَنْت وقال غيره زَكِنْتُ بمعنى عَلِمْتُ وزَكِنْتُ بالفتح لغة الرباب، قال الفراء: زَكِنْتُ وأزكنت بمعنى واحد، وأنكر الأصمعي أزكنت وقال: أزكنته إنما هو أعلمته وزَكِنْتُ بمعنى عَلِمْتُ)<sup>(٢)</sup>.

نخلص مما سبق أن استعمال (زَكِنَ) متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة وحرف الجر بالكسر بمعنى الظن لغة العامّة وبعض اللغويين، وبمعنى عَلِمَ عند أغلب

(١) شرح الفصيح في اللغة / ١ / ١٠٩.

(٢) شرح الفصيح / ١ / ٥١، ٥٢.



أهل اللغة، وقد وردت باللغتين عند ابن دريد، واختار اللبلي أن يأتي الفعل (زَكِنَ) متعدياً بنفسه وزيادة الهمزة وحرف الجر على لغة الكسر بمعنى عَلِمَ، موافقاً ثعلبياً فيما ذهب إليه وأغلب اللغويين، ورفض ما أنكره الأصمعي، ومنعه ابن طلحة وابن درستويه.

### ٣- زَوَى

( قوله: زوى وجهه عني يزويه زياً إذا قبضه )

( قال أبو جعفر: زوياً، عن ابن القطّاع، وثابت في لحنه. ورأيت بخط ابن شاهين صاحب أبي عبيدة، أي: قبضه، بتشديد الباء. وقال الكراع في المجرّد: إذا قبض بين عينيه. وقال ثابت في لحنه: إذا لواه. قال أبو جعفر: وجاء في الحديث: «زَوَيْتَ لِي الْأَرْضَ»<sup>(١)</sup>. قال صاحب الواعي أي: جمعت لي وقبضت. وقال القزّاز: زَوَيْتُ الشَّيْءَ أَزْوِيَهُ زِيّاً: إذا جمعته، وزوى الرّجل وجهه: إذا قبضه، قال: كلُّ هذا بالتخفيف، قال: ومن هذا قالوا: زَوَتِ الْجُلْدَةُ فِي النَّارِ: إذا تقبّضت، ومن هذا سُمِّيت زاوية البيت، لأنّها ما ضاق بين اقتران حائطيه، وقد تزوّى: إذا جلس في الزّاوية.

قال أبو جعفر: قال ابن درستويه: والعامّة تقول له بالألف، قال: والصواب زويته... قال أبو جعفر: قد حكى المطرّز في شرحه عن ثعلب عن ابن الأعرابي أنّه يُقال: زوى،

(١) صحيح مسلم ١٣٧٨.

وأزوى لغة، وزوى بالتشديد لغة أخرى، قال: والأولى أفصح<sup>(١)</sup>.

بدأ اللبلي النص بتفسير المعنى اللغوي للفعل (زوى)<sup>(٢)</sup>، مستشهداً على كلامه بالحديث النبوي، وما نقله عن بعض اللغويين، ثم ذكر اعتراض ابن درستويه على ما استعملته العامّة بالهمزة: (والعامّة تقوله بالألف، قال: والصواب زويته)، وهو عنده يتعدى بنفسه فقط، فردّ عليه اللبلي ونفى زعمه، وأبطل حجته بما نقله عن المطرز الذي أجاز تلك اللغة.

وقد ورد عند ابن القطاع في أفعاله متعدياً بزيادة حرف الجر (عن) فقط: (زوى وجهه عنى زوياً وزياً صرفه، والشيء عنك منعه وقبضه، والله تعالى الأرض قبضها)<sup>(٣)</sup>. وكذلك عند ابن فارس في مقاييسه: (الزاء والواو والياء أصل يدل على انضمام وتجمّع، يُقال: زويت الشيء: جمعته... يُقال: زوى الرجل ما بين عينيه إذا قبضه)<sup>(٤)</sup>. ورد أيضاً متعدياً بزيادة حرف الجر (عن) عند الزجاج<sup>(٥)</sup>، والهروي<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(٨)</sup>.

(١) التحفة ٢٨١. الباب ١/٦٢.

(٢) الأفعال لابن القطاع ١٠٦/٢.

(٣) الأفعال لابن القطاع ١٠٦/٢.

(٤) مقاييس اللغة ٣٩١-٣٩٢.

(٥) فعلت وأفعلت للزجاج ١٥١.

(٦) إسفار الفصيح ١/٣٨٥.

(٧) شرح الفصيح ١/١٠١.

(٨) شرح الفصيح ٦٨.

وبناء على ما تقدم نجد أن استعمال ( زَوَى ) متعدياً بزيادة الهمزة لغة العامّة، وأن أغلب اللغويين قد عدّوه بزيادة حرف الجر (عن) فقط، وقد جاء متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة والتضعيف عند بعضهم، ورفض اللبلي ما أنكره ابن درستويه في ما استعملته العامة متعدياً بزيادة الهمزة، وهو عنده مما يتعدى بنفسه فقط، وردّ عليه اللبلي بما نقله عن اللغويين الذين أجازوا تلك اللغة، وقد ذهب اللبلي إلى تعديه بنفسه وبزيادة الهمزة وحرف الجر (عن).

#### ٤ - جَهَدَ

( قوله: وقد جَهَدَ دَابَّتَهُ: إذا حَمَلَ عليها في السَّير فوق طاقتها)

( قال أبو جعفر: قال القزّاز يُقال: بلغ الرَّجُلُ جُهْدَهُ، ومَجْهُودَهُ: إذا بلغ أقصى قوّته. قال أبو جعفر: وبالوجهين قرئ قوله تبارك وتعالى: ﴿والذين لا يجدون إلاَّ جُهدَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> و(جَهَدَهُمْ). قال ابن خالويه: وقد فُرِّقَ بينهما فقيلاً: الجُهدُ بالضم: الطَّاقة، والجُهدُ بالفتح: المشقَّة. قال ابن درستويه: وإنَّما ذكره ثعلبٌ لأنَّ العامَّة تقول: أَجْهَدَ دَابَّتَهُ بالألف وهو خطأ. قال أبو جعفر: ليس بخطأ، حكى أبو زيد في فعلت وأفعلت، وقطرب، وأبو عبيدة في فعل وأفعل قال: والكلام الجيّد بغير ألف، ومكِّي، وابن القطّاع في أفعاله، وابن جنّي في شرح المتنبي أنّه يُقال " أَجْهَدَ دَابَّتَهُ بالألف، قال القزّاز ويُقال: جهدتُ في الأمر،

(١) سورة التوبة ٧٩.

وأجهدتُ: إذا بلغتُ فيه المجهود<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( جَهَدَ يَجْهَدُ )<sup>(٢)</sup> متعدياً بنفسه وبزيادة همزة التعدية وحرف الجر (في)، وقد فسّر اللبّيّ معناه اللغوي مستشهداً على ذلك بأية من القرآن الكريم، ثم نقل ما قاله ابن خالويه في الفرق في معناه، وذكر اعتراض ابن درستويه ونقده لثعلب، وهو استعمال ( جَهَدَ ) متعدياً بالهمزة لغة العامّة، وزعم بأنها خطأ، وردّ عليه اللبّيّ ونفى زعمه بقوله: " ليس بخطأ"، بما نقله عن اللغويين الذين أجازوا تلك اللغة.

وقد جاء ( جَهَدَ ) عند الزمخشري متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة في شرحه للفصيح: ( وقد جَهَدَ دابّته يجهدها: والعامّة تقول: أَجْهَدَ وهي لغة جيدة فصيحة )<sup>(٣)</sup>. وورد أيضاً عند بعض علماء اللغة متعدياً بنفسه وبواسطة الهمزة وحرف الجر (في)، ومنهم الكسائي (ت ١٨٩ هـ)<sup>(٤)</sup>، والزجاج<sup>(٥)</sup>، وابن دريد<sup>(٦)</sup>.

وبناء على ما تقدم نجد أن استعمال ( أجهد ) متعدياً بالهمزة لغة العامّة

(١) التحفة ٢٩٦، ٢٩٧. الباب ١ / ٦٥.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٩.

(٣) شرح الفصيح ١ / ١٠٦، ١٠٧.

(٤) ماتلحن فيه العامة ١٠٥.

(٥) فعلت وأفعلت للزجاج ٦١.

(٦) جمهرة اللغة ٤٥٢.

واجازها بعض اللغويين كثعلب، وأن اللبلي قد وافق ما سار عليه أغلب اللغويين في تعدى (جَهَد) بنفسه وبواسطة الهمزة وحرف الجر (في)، ومخالفاً ابن درستويه فيما ذهب إليه.

## ٥- هيل

( قوله: هَلْتُ عَلَيْهِ التُّرَابَ فَأَنَا أَهِيلُهُ )

( قال أبو جعفر: أَي صَبَبْتُ، يُقَالُ: كَثَبَ مَهَيْلًا، يَعْنِي: مَصْبُوبًا، عَنِ ابْنِ

خَالَوِيهِ، وَغَيْرِهِ... )

قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

هَيْلُوا عَلَي دَيْسَمَ مِنْ بَرْدِ الثَّرَى      يَأْبَى إِلَاهُ النَّاسِ إِلَّا مَا تَرَى

... قال ابن درستويه: وإنما ذكر هذا لأنَّ العامَّة تقول: أَهَلْتُ التُّرَابَ،

بالألِف، وهو خطأ.

قال أبو جعفر: ليس بخطأ، حكى أبو عبيد في الغريب المصنَّف هَلْتُ عَلَيْهِ

التُّرَابَ، وَأَهَلْتُ.

وحكى المطرِّز في شرحه عن ابن الأعرابي أَنَّهُ يُقَالُ: هَلْتُ التُّرَابَ، وَأَهَلْتُهُ،

وَهَيْلْتُهُ، قَالَ: وَالأُولَى أَفْصَحُ.

(١) الشاهد في التصحيح بلا عزو ١/ ٨٨. اللسان (دسم) ٧/ ١٨٢-١٨٣.

وقال الزمخشري في شرحه: أهلت لغة في هذيل وأنشد<sup>(١)</sup>:

وَأَصْبَحَ إِخْوَانَ الصَّفَاءِ كَأَنَّهُ      أَهَالَ عَلَيْهِمَ جَانِبَ التُّرْبِ هَائِلُ  
فجمع اللُّغتين<sup>(٢)</sup>.

بدأ اللبلي النص بتفسير المعنى اللغوي للفعل (هَيْلَ يَهِيلُ)<sup>(٣)</sup>، مستشهداً على كلامه بالحديث النبوي وبيت من الشعر العربي، ثم ردّ على تخطئة ابن درستويه لثعلب في استعمال العامة (هَيْلَ) بالألف، ناقلاً ذلك عن بعض اللغويين الذين أشارو إلى تعديته بنفسه وبزيادة الهمزة والتضعيف.

وقد ورد عند الزجاج في باب فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ والمعنى مختلف متعدياً بزيادة الهمزة فقط: (أَهَلْتُ التُّرَابَ، أَهَيْلُهُ: إِذَا نَثَرْتُهُ)<sup>(٤)</sup>. وجاء عند ابن هشام اللخمي متعدياً بحرف الجر (على) والهمزة: (هَلْتُ عَلَيْهِ التُّرَابَ: أَي أَلْقَيْتُهُ عَلَيْهِ وَأَوْرَيْتُهُ بِهِ، وَأَهَلْتُهُ لُغَةً)<sup>(٥)</sup>. أما صاحب القاموس فقد ورد عنده متعدياً بحرف الجر (على) والهمزة والتضعيف: (هَالَ عَلَيْهِ التُّرَابَ يَهِيلُ هَيْلًا، وَأَهَالَهُ فَانْهَالَ، وَهَيْلُهُ فَتَهَيْلُ)<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الفصيح ١/ ١٠٥. انظر: شعر أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٣.

(٢) التحفة ٢٨٨. الباب ١/ ٦٤.

(٣) بغية الآمال ١٠٢.

(٤) فعلت وأفعلت للزجاج ١٢٨.

(٥) شرح الفصيح ٦١.

(٦) القاموس المحيط ٩٦٧.

وأيضاً عند ابن منظور: (هَالٌ عَلَيْهِ التُّرَابُ هَيْلًا وَأَهَالُهُ فَانْهَالٌ وَهَيْلُهُ فَتَهَيْلٌ) <sup>(١)</sup>.

وورد عن ابن القطاع تعديده بنفسه وبزيادة حرف الجر (من) والهمزة: (هَالٌ الطَّعَامِ وَالتُّرَابِ هَيْلًا صَبَّهُ، وَأَهَالُ لُغَةٌ... وَهَلْتُ مِنْهُ) <sup>(٢)</sup>. قال الهروي: (هَلْتُ عَلَيْهِ التُّرَابُ: أَهَيْلُهُ هَيْلًا: إِذَا ذَرَوْتَهُ أَوْ حَثَوْتَهُ عَلَيْهِ، أَوْ أَرْسَلْتَهُ إِلَيْهِ، كَمَا يُهَالُ عَلَى الْمَيْتِ عِنْدَ دَفْنِهِ، وَأَنَا هَائِلٌ، وَالتُّرَابُ مَهَيْلٌ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالْمَيْتُ مُهَالٌ عَلَيْهِ بِضَمِّهَا) <sup>(٣)</sup>.

نخلص مما سبق أن استعمال (هَيْلٌ) لغة العامّة و هذيل، وقد اختلف علماء اللغة في تعديده، منهم من ورد عنده متعدياً بنفسه و الهمزة و حرف الجر (على أو من)، و منهم من عدّه بحرف الجر (على) و الهمزة و التضعيف، و وافق اللبلي ما عليه أغلب اللغويين و هو تعديته بنفسه و بواسطة الهمزة و حرف الجر (على)، ورفض ما خطأه ابن درستويه.

## ٦ - صَادَ

(قوله: صَدْتُ الصَّيْدَ أَصَيْدُهُ)

(قال أبو جعفر: معناه معروف، أي أخذت الصَّيْدَ. قال ابن هشام و نقلته

(١) اللسان ٦/ ٧٧٧.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣/ ٣٥٩.

(٣) إسفال الفصح ١/ ٣٨٧.

من خطّه: الصَّيْدُ كُلُّ ما كان من الحيوان ممتنعاً، وكان أكله حلالاً، ولا مالكَ له.  
 وقال ابن الأعرابي في نوادره: جميع الوَحشِ يُقال له: الصَّيْدُ... قال أبو جعفر: ويُقال: صِدْتُكَ الصَّيْدَ، وصدتُ لك، عن أبي زيد في نوادره.  
 قال ابن درستويه: وإنَّما ذكره ثعلبٌ لأنَّ العامَّةَ تقول: أَصَدْتُ، بالألف، وهو خطأ.

قال أبو جعفر: أمَّا أَصَدْتُ بالألف فلا أذكره الآن، ولكن يُقال: اصطدته، وتَصَيَّدْتُهُ، حكى ذلك ابن طلحة في شرحه. وقال ابن القطاع في أفعاله يُقال: صَادَ الصَّيْدَ يَصِيدُهُ وَيَصَادُهُ<sup>(١)</sup>.

بدأ اللبلي النص بتفسير معنى الفعل ( صَادَ )<sup>(٢)</sup>، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللغويين، ثم بيّن إلى أنه يتعدى بنفسه وبزيادة حرف الجر (اللام) وتفعّل وافتعل، أمّا تعديته بالهمزة فقال: أنه لا يذكره الآن، وأشار إلى لغاته في المضارع ( الكسر والفتح )، وردّ على تخطئة ابن درستويه لثعلب في ما استعملته العامّة بالألف.

وجاء عند ابن هشام اللخمي تعديه بنفسه فقط: ( صِدْتُ الصَّيْدَ أَصِيدُهُ: الصَّيْدُ كُلُّ ما كان من الحيوان ممتنعاً، وكان أكله حلالاً، ولا مالكَ له )<sup>(٣)</sup>.

(١) التحفة ٢٩٩. الباب ١/٦٦.

(٢) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ١١٥.

(٣) شرح الفصيح ٦٩.



وقد تبع الزمخشري ما ذهب إليه ابن درستويه فقال: ( صِدْتُ الصَّيْدُ  
أَصِيدُهُ صَيْدًا: أَي أَصَبْتُهُ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: أَصَدْتُ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ  
" صِدْنَا وَحَشًا وَبِيضًا " )<sup>(١)</sup>، وَأَيْضًا الْهَرَوِيُّ فِي إِسْفَارِهِ لِلْفَصِيحِ: ( صِدْتُ  
الصَّيْدَ أَصِيدُهُ: صَيْدًا: أَي أَخَذْتُهُ وَظَفِرْتُ بِهِ، فَأَنَا صَائِدٌ، وَهُوَ مَصِيدٌ، وَالصَّيْدُ  
يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ )<sup>(٢)</sup>، وَوَرَدَ أَيْضًا عِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي التَّهْذِيبِ: ( يُقَالُ:  
صَادَ الصَّيْدَ يَصِيدُهُ صَيْدًا: إِذَا أَخَذَهُ وَصِدْتُ فَلَانًا صَيْدًا إِذَا صَدْتَهُ لَهُ، كَقَوْلِكَ:  
بَغَيْتُهُ حَاجَةً أَي بَغَيْتَهَا لَهُ )<sup>(٣)</sup>، وَجَاءَ كَذَلِكَ فِي اللِّسَانِ عَنِ ابْنِ مَنْظُورٍ: ( صَادَ  
الصَّيْدَ يَصِيدُهُ صَيْدًا وَيَصَادُهُ صَيْدًا إِذَا أَخَذَهُ... صِدْتُ فَلَانًا صَيْدًا إِذَا صَدْتَهُ  
لَهُ... يُقَالُ: أَصَدْتُ غَيْرِي إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الصَّيْدِ وَأَغْرَيْتَهُ بِهِ )<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ما تقدم فقد وافق اللبلي ما عليه أغلب اللغويين وهو تعدييه  
بنفسه وبواسطة حرف الجر (اللام)، أمّا تعديته بالهمزة قال: لا أذكره الآن، وردّ  
على ابن درستويه في تخطئة ما ذكره ثعلب وهو استعماله متعديا بالهمزة لغة  
العامة.

(١) شرح الفصيح ١/١٠٧-١٠٨.

(٢) إسفار الفصيح ١/٣٨٩.

(٣) تهذيب اللغة ١٢/٢٢٠.

(٤) اللسان (صاد).

## ٧- خَنَسَ

( قوله: خَنَسْتُ عن الرَّجُلِ: إذا تأخرت عنه )

( قال الشيخ أبو جعفر: أَخِنَسُ، وَأَخِنَسُ بِالضَّمِّ، عن الأَخْفَشِ ونسبها للفرَّاء قال: والخُنُوس هو التأخير على أيِّ وجه كان... يُقال: خَنَسْتُهُ فَخَنَسَ أي: أَخَّرْتُهُ فَتَأَخَّرَ، وَأَخِنَسْتُهُ أَيضاً... وقال القزَّاز: يُقال: خَنَسَ الرَّجُلُ عن القوم: إذا مَضَى في خُفْيَةٍ (١).

فالفعل ( خَنَسَ يَخْنِسُ وَيَخْنِسُ ) (٢) متعدياً بزيادة همزة التعدية وحرف الجر (عن)، وقد فسّر اللبّي معناه اللغوي، ولغاته في المضارع (الكسر والضم)، مستدلاً على كلامه بما نقله عن الأَخْفَشِ والهروي والقزَّاز، ومستشهداً بحديث من السنة، ثم أشار إلى أنه يتعدى بنفسه وزيادة الهمزة وحرف الجر (عن).

وقد ورد عند ابن درستويه تعديه بحرف الجر فقط، وتجويزه لغتين في مضارعه هما ( الكسر والضم ): ( وأما قوله: خَنَسْتُ عن الرجل إذا تأخرت عنه فهو كما فسّر... ومصدره على مثال فعله فقليل: خَنَسَ يَخْنِسُ خُنُوساً، ولم يعد إلا بحرف جر أيضاً، والكسر والضم في مستقبله جائزان ) (٣).

وتبع ابن الجبان والهروي ابن درستويه في تعديه بحرف الجر (عن)، فقال

(١) التحفة ٤٣٦. الباب ١ / ١١٧.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٩١-٩٢.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ١٣٠.

ابن الجبان: ( وَخَنَسْتُ عَنْ الرَّجُلِ: إِذَا تَأَخَّرْتَ عَنْهُ أَخْنَسُ خُنُوساً فَأَنَا خَانِسٌ )<sup>(١)</sup>.

وجاء عن الهروي أيضاً: ( وَخَنَسْتُ عَنِ الرَّجُلِ أَخْنَسُ وَأَخْنَسُ خُنُوساً إِذَا تَأَخَّرْتَ عَنْهُ، فَأَنَا خَانِسٌ وَهُوَ مَخْنُوسٌ عَنْهُ )<sup>(٢)</sup>. وذهب ابن القطاع إلى تعديه بنفسه وبزيادة الهمزة و حرف الجر: ( خَنَسَ خُنُوساً وَأَخْنَسَ إِسَاءَ الْقَوْلِ وَأَيْضاً سَتَرَ الشَّيْءَ عَنْكَ، وَخَنَسَ الشَّيْطَانَ خُنُوساً انْقَبِضَ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ انْسَلَّ... وَأَخْنَسْتَ عَنْكَ بَعْضَ حَقِّكَ حَبَسْتَهُ وَخَنَسْتَهُ وَأَخْنَسْتَهُ أَخْرَتَهُ )<sup>(٣)</sup>.

وورد عند صاحب اللسان لازماً ومتعدياً بنفسه وبالهمزة قال: ( خَنَسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ يَكُونُ لَازِماً وَيَكُونُ مَتَعَدِياً يُقَالُ: خَنَسْتُ فَلَاناً فَخَنَسَ أَي أَخْرَتَهُ فَتَأَخَّرَ وَقَبِضْتَهُ فَانْقَبِضَ وَخَنَسْتَهُ أَكْثَرَ، وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْفَرَاءِ وَالْأَمْوِيِّ: خَنَسَ الرَّجُلُ يَخْنِسُ وَأَخْنَسْتَهُ بِالْأَلْفِ )<sup>(٤)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال (خَنَسَ) متعدياً قد اختلف فيه شراح الفصح و علماء اللغة، منهم من ذهب إلى تعديه بحرف الجر فقط، وهم ابن درستويه

(١) شرح الفصح في اللغة ١ / ١٣٦.

(٢) إسفار الفصح ١ / ٤٣٤.

(٣) الأفعال لابن القطاع ١ / ٢٧٦.

(٤) اللسان ٤ / ١٨٢.

وابن الجبان والهروي، ومنهم من جعله مما يأتي لازماً ومتعدياً بنفسه والهمزة وهو ابن منظور، ومنهم من جوز تعديه بنفسه وبواسطة الهمزة وحرف الجر (عن)، وعلى هذا الرأي اللببي.

## ٨- لَمَّ

( قوله: وقد لَمَّتْ شَعَثُهُ )

( قال الشيخ أبو جعفر: أي أصلحت أمره، وأصل اللَّمَّ: الجمع، والشَّعْتُ: التَّفْرِقُ، ثم استعير اللَّمُّ في إصلاح كلِّ فاسد، عن الزَّخَشَرِيِّ قال: وقد لَمَّتْ شَعَثُهُ، ولَمَّتْهُ عَلَى شَعَثِهِ. قال صاحب الواعي: وكلُّ مجتمع لَمَّةٌ، بِالضَّمِّ.

قال الزخشرى: وقد لملت الشيء: جمعته، وهذا التكرير يفيد التكثر (١).

( وقوله: وألَمَّتْ به: إذا أتيتَهُ وزُرْتَهُ )

( قال الشيخ أبو جعفر: الإمامُ الزيارةُ إذا لم تداوم عليها، والإمامُ من كلِّ شيءٍ: الإقلالُ منه، ويُقال: ما زرتُهُ إلا لِمَامًا، أي يسيراً... قال الشيخ أبو جعفر: قال ابن درستويه: والعامَّة تقول فيها جميعاً: لَمْتُ، وهو خطأ.

قال الشيخ أبو جعفر: ليس بخطأ، حكى المبرِّد في كتاب الاشتقاق لَمْتُ

به، بغير ألف، قال: وهى لغة بني تميم (٢).

(١) التحفة ٤٧٤-٤٧٥. الباب ١/١٣١-١٣٢.

(٢) التحفة ٤٧٦-٤٧٧. الباب ١/١٣٢.

بدأ اللبلي تفسير المعنى اللغوي للفعل (لَمَمَ) <sup>(١)</sup>، مستدلاً على كلامه بما نقله عن علماء اللغة، وبين جمعه، وأشار إلى أنه يأتي متعدياً بنفسه وبزيادة حرف الجر (على) وبالمهمزة، وردّ على ما منعه ابن درستويه من استعمال العامّة له بغير ألف، ووصفه بالخطأ، بقوله: (وهي لغة بني تميم)، ناقلاً ذلك عن المبرد. وجاء عند الزجاج في باب ما تكلمت فيه بفعلت دون أفعلت وما اختير فيه فعلت على أفعلت تعدياً بنفسه: (لَمَّ الشَّعْثُ: إِذَا أَصْلَحَهُ) <sup>(٢)</sup>، ورد كذلك عند ابن هشام اللخمي: (لَمَمْتُ شَعَثَهُ: أَي جَمَعْتُ مَا تَفَرَّقَ مِنْ أَمْرِهِ، وَأَصْلَحْتُ مَا فَسَدَ مِنْ حَالِهِ) <sup>(٣)</sup>، وجاء عن الأزهري قوله: (تقول: لَمَمْتُ الشَّيْءَ أَلَمَهُ لَمًّا إِذَا جَمَعْتَهُ ... قال ابن السكيت: اللَّمُّ: مَصْدَرُ لَمَمْتُ الشَّيْءِ، وَهُوَ جَمَعْتُكَ الشَّيْءَ وَإِصْلَاحُكَ، وَمِنْهُ يُقَالُ: لَمَّ اللَّهُ شَعَثَكَ، يَلْمُهُ) <sup>(٤)</sup>، وورد عن صاحب اللسان تعدياً بالمهمزة و حرفي جرّ (الباء وعلى) فقال: (أَلَمْتُ بِفُلَانٍ إِلْمَاءً... أَلَمْتُ بِهِ وَأَلَمْتُ عَلَيْهِ) <sup>(٥)</sup>.

نخلص مما سبق أن استعمال (لَمَمَ) متعدياً بواسطة حرف الجر لغة بني تميم، وقد رفض اللبلي ما أنكره ابن درستويه، ووافق ما عليه أغلب اللغويين من

(١) الأفعال لابن القطاع ٣/١٣٨.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج ١٥٧.

(٣) شرح الفصيح ٨٥.

(٤) تهذيب اللغة ١٥/٣٤٣.

(٥) اللسان ٧/٥٠٦-٥٠٧.

تعديه بنفسه وبواسطة حرف الجر والهمزة.

ومن الأفعال المتعدية بنفسها وبالزيادة وبحروف الجر: نظر، وعد، اقرأ، حال<sup>(١)</sup>.

### خلاصة مبحث التعدية بالزيادة وحروف الجر :

١ - اعتنى اللبلي بتعدية الأفعال بنفسها وبزيادة الهمزة وحروف الجر في شرحه، وبيّن آراء علماء اللغة وشرح الفصح واختلافاتهم في ذلك، ثم بيّن موقفه منها.

٢ - توسع اللبلي في إعلائه لكثير من اللغات التي نُسبت للعامة، أو وُسمت بالخطأ.

٣ - اعتنى بلُغات الفعل المتعدي في الماضي والمستقبل، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينها.

٤ - كثرة استشهاده بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر وأقوال العرب.

(١) اللباب / ١، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٦، ١٦٧، ٢٣٤، ٢٣٥.

## المبحث الثاني

### التسوية بين الفعل اللازم والمتعدي

لقد عدَّ بعض علماء النحو واللغة هذا النوع من الأفعال قسماً ثالثاً من أقسام الفعل من حيث لزومه وتعديته، ففي بدايات هذه العلوم كانت الإشارة إليه إشارات بسيطة، فقد أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص، قال سيبويه «وتقول: فتنَّ الرجلُ وفتنته، وحزنَ وحزنته، ورجعَ ورجعته... ومثل حزنَ وحزنته: عورتَ عينه وعُرثها»<sup>(١)</sup>.

وعلل له ابن جنيّ وضرب أمثلة له بقوله: «وهذا الباب الذي نحن فيه ليس بلفظٍ تبع لفظاً، بل هو قائم برأسه. وذلك قولهم: غاض الماء وغضته، سووا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي. ومثله جبرت يده وجبرتها، وعمّر المنزل وعمّره... وعابَ الشيء وعيبته... وعفا الشيء: كثر، وعفوته: كثرته، وفغّر فاه، وفغّر فوه، وشحّا فاه، وشحّا فوه... ومدّ النهر، ومددته»<sup>(٢)</sup>.

وفي أواخر القرن الثالث الهجري نجد الفعل الذي يتعدى ولا يتعدى قد انفصل عن قسمي اللازم والمتعدي، وأطلق عليه القسم الذي توصف فيه الأفعال باللزوم والتعدى، وقد خصص بعض اللغويين أبواباً تضم هذا النوع من الأفعال كابن قتيبة<sup>(٣)</sup> (ت ٢٧٦هـ) في أدب الكاتب مثل "باب أفعلَ الشيء

(١) الكتاب ٤ / ٥٦، ٥٧.

(٢) الخصائص ٢ / ١٥-١٦.

(٣) أدب الكاتب ٤٨١-٤٨٢.

في نفسه وَأَفْعَلَ الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ " ، و "باب فَعَلَ الشَّيْءُ وَفَعَلَ الشَّيْءُ غَيْرَهُ " ، وابن هشام<sup>(١)</sup> (ت ٧٦١هـ) في شذور الذهب ، والسيوطي<sup>(٢)</sup> (ت ٩١١هـ) في المزهري<sup>(٣)</sup> .

ولم يقف البحث في هذا الموضوع عند المتقدمين من علماء النحو واللغة بل تَعَدَّى ذلك إلى المُحدَثين فقد درسَ الدكتور أبو أوس إبراهيم الشمسان في كتابه الفعل في القرآن تعديته ولزومه وتوصل إلى أن الفعل اللازم الذي لا يتعدى إلا بحرف جر قد تَعَدَّى بنفسه على نحو ما تتعدى به الأفعال المتعدية، ويرجع هذا إلى أسباب منها:

إطراح حرف الجر<sup>(٤)</sup>، ومنها تضمن الفعل لمعنى فعل متعدٍ<sup>(٥)</sup>، ومنها استخدام اللهجة الحجازية لصيغة الفعل غير المهموز<sup>(٦)</sup>، فيكون الفعل اللازم كالمُتَعَدَّى<sup>(٧)</sup> .

وقال: « وقد نشأ نتيجة لهذه الظاهرة الأفعال التي يُسميها النحويون

(١) شذور الذهب ١٠٢-١٠٥ .

(٢) المزهري ٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨ .

(٣) أفدت من كتاب قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي ٦٣ .

(٤) الخصائص ٢ / ١٥ .

(٥) مغنى اللبيب ٦ / ٦٧١ .

(٦) اللهجات العربية في معاني القرآن ١٦٤ .

(٧) الفعل في القرآن تعديته ولزومه ٧٧٧.٧٧٧ . انظر : مقدمة معجم الأفعال المتعدية اللازمة .



والمعجميون ما يتعدى ولا يتعدى ، وقد جعلها بعضهم قسيمة للفعل المتعدي والفعل اللازم ، وتصب في هذه الظاهرة الأفعال اللازمة التي سلكت سلوك المتعدى والأفعال المتعدية التي سلكت سلوك اللازم»<sup>(١)</sup>.

وجمع أيضاً الأفعال المتعدية التي جاءت لازمة وقسمها إلى ثلاثة مجموعات:

١- الأفعال التي ألزمت بسبب تغيرها الدلالي.

٢- الأفعال التي ألزمت بسبب كثرة حذف مفعولها.

٣- الأفعال التي ألزمت بسبب الحاجة إلى دلالتها المطلقة<sup>(٢)</sup>.

● وقد تعرض اللبّي لهذه الأفعال التي ألزمت بسبب تغيرها الدلالي في

شرحه التحفة واللباب، من ذلك:

١- (حَلَّ) في قول ثعلب ( وَحَلَلْتُ مِنْ إِحْرَامِي أَحَلُّ )، وجاء شرح اللبّي

في التحفة واللباب له بقوله: ( أي فرغت منه، وحَلَّ لي ما كان مُحَرَّمًا عَلَيَّ في

حال الإحرام كالطَّيب والنِّساء، ويُقال أيضاً: أَحَلَّ، حكاها أبو عبيد في

المصنّف، وابن التَّيَّانِي عن أبي زيد، والفراء في كتابه البَهِّي، وأبو عبيدة. وقال

الدُّحْيَانِي في نواتره: لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ حَلَّ فُلَانٍ مِنْ إِحْرَامِهِ يَحِلُّ جِلًّا وَمَجَلًّا، وهو

(١) الفعل في القرآن تعديته ولزومه ٧٧٧.٧٧٨. مقدمة معجم الأفعال المتعدية اللازمة.

(٢) الفعل في القرآن تعديته ولزومه ٦٨٩.

حلالٌ، وحِلٌّ، وبه نزل القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾<sup>(١)</sup>، وتميم تقول: أحللتُ من إحرامي أُحِلُّ إِحْلَالًا، وإنا مُحِلٌّ وَحَالٌ. قال أبو جعفر: وكذا حكى اليزيديُّ في نوادره: أَنَّ حَلَّ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَتَمِيمٌ يَقُولُ: أَحَلَّ. وقال الدِّينَوْرِيُّ فِي كِتَابِهِ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ: حَلَلْتُ مِنْ إِحْرَامِي، أُحِلُّ حِلًّا وَأَنَا حِلَالٌ، وَلَا يَقَالُ: حَالٌ<sup>(٢)</sup>.

فهذا الفعل من الأفعال التي تغيرت دلالاتها وحذف منها المفعول، فهو في الأصل كان يطلق كناية عن انتهاء الشعائر التي يمتنع أثناءها الصيد، وقد حذف المفعول، لأن المفعول وحده صار يدل عليها، فإذا ذكر الفعل "حل" في سياق أداء مناسك الحج والعمرة انصرف إلى ذلك المعنى<sup>(٣)</sup>.

٢- (شَرَق) من الأفعال التي ألزمت بسبب كثرة حذف مفعوله، جاء في التحفة واللباب قول ثعلب: (شَرَقَتِ الشَّمْسُ: إِذَا طَلَعَتْ)، وقد شرحه اللبلي بقوله: (قد فسره ثعلبٌ، فهي تَشْرُقُ شُرُوقًا، وَمَشْرَقًا، وَمَشْرِقًا، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ عَنِ الْيَزِيدِيِّ فِي نَوَادِرِهِ).

( وَأَشْرَقَتْ : إِذَا أَضَاءَتْ ) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ: قَدْ فَسَّرَهُ أَيضًا، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي شَرْحِهِ: يُقَالُ: أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ، وَأَشْرَقَ اللَّهُ الشَّمْسَ، اللَّازِمُ

(١) سورة المائدة ٢.

(٢) التحفة ٢٧٢. اللباب ١ / ٥٩.

(٣) الفعل في القرآن تعديته ولزومه ٦٩٣.

والمُتَعَدِّي بلفظ واحد<sup>(١)</sup>.

فالفعل المجرد يدل على خروج الشمس أما أشرقت فإنها هى بمعنى أظهرت الأشياء بنورها، وبسبب من التلازم بين إشراق الأشياء أي إظهارها الأشياء وشروقها أصبحت الدلالة متقاربة، ويجيء الفعل بلا مفعول للدلالة الإطلاقيه أي القيام بالإشراق<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء من الأفعال التي سوّوا فيها بين اللازم والمتعدي في الشرحين ( التحفة واللباب) على سبيل المثال:

### ١ - خَسَأَ

( قوله: خَسَأْتُ الْكَلْبَ )

( قال أبو جعفر: معناه: طَرَدْتُهُ وَأَبْعَدْتُهُ، عن ابن درستويه قال: وذلك أن تقول له: أخسأ. قال أبو جعفر: وخَسَأَ من الألفاظ التي سوّوا فيها بين المتعدي وغير المتعدي، فجاء المتعدي وغير المتعدي بلفظ واحد، كقوله: غَاَضَ الْمَاءَ وَغَضَّتُهُ، وَعَابَ الشَّيْءَ وَعَبْتُهُ، وزاد الشَّيْءَ وَزِدْتُهُ، وَعَمَرَ الْمَنْزَلَ وَعَمَرْتُهُ، وَمَدَّ النَّهْرَ وَمَدَدْتُهُ، وهى من الألفاظ التي ذكر كثيراً منها ابن جني في الخصائص، وأبو عبيد في الغريب المصنف، جاءت مُتَعَدِّيَةً من غير همز، ولا حرف جرّ، ولا تَضْعِيفِ عَيْنٍ، وكذلك خَسَأَ، لأنه يُقَالُ خَسَأَ الْكَلْبَ وَخَسَأْتُهُ، فجاء

(١) التحفة ٤١٥، ٤١٨. اللباب ١/١٠٩، ١١١.

(٢) الفعل في القرآن تعديته ولزومه ٧٢٩.

مُعَدَّى من غير شيءٍ يتعدَّى به ، وكان حقه أن لا يتعدَّى إلاّ بأحد الأشياء التي ذكرناها ، لأنَّ معناه كما قدَّمناه بَعْدَ ، وبعْدَ لا يتعدَّى فهو من تلك الألفاظ .

قال أبو جعفر: على هذا أهل اللُّغة، أعني: أنَّ خَسَأَ من الألفاظ التي سَوَّوا فيها بين المتعدِّي وغيره. وقال ابن الدَّهَّان في شرحه، وصاحب الموعب: العَامَّة تقول: أخسأته بالألف ، وهي لُغة . قال ابن درستويه: إنَّما تعدَّت هذه الأشياء بنفسها من غير مُعَدِّ، لأنَّه كَثُر استعمالها، وعُرِفَ معناها ، فحذف منها حرف التَّعدية والنَّقْل تخفيفاً، واستغنيَ عنه بالتعارف لمعناها<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( خَسَأَ يَخْسَأُ )<sup>(٢)</sup> لازم ومتعدِّي كما جاء في النص السابق ، فقد فسَّر اللبِّي معناه اللغوي، ناقلاً ذلك عن ابن درستويه، ثم بيَّن أن هذا الفعل من الألفاظ التي سَوَّوا فيها بين اللازم والمتعدِّي في الاستخدام فهو يتعدى بدون أي وسيلة من وسائل التعدية الثلاثة التي ذكرها، لأنه بمعنى " بَعْدَ "، وذكر أيضاً أنه وجد أهل اللغة يستخدمونه بهذه الصورة، وقال: إنه قد يتعدى بواسطة همزة التعدية ناقلاً ذلك عن ابن الدهان وصاحب الموعب اللذان فسراه بالعامي، فقد ذكرا أن ما استعملته العامة متعدياً بزيادة الهمزة لُغة، ثم بيَّن رأي ابن درستويه في هذه الألفاظ فهي عنده متعدية في الأصل ولكن حذف منها حرف التعدية والنقل تخفيفاً لكثرة استعمالها و معرفة معانيها، ويلاحظ دقة

(١) التحفة ٢٢٩ - ٢٣٠ . الباب ١ / ٤٨ .

(٢) فتح الأقفال ١٠٠ . معجم الأفعال المتعدية اللازمة ١٨ .

استقصاء اللبلي للاستعمالات اللغوية، إذ ذكر طائفة من الألفاظ المستعملة استعمال (خسا) (غاض، وعاب، وزاد، وعمر، ومد) في التعدية واللزوم، وهو أمر لافت للانتباه.

ونقل اللبلي صحيح، فقد ورد عن ابن درستويه: (وأما خَسَاتُ الكلبِ، فمعناه: طَرَدْتُهُ وَأَبْعَدْتُهُ وذلك أن يقول له: أخسأ أي ابعَدْ لأنَّه يُقال: قد خَسَأَ الكلبُ نفسه من غير متعدِّ، وإنَّما كان الأصل في ذلك أن يُقال: خَسَاتُ بالكلب فيعدِّي بالباء أو يُقال: أخسأته فيعدِّي بالهمزة فيُحذف ذلك اختصاراً أو تخفيفاً لكثرة استعماله وزوال اللبس عنه بمعرفة معناه وأنَّه بمنزلة طَرَدْتُهُ) (١).

وجاء كذلك عند الزمخشري في شرحه للفصيح: (خَسَاتُ الكلبِ: أَبْعَدْتُهُ أَخْسَأَهُ خَسِئًا فَخَسَأَ وَخَسَأَ هُوَ بِنَفْسِهِ خُسُوءًا بَعْدَ وَهُوَ خَاسِيٌّ، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿خَاسِيًّا وَهُوَ حَسِيْرٌ﴾ (٢)، وهذا من الباب الذي لا يتميِّز اللازم من المتعدي إلا بالمصدر... والعامَّة تقول: أخسأته وهي لغة (٣) فقد تبع الزمخشري ابن درستويه وبعض اللغويين ووافقهم في وقوعه لازماً ومتعدياً، وعدَّ ما استعملته العامة متعدياً بزيادة الهمزة لغة، ويلاحظ هنا أيضاً أن الزمخشري فرق بين المتعدي واللازم بالمصدر.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٧٤.

(٢) سورة الملك ٤.

(٣) شرح الفصيح ١ / ٧٢.

نخلص مما سبق أن ما استعملته العامة متعدياً بزيادة الهمزة لم يوافق ما قاله أهل اللغة في وقوعه لازماً ومتعدياً بلفظ واحد، أما اللبلي فقد رأى أن الفعل " حَسَأَ " يأتي لازماً ومتعدياً موافقاً أهل اللغة فيما ذهبوا إليه، ومُعلقاً على ما استعملته العامة بأنها لُغَةٌ، وما كان لُغَةٌ للعرب فلا ترد، وإنما اللغات تتفاوت من حيث درجاتها في العلو، كما قال ابن جنى: ( ألا ترى أن لُغَةَ التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولُغَةَ الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به... وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبها... لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها) <sup>(١)</sup>.

## ٢- نفى

### ( قوله: نَفَيْتُ الرَّجُلَ )

( قال أبو جعفر: أي أَجَلَيْتُهُ وَغَرَبْتُهُ، وعن نسبه أيضاً أبعده، عن التُّدميري، وقال ابن القوطية: ومعناه حبسته. وقال تبارك وتعالى: ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup>، فُسِّرَ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَنْفَى مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي أَفْسَدَ فِيهَا، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: أَنَّهُ يَجْبَسُ... وَقَوْلُهُ: (رديء المتاع) قال أبو جعفر: معناه نَحَيْتُ الرَّدِيءَ مِنَ الطَّيِّبِ، قَالَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ: وَهُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الدَّنَانِيرِ

(١) الخصائص ١ / ٣٩٨.

(٢) سورة المائدة ٣٣.

والدّواب والنّاس، وغير ذلك . قال: إنّها ذكره ثعلب لأنّ العامّة تقول: أنفيت الرّجل، وهو خطأ . قال أبو جعفر: لا أعرفه الآن بالألف، وقال الجوهريّ: يُقال: نفيته فانتفى، ونفَى أيضاً، يتعدّى ولا يتعدّى، وأنشد<sup>(١)</sup>:

فَأَصْبَحَ جَارِكُمْ قَتِيلاً وَنَافِيَا أَصَمَّ فَزَادُوا فِي مَسَامِعِهِ وَقَرَا

قال الرّمحشريّ: ويُقال: انتفل بمعنى انتفى. قال أبو جعفر: ويُقال في المصدر: نَفَى، ونَفَايَةٌ، ونَفَايَةٌ بفتح النون وكسرها، عن صاحب الواعي<sup>(٢)</sup>.

جاء الفعل (نَفَى يَنْفِي) <sup>(٣)</sup> لازماً ومتعدياً في هذا النص، وقد بدأ اللبّيّ تفسير معناه اللغوي، وقال: إنّهُ يأتي بمعنيين، واستشهد على ذلك بآية من النص القرآني، ثم بيّن تخطئة ابن درستويه لثعلب في ذكره ما استعملته العامة متعدياً بالألف، وهو عنده لا يأتي متعدياً بالألف وعدّ ذلك خطأ، وقال: "إنّما ذكره لأنّ العامّة تقوله بالألف"، ثم أشار إلى ما ذهب إليه الجوهريّ، فهو عنده يتعدّى ولا يتعدّى واستشهد على كلامه ببيت من الشعر، وبيّن أيضاً الفروق بين مصادره المأخوذة من الفعل بحسب حركة عين ماضيه وذلك لدفع اللبس، كما نقلها عن ابن دريد.

(١) البيت للقطامي في اللسان (نفي) ٨ / ٧٥٩ وليس في ديوانه.

(٢) التحفة ٢٧٩، ٢٨٠. اللباب ١ / ٦٢.

(٣) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ٧٣-٧٤.

وقد ورد كذلك عند الهروي،<sup>(١)</sup> و الزمخشري<sup>(٢)</sup>، أمّا ابن القطاع فقد جاء عنه في أفعاله تعديته بنفسه فقط: (نَفَيْتُ الشَّيْءَ، وَنَفَيْتُ رَدِيَّ الْمَتَاعَ: إِذَا نَحَيْتُهُ عَنْ جِيْدِهِ)<sup>(٣)</sup>، ورد عند الأزهري متعدياً بنفسه و بزيادة الهمزة: (نَفَيْتُ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ نَفِيًّا إِذَا طَرْتُهُ، فَهُوَ مَنْفِيٌّ... وَيُقَالُ: نَفَيْتَ الشَّيْءَ أَنْفِيَهُ نَفِيًّا وَنَفَايَةً إِذَا رَدَدْتُهُ)<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ما تقدم فإن الفعل (نَفَى) قد ورد متعدياً بنفسه عند بعض اللغويين، و متعدياً بنفسه و بزيادة الهمزة عند بعضهم الآخر، وأن استعماله متعدياً بزيادة الهمزة لغة العامة، وقد رفض اللبلي تحطئة ابن درستويه لثعلب في ما استعملته العامة متعدياً بزيادة الهمزة، وبيّن أن غرض ثعلب من تأليف كتابه الفصيح هو تصويب الخطأ الذي تفشى على ألسنة الناس، والحفاظ على نقاء اللغة و سلامتها من اللحن، وقد قَبِلَ اللبليّ ما ذهب إليه اللغويون في أن يأتي الفعل " نَفَى " لازماً و متعدياً بنفسه و بالهمزة و ذلك جرياً على مقياسه في التصويب المتسم بالتوسع في قبول ما ورد عن العرب.

(١) إسفار الفصيح ١ / ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) شرح الفصيح ١ / ١٠٠.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٣ / ٢٧٨.

(٤) تهذيب اللغة ١٥ / ٤٧٥.



## ٣- عَمَر

( قوله: عَمَرَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ، وَعَمَرَ الْمَنْزِلُ )

( قال أبو جعفر: عَمَرَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ يَعْمُرُهُ عِمَارَةٌ فَهُوَ عَامِرٌ، وَالْمَنْزِلُ مَعْمُورٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴾<sup>(١)</sup>. قال المرزوقي: وَعَامِرٌ أَيْضاً، وَقَالَ: وَالرَّجُلُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَامِراً. وَيُقَالُ: عَمَرْتُ الْمَكَانَ بِالْفَتْحِ كَمَا حَكَاهُ ثَعْلَبٌ، وَعَمَرْتُ بِالْمَكَانِ بِالْكَسْرِ: أَقَمْتُ، عَنْ ابْنِ السَّيِّدِ فِي مَثَلِهِ. وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْمَصْنَفِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ يُقَالُ: عَمَرَ اللَّهُ بِكَ مَنْزِلَكَ، وَأَعْمَرَهُ، وَلَا يُقَالُ: أَعْمَرَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ بِالْأَلْفِ. وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ فِي فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ: عَمَرَ اللَّهُ بِكَ مَنْزِلَكَ، وَأَعْمَرَ اللَّهُ بِكَ مَنْزِلَكَ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

قال الشيخ أبو جعفر: وَعَمَرْتُ الْمَنْزِلَ، وَعَمَرَ هُوَ، مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي سَوَّوْا فِيهَا بَيْنَ الْمُتَعَدِّيِّ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فَجَاءَ اللَّازِمُ وَالْمُتَعَدِّيُّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا يُقَالُ بِلَدِّ عَامِرٍ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٢)</sup>:

وَمَا فَرِحَ إِلَّا سَتُعَقَّبُ تَرَحَةً      وَمَا عَامِرٌ إِلَّا وَشِيكاً سَيَخْرُبُ<sup>(٣)</sup>

جاء الفعل (عَمَرَ يَعْمُرُ)<sup>(٤)</sup> لازماً ومتعدياً في هذا النص، فقد بدأ اللبليّ

(١) سورة الطور ٤.

(٢) ذكر محقق كتاب التحفة أن البيت بلا نسبة في شرح الزمخشري والأفعال للسرقسطي.

(٣) التحفة ٣٩٦، ٣٩٧. الباب ١ / ١٠١، ١٠٢.

(٤) فتح الأقفال ١١٦.

تفسير معناه اللغوي وبيّن مضارعه ومصدره واسم فاعله واسم مفعوله، ثم ذكر لغاته في الماضي، وأورد أقوال اللّغويين في المفاضلة بينهما، فقد قال بلغة الفتح في الماضي ثعلب، وبلغة الكسر في الماضي ابن السّيد، وبيّن أنه لا يأتي متعديا بزيادة الهمزة ودليله ما نقله عن أبي عبيد، ثم ذكر أنه يأتي من فعل وأفعل بمعنى واحد وهذا ما نقله عن أبي عبيد والزجاج، وهو عنده مما يأتي لازما ومتعديا واستشهد على كلامه بيت من الشعر.

ورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، منهم ابن درستويه في تصحيحه: (عَمَرَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ، وَعَمَرَ الْمَنْزَلَ، فَهُوَ ضِدُّ قَوْلِكَ خَرَّبَ الرَّجُلُ مَنْزِلَهُ، وَخَرَّبَ الْمَنْزَلَ، وَهَذَا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: عَمَرْتُهُ فَعَمَرَ فَيَسْوَى بَيْنَ فَعَلَ الْفَاعِلِ وَفَعَلَ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْبِنَاءِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: جَبَرْتُهُ فَجَبَرَ... وهما جميعاً على فعل بفتح الثانی من الماضي)<sup>(١)</sup>، فقد جاء عنده لازما ومتعديا بنفسه بالفتح في الماضي، وكذلك ورد على هذه الصورة عند الهروي<sup>(٢)</sup>، والزخشي<sup>(٣)</sup>، وابن القطاع<sup>(٤)</sup>، أما السجستاني فقد جاء عنده متعديا بنفسه فقط: (عَمَرْتُ الدَّارَ: سَكَنْتُهَا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَمَرْتُهَا وَعَمَرْتَهَا)<sup>(٥)</sup>.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١١٧.

(٢) إسفار الفصيح ١ / ٤١٩.

(٣) شرح الفصيح ١ / ١٤٦.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣٢٩.

(٥) فعلت وأفعلت للسجستاني ١٠٩.

يتضح من خلال ما مرّ أن اللبلي قد سار على ماجرى عليه اللغويون الذين اتفقوا جميعاً على لزومه وتعديه بالفتح في الماضي، فقد وافقهم فيما ذهبوا إليه.

#### ٤ - شَرَقَ

( قوله: شَرَقَتِ الشَّمْسُ: إذا طلعت )

( قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه: قد فسّره ثعلبٌ، فهي تَشْرُقُ شُرُوقاً، ومَشَرَقاً، ومَشَرِقاً، بالفتح والكسر عن اليزيدي في نوادره.

( وقوله: وأشَرَقَت: إذا أضاءت ) قال الشيخ أبو جعفر: قد فسّره أيضاً، قال الزّمخشري في شرحه: يُقال: أشَرَقَتِ الشَّمْسُ، وأشَرَقَ اللهُ الشَّمْسَ، اللّازم والمتعدّي بلفظ واحد<sup>(١)</sup>.

جاء الفعل ( شَرَقَ يَشْرُق )<sup>(٢)</sup> لازماً ومتعدياً في هذا النص، وقد بين اللبليّ مضارعه واسم مفعوله واسم فاعله مستدلاً على كلامه بما نقله عن اليزيدي، ثم بين أنه من الألفاظ التي سووا فيها بين اللّازم والمتعدّي، وأيدّ كلامه بما نقله عن الزّمخشري<sup>(٣)</sup>.

أما أغلب شراح الفصيح فقد ورد في كتبهم لازماً فقط، منهم ابن درستويه في تصحيحه: ( شَرَقَتِ الشَّمْسُ إذا طلعت، وهو كما فسّر إلا أن شَرَقَتِ ضد

(١) التحفة ٤١٥، ٤١٨. الباب ١/١٠٩، ١١١.

(٢) فتح الأقفال ١١٧.

(٣) شرح الفصيح ١/١٥٧، ١٥٨.

غربت ... وأما قوله أشرق إذا أضاءت وصفت، فهو كما قال ومعناه صارت ذات إشراق وضياء لأن هذه الألف قد تجيء لهذا المعنى<sup>(١)</sup>.

وأيضاً استخدم الفعل (شَرَقَ) لازماً في لغة أصحاب الأفعال والمعاجم، منهم الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت<sup>(٢)</sup>، وجاء عند ابن القطاع في أفعاله: (شَرَقَتِ الشَّمْسُ شُرُوقاً: طلعت... وأشرقَتِ الشَّمْسُ وغيرها أضاءت)<sup>(٣)</sup>، وورد كذلك عند ابن فارس<sup>(٤)</sup> في مقاييسه.

مما سبق يتضح لنا أن الفعل (شَرَقَ) قد ورد لازماً فقط عند أغلب اللغويين وشراح الفصيح، وفرّقوا بين فعل وأفعل من حيث دلالة (أفعل) على معنى غير معناه في (فعل)، أما اللبلي فقط وافق الزمخشري في لزومه وتعديه بلفظ واحد ومعنى واحد.

## ٥ - جَبَرَ

( قوله: جَبَرْتُ العَظْمَ وَالفَقِيرَ فَهُوَ مَجْبُورٌ )

(ح - مَعْنَى " جَبَرْتُ العَظْمَ " رَدَدْتُهُ بَعْدَ انْكَسَارِهِ، وَمَعْنَى (( جَبَرْتُ الفَقِيرَ )) إِذَا أَغْنَيْتَهُ. وَيُقَالُ: جَبَرَ العَظْمَ، وَالفَقِيرَ يَجْبُرُهُ جَبْرًا، وَجُبُورًا،

(١) تصحيح الفصيح ١/ ١٢٥.

(٢) فعلت وأفعلت للزجاج ٩٢.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢/ ١٨٣.

(٤) مقاييس اللغة ٤٧٦.

وَجِبَارَةٌ، وَاَنْجَبَرَ، وَاَجْتَبَرَ، وَتَجَبَّرَ. وَيُقَالُ: أَيْضاً: أَجْبَرْتُ الْعِظْمَ بِالْأَلْفِ. وَالْجِبَائِرُ الْعِيدَانُ الَّتِي تُشَدُّ عَلَى الْمَجْبُورِ، وَجَبَرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي سَوَّوْا فِيهَا بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّيِّ، فَجَاءَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، يُقَالُ: جَبَرَ الْعِظْمُ، وَجَبَرْتُهُ<sup>(١)</sup>.

فَالْفِعْلُ ( جَبَرَ يَجْبُرُ )<sup>(٢)</sup> لَازِمٌ وَمُتَعَدِّيٌّ كَمَا جَاءَ فِي النَّصِّ السَّابِقِ، فَقَدْ بَدَأَ اللَّبَلِيُّ بِتَفْسِيرِهِ لِمَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، ثُمَّ بَيَّنَّ مَضَارِعَهُ وَمَصَادِرَهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِهَمْزَةِ التَّعَدِّيَّةِ، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ دَرَسْتَوِيهِ وَابْنِ سَيْدِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي سَوَّوْا فِيهَا بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّيِّ.

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(٣)</sup> وَالسَّجِسْتَانِيِّ<sup>(٤)</sup> وَابْنِ الْقَطَّاعِ<sup>(٥)</sup>، وَأُسْتُخْدِمَ أَيْضاً الْفِعْلُ لَازِماً وَمُتَعَدِّياً بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي لُغَةِ أَصْحَابِ الْمَعَاجِمِ جَاءَ فِي الْجُمْهُرَةِ لِابْنِ دَرِيدٍ: ( جَبَرَ الْعِظْمَ جُبُوراً وَجَبَرَهُ اللهُ جَبَراً، وَهَذَا مِنْ أَحَدِ مَا جَاءَ عَلَى فَعَلْتُهُ فَفَعَلَ )<sup>(٦)</sup>، وَأَيْضاً عِنْدَ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِهِ: ( جَبَرْتُ الْعِظْمَ جَبَراً وَجَبَرَ الْعِظْمَ نَفْسَهُ جُبُوراً أَيَّ أَنْجَبَرَ، وَقَدْ جَمَعَ الْعَجَّاجُ بَيْنَ الْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمِ فَقَالَ الرَّاجِزُ:

(١) الباب ١ / ١٤٢.

(٢) فتح الأفعال ١١٥.

(٣) شرح الفصيح ١ / ٢٠٦.

(٤) فعلت وأفعلت للساجستاني ٦٢.

(٥) الأفعال لابن القطاع ١ / ١٥٤.

(٦) جمهرة اللغة ٦ / ٢٦٥.

### قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرَ<sup>(١)</sup>

ونخلص من ذلك إلى أن اللبِّيَّ قد أخذ بما أخذ به بعض شراح الفصيح وعلماء اللغة وهو أن يأتي الفعل " جبر " لازماً متعدياً بلفظ واحد على لغة الفتح في الماضي .

٦ - مَدَّ

( قوله : وَ مَدَّ النَّهْرُ )

( ح - أي زادَ في نفسه ويُقال : مَدَّ النَّهْرُ ، وكل ماء يَمِدُّ مَدًّا . ويُقال أيضاً : أَمَدَّ النَّهْرُ بالألف ، والأول هو المعروف .

( وقوله : وَ مَدَّ نَهْرُ آخِرُ ) ح - إذا جَرَى فيه ، ويُقال أيضاً : أَمَدَّهُ بالألف ، وَ مَدَّهُ أَفْصَحُ لقوله عز وجل : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (٢) (٣) .

جاء في هذا النص الفعل ( مَدَّ يَمُدُّ )<sup>(٤)</sup> لازماً ومتعدياً ، فقد بدأ اللبِّيُّ بتفسير معنى الفعل ، ثم ذكر أنه يتعدى بالألف ، ناقلاً ذلك عن ابن دريد<sup>(٥)</sup> في الجمهرة ، وقد استعمل كلمة ( معروف ) في شرحه للفعل ، وهذا يدل على أنها

(١) اللسان ١٠٨/٣ .

(٢) سورة لقمان ٢٧ .

(٣) الباب ١/١٤٩ .

(٤) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ٦٦ .

(٥) جمهرة اللغة ٣/٤٦٢ .

كلمة مستعملة عنده، والمعروف عنده الأول وقد نص عليه بقوله: (مَدَّ النهرُ... والأول هو المعروف)، واستشهد على كلامه بآية من القرآن الكريم.

ونقل اللبليّ صحيح، فقد ورد عن بعض شراح الفصيح ذلك، ومنهم من فرق بين مَدَّ ومدّه في المعنى، كابن درستويه: (مَدَّ النهر ومدّه نهر آخر... فإن مَدَّ النهر غير متعدّ ليس بمعنى مَدّه نهر آخر متعدياً، لأنّ الذي لا يتعدى معناه: زاد النهر أو طمأ أو زخر، ولذلك جاء على فَعَل، غير متعدّ، وأمّا الذي يتعدى فمعناه كثر غيره وقواه ووصله)<sup>(١)</sup>.

وجاء أيضاً عند الهروي في إسفاره: (مَدَّ النهر يمدُّ بفتح الياء وكسر الميم، ومصدره مَدَّ: إذا زاد ماؤه، وهذا الفعل لازم والنهر مادُّ، ومدّه نهر آخر: إذا جرى فيه ماؤه وزادُه وكثرُه وقواه)<sup>(٢)</sup>، ومنهم من سوّوا بين مَدَّ ومدّه في المعنى كالزنجشيري في شرحه للفصيح: (اللازم والمتعدى منه بلفظ واحد)<sup>(٣)</sup>، وابن هشام اللخمي،<sup>(٤)</sup> وابن قتيبة في أدب الكاتب: (مَدَّ النهر ومدّه نهر آخر)<sup>(٥)</sup>، وجاء كذلك عند ابن فارس في مقاييسه: (مَدَّ النهر ومدّه نهر آخر أي: زاد فيه وواصله فأطال مدّته)<sup>(٦)</sup>، وأيضاً عند ابن منظور في لسانه: (يُقَال: مَدَّ النهرَ

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٥٦.

(٢) إسفار الفصيح ١ / ٤٦٣.

(٣) شرح الفصيح ١ / ٢٣١.

(٤) شرح الفصيح ٨٨.

(٥) أدب الكاتب ٤٨٢.

(٦) مقاييس اللغة ٨٤٢.

ومدّه نهر آخر ... مدّ النهر النهر إذا جرى فيه قال اللحياني: يُقال لكلّ شيء دخل فيه مثله فكثّره مدّه يمدّه مدّا<sup>(١)</sup> .

ونستنتج من هذا أن بعض اللغويين سَوّوا بين مدّ ومدّه في المعنى منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب، وابن فارس في مقاييسه، وابن هشام اللخمي في شرحه، والزمخشري في شرحه، وابن منظور في لسانه، ومنهم من فرق بينهما وهم ابن درستويه في تصحيحه للفصيح، والهروي في إسفاره للفصيح.

وقد وافق اللبّي ما ذهب إليه ابن درستويه والهروي في أن يأتي "مدّ" لازما متعديا بلفظ واحد على اختلاف المعنى.

## ٧- دَنَفَ

( قوله: وكذلك رَجُلٌ دَنَفٌ، وامرأةٌ دَنَفٌ )

(ح- الدَّنَفُ معناه: شِدَّةُ المرضِ، وبلوغٌ في الضَّعْفِ، وتَغْيِيرٌ في اللونِ حتى يشرفَ المريضُ على الموت ... والرَّجُلُ الدَّنَفُ: الذي قد نهكه المرضُ، فكأنه سُمِّيَ بالمصدر . وقد دَنَفَ المريضُ بالكسر، أي: ثَقُلَ، وأدنف بالألف: مثله، وأدَنَفَهُ المرضُ يتعدى ولا يتعدى، فهو مُدَنَفٌ ومُدَنَفٌ ودَنَفٌ ودَنَفٌ)<sup>(٢)</sup> .

جاء الفعل ( دَنَفَ يَدَنَفُ )<sup>(٣)</sup> لازما ومتعديا في هذا النص، وقد فسر اللبّي

(١) اللسان ٢/ ٧٧٧.

(٢) اللباب ٢/ ٢٤٦.

(٣) فتح الأقفال ٥٢.



معناه اللغوي، ثم ذكر أن فيه لغة أخرى " وقد دَنِفَ المريضُ بالكسر "، قد نقلها عن التدميري في شرحه، وبين أنه يتعدى بالألف كما ورد ذلك عند الخليل والجوهري، و ذكر أيضاً اسم فاعله واسم مفعوله ولغاته في الماضي ( الفتح والكسر).

وقد ورد عن ابن درستويه تعديته بزيادة الهمزة في تصحيحه للفصح:  
( أدنف الرجل إدناً، وهو مُدَنَفٌ ).

وتبع الزمخشري في شرحه للفصح ما قاله ابن درستويه: ( وقد أدنفته العلة: إذا أضعفته جداً )، أمّا ابن فارس فقد ورد عنده هذا الفعل متعدياً بنفسه فقط فقال: ( الدال والنون والفاء أصل واحد يدل على مشارفه وذهاب الشيء، يقال: دنف الأمر: إذا أشرف على الذهاب والفراغ منه، والدنفُ المرض الملازم والمريض دنفٌ، كأنه قد قارب الذهاب )، وقد تابع ابن منظور ما سار عليه اللبّي في إختياره أن يأتي هذا الفعل لازماً ومتعدياً بلفظ واحد فقال: (الدنفُ المرض اللازم المخامر، وقيل هو المرض ما كان، ورجلٌ دنفٌ ودنفٌ ومُدنفٌ ومُدنفٌ براهُ المرض حتى أشرف على الموت... وأدنفه يُتعدى ولا يتعدى )<sup>(١)</sup>.

ونخلص من هذا إلى أن ( دَنَفَ ) قد ورد متعدياً بنفسه عند ابن فارس، ومتعدياً بزيادة الهمزة عند ابن درستويه والزمخشري، وعده آخرون من الأفعال التي تتعدى ولا تتعدى، وقد اختاره اللبّي و صنفه من الأفعال التي تتعدى

(١) اللسان ٥/٥١٨-٥١٩.

ولا تتعدى موافقا اللغويين في ذلك.

يُنظر أفعال أخرى جاءت لازمة ومتعدية بلفظ واحد، وقد أشار إليها اللبلي في اللباب منها: شحا<sup>(١)</sup>، فَعَرَ<sup>(٢)</sup>، رَعَى<sup>(٣)</sup>.

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ إِلَى الْآتِي:

١ - اهتم اللبلي بذكر الأفعال التي سَوّوا بين اللازم والمتعدى في الاستخدام في شرحه التحفة واللباب، وبيّن اختلاف آراء علماء اللغة وشرح الفصيح في ذلك، ومن ذلك: خَسَأَ، نَفَى، عَمَرَ، جَبَرَ، مَدَّ، دَنَفَ.

٢ - اعتنى بذكر لُغات الفعل اللازم المتعدى في الماضي، وهذا يدل على مذهبه في التوسع في النقل عمن سبقوه من علماء اللغة وشرح الفصيح.

٣ - عنايته بما استعملته العامّة من الأفعال التي سَوّى فيها اللغويون بين اللزوم والتعدية، في القبول، والرفض، أو الإشارة إليها بدون إصدار حكم ومن ذلك: خَسَأَ.

(١) اللباب ٢ / ٢٥١-٢٥٢.

(٢) اللباب ٢ / ٢٥٢.

(٣) اللباب ٢ / ٢٩٤.

## المبحث الثالث

### التضمين

التضمين مبحث ذو شان في العربية، وقد تناولته النحاة، واللغويون والبلاغيون والمفسرون، كلٌ أخذ منه بطرفٍ وعالج اهتماماته.

#### ● والتضمين في اللغة:

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: «الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضَمِنْتُ الشيءَ في وعائه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منظور في لسانه: «ضمن: الإيداع، يقولون: ضمن الشيء الوعاء أي: جعله فيه، وأودعه إياه»<sup>(٢)</sup>.

● التضمين في النحو: عرفه ابن هشام في المغني: «هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر لذلك أمثلة منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾<sup>(٤)</sup>، ضمن معنى (تنووه) فعدي بنفسه، وقد قال بالتضمين في الأفعال مع أنه خرج كثيراً من الشواهد على طريقة تضمين الحروف، فالتضمين عنده يُرادُ به المرادفة.

(١) مقاييس اللغة ٥١٧.

(٢) لسان العرب (ضمن) ٧/٨٤٤.

(٣) مغني اللبيب ٦/٦٧١.

(٤) سورة البقرة ٢٣٥.

وقال ابن جنى في الخصائص: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الطرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»<sup>(١)</sup>.

### ● الغرض من التضمين:

للتضمين غرض هو الإيجاز، وقد أشار الدكتور محمد نديم فاضل إلى غرضه في بحثه: التضمين النحوي في القرآن الكريم فقال: «هو الإيجاز، وتعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف، أو تعديته بغير حرفه المعتاد، أو يتعدى لمفعول واحد عداه لمفعولين، أو يتعدى لمفعولين عداه لواحد، أو لازم عداه، أو متعدّ جعله لازم... وهو إفراغ اللفظين إفراغاً كأن أحدهما سُبِكَ في الآخر»<sup>(٢)</sup>.

وذكره الدكتور عبدالجبار فتحي زيدان أيضاً في بحثه: النصب على نزع الخافض والتضمين بقوله: «فالغرض من التضمين أنه جاء لحلّ مشكلة تعدّي ما لا يتعدّى من الأفعال، ذلك بتضمينه أيّ فعل كان من الأفعال المتعدّية القريبة من معناه، وكذلك لحلّ مشكلة مجيء الفعل المتعدّي لازماً، ويكون بتضمينه أيّ فعل كان من الأفعال اللازمة القريبة من معناه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الخصائص ٩٢/٢.

(٢) بحث: التضمين النحوي في القرآن ١٠٨/١.

(٣) بحث: النصب على نزع الخافض والتضمين ١٢٢.

● قياسية التضمين وآراء العلماء فيه<sup>(١)</sup>:

اختلف علماء النحو واللغة في التضمين هل هو قياسي أم سماعي؟

فذهب بعضهم إلى أنه سماعي، ومنهم ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي، مشيراً إلى أنه ليس بقياس لقلته فلا يقال به ما وجد عنه مندوحه<sup>(٢)</sup>، ويؤخذ من هذا أن التضمين سماعي، وذكر آخرون أنه قياسي، ومنهم السيوطي الذي اشترط الكثرة للقياس عليه: « والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر، ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمين»<sup>(٣)</sup>، ومنهم من صرح بكثرة وقوعه في العربية، فقد وصفه ابن جني بقوله: « ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً»<sup>(٤)</sup>، فالتضمين عند النحويين القدماء لا ينقاس مع كونه باباً واسعاً، ولكنهم اعتمدوا عليه كوسيلة من وسائل التقدير في النحو، وهو من الوسائل التي لجأوا إليها لفهم التركيب اللغوي.

وعرّفه مجمع اللغة العربية بقوله: « أن يؤدي فعل وما في معناه مؤدى فعل

(١) أفدت من مذكرة: التقدير في النحو موجه لطلاب الدراسات العليا، د. رياض الخوام، كلية

اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٣٢هـ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣٢٢.

(٣) الهمع/ ٢١٤.

(٤) الخصائص ٢ / ٩٤.

آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم»<sup>(١)</sup>، وعدوه قياسياً بثلاث شروط:

- ١ - تحقق المناسبة بين الفعلين.
  - ٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.
  - ٣ - ملاءمة التضمين للذوق العربي<sup>(٢)</sup>.
- ومما جاء عن اللبلي في شرحه للفصيح:

١ - ذَهَلْ

( قوله: ذَهَلْتُ عَنِ الشَّيْءِ أَذْهَلُ )

( قال أبو جعفر: معناه تناسيته، أو شُغِلْتُ عنه، قاله ابن طَرِيفٍ في أفعاله، وابن القطَّاع، وقال كراع في المجرد: معناه نَسِيْتُه .

وقال أبو جعفر بن النَّحَّاس في كتاب الاشتقاق له: ذَهَلْتُ عَنِ الشَّيْءِ: إِذَا طَبَّتَ نَفْسًا بتركه لِشُغْلِ قَلْبِكَ بغيره.

قال أبو جعفر: ويُقال في الماضي: ذَهَلْتُ، وَذَهَلْتُ، بفتح الهاء وكسرها، عن أبي عبيد في الغريب المُصَنَّف، وعن كراع في المجرد، وعن ابن النَّحَّاس في الاشتقاق، وعن اليزيدي في نواتره، وعن ابن طَرِيف وغيرهم. قال مكِّي في

(١) النحو الوافي ٥٨٧.

(٢) النحو الوافي ٥٨٧.

شرحه: وقد أولعت العامّة بذهلت، بكسر الهاء والصواب ذهلت بفتحها.

قال أبو جعفر: قد حكينا عن اللغويين أنه يُقال بالوجهين، وقال ابن طريف وابن القوطية ويُقال: ذهلت عن الشيء، وذهلتته، بغير حرف جرّ.

قال أبو جعفر: ويُقال في المستقبل: يذهل بالفتح، لأنّه من حروف الحلق، ولولا ذلك لجاز فيه الضمّ والكسر. وفي الصّفة: ذاهل، وفي المصدر: الذّهول عن ابن درستويه<sup>(١)</sup>.

فالفعل ( ذَهَلَ يَذْهَلُ )<sup>(٢)</sup> يتعدى بنفسه وبـ "عن" ، وحين عُدى بـ "عن" تضمن معنى نسيَ وغفل ، وقد فسّر اللبّيّ معناه اللغوي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن ابن طريف وابن القطاع وكراع وأبو جعفر النّحاس، ثم ذكر لغاته في الماضي ( الفتح والكسر )، وأورد أقوال اللّغويين في المفاضلة بينهما، فمنهم من قال بلغة الفتح، ومنهم من قال بالكسر، ومنهم من ذهب إلى الوجهين، وهذا يدل على سعة اطلاعه على الاستعمالات اللغوية عند العرب، وعنايته باللغات التي تفرد بها بعض اللّغويين، ثم ذكر مضارعه وصفته ومصدره.

وجاء كذلك في كتب الأفعال، فقد ورد عن ابن القطاع تعديده بنفسه وبزيادة حرف الجرّ "عن" لتضمنه معنى نسيَ وشُغِلَ: ( ذَهَلَتِ الشَّيْءُ وَذَهَلَتْ

(١) التحفة ٦٢-٦٣. الباب ١ / ١٤.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ١٢٢-١٢٣. انظر: بحث: الأبنية الصرفية في السور المدنية ٦٨.

عنه، وأيضاً عنه تناسيته أو شُغِلت عنه<sup>(١)</sup>. وورد أيضاً عند بعض أصحاب شروح الفصيح كابن الجبان<sup>(٢)</sup>، والهروي<sup>(٣)</sup>.

وأستخدم الفعل كذلك عند أصحاب المعاجم متعدداً بزيادة حرف الجر "عن" لتضمنه معنى نَسِيَ بلغات الماضي (الكسر والفتح)، جاء في الجمهرة لابن دريد: (ذَهَلَ عن الشيء يذَهَل ذَهالاً، وَذَهَلَ أيضاً يذَهَل إذا سلا عنه ونسيه فهو ذاهل)<sup>(٤)</sup>.

فاستناداً إلى ما تقدّم يكون الفعل (ذَهَلَ) كما يتعدى إلى مفعوله بنفسه، يتعدى إليه بحرف الجر (عن)، لتضمنه معنى نَسِيَ، وأن استعماله بكسر الماضي لغة العامّة، واستعماله بفتح الماضي لغة بعض اللغويين، وقد وافق اللبلي ثعلب واللغويين فيما ذهبوا إليه.

## ٢- نَقَمَ

( قوله: نَقَمْتُ على الرَّجُلِ أَنْقَمُ )

( قال أبو جعفر: يُقال: نَقَمْتُ على الرجل، ونَقِمْتُ، بفتح القاف وكسرها أي: أنكرت عليه قولاً قاله، أو فعلاً فعله، حكاه المطرّز في شرحه عن الفراء،

(١) الأفعال لابن القطاع ١ / ٣٨٧.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٠١.

(٣) إسفار الفصيح ١ / ٣٣١.

(٤) جمهرة اللغة ٢ / ٧٠٢.



وحكاه أبو عبيد في الغريب المصنف، ومكّي في شرحه وصاحب الواعي، وابن القطّاع في أفعاله، والزخشي، وقال: والكسر أفصح.

قال صاحب الواعي: وبالوجهين قرئ قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> "وَنَقِمُوا"... قال أبو جعفر: وحكى الزبيدي في مختصره بخلاف ما تقدّم قال: نَقَمَ يَنْقُمُ نَقْمًا وَنِقْمَةً وَنَقِمَ: إِذَا انْتَقَمَ قَالَ: وَنَقَمْتُ الشَّيْءَ: أَنْكَرْتَهُ.

قال أبو جعفر: فحكى في نَقَمَ التى بمعنى الانتقام الوجهين، وفي التى بمعنى الإنكار وجهاً واحداً، وهو الفتح، بخلاف ما تقدم<sup>(٢)</sup>.

جاء الفعل (نَقَمَ يَنْقُمُ)<sup>(٣)</sup> في هذا النص متعدياً بنفسه وبحرف الجر "على" لتضمنه معنى أنكر، وقد ذكر اللبلي لغاته في الماضي (الفتح والكسر)، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، مستشهداً على كلامه بآية من القرآن الكريم، ويّنه أنه إذا جاء ماضيه باللغتين (الفتح والكسر) فإنه تضمن معنى الانتقام، وإذا جاء ماضيه على لغة (الفتح) فلتضمنه معنى الإنكار، ثم ذكر مضارعه ومصادره.

وقد ورد أيضاً عند بعض شراح الفصيح، كابن درستويه الذى بيّن أنه ورد في ماضي هذا الفعل "نَقَمَ" متعدياً بزيادة حرف الجر "على" باللغتين

(١) سورة البروج ٨.

(٢) التحفة ٧٦، ٧٧، ٧٩. الباب ١ / ١٥.

(٣) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٣٩٨. انظر: بحث: الأبنية الصرفية في السور المدنية ٦٤.

( الكسر والفتح )، وقد قُرئَ بهما في القرآن الكريم، ورأى أن لغة الفتح أفصح لمجئ اسم الفاعل منه بالألف: ( وأما قوله: نَقَمْتُ أَنْقَمَ فِيهِ لُغْتَانِ، وَأَفْصَحَهُمَا فَتَحَ الْمَاضِي وَكَسَرَ الْمُسْتَقْبِلَ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهُ: نَاقِمٌ بِالْفِ وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ نَقِمَ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَالْأُخْرَى كَسْرُ الْمَاضِي وَفَتْحُ الْمُسْتَقْبِلِ، وَهِيَ لُغَةُ الْعَامَّةِ، وَقَدْ قُرئَ بِهِمَا جَمِيعًا الْقُرْآنَ، وَمَعْنَى نَقَمْتُ مَعْنَى سَخِطْتُ وَغَضِبْتُ وَكَرِهْتُ، وَمِنْهُ الْإِنْتِقَامُ مِنَ الْعَدُوِّ وَهُوَ الْمَعَاقِبَةُ وَالتَّشْفِيُّ )،<sup>(١)</sup> وجاء عند الهروي متعدياً بزيادة حرف الجر على لغة كسر ماضيه: ( وَنَقِمْتُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْقَمَ: بِكَسْرِ الْقَافِ، نَقْمًا بِسُكُونِهَا وَفَتْحِ النُّونِ وَنِقْمَةً فَأَنَا نَاقِمٌ عَلَيْهِ إِذَا عَتَبْتَ عَلَيْهِ وَوَجَدْتَ وَأَنْكَرْتَ فِعْلُهُ )<sup>(٢)</sup>.

نَخْلُصُ مِنْ خِلَالِ مَا مَرَّ إِلَى أَنْ اسْتِعْمَالَ ( نَقَمَ ) متعدياً بزيادة حرف الجر " على " بفتح الماضي لغة أفصح عند ابن درستويه، وأن استعماله بالكسر لغة العامة وبعض اللغويين، ورأى اللبلي أن كسر ماضيه أفصح.

### ٣- نَشَدَ

( قوله: نَشَدْتُكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ )

(قال أبو جعفر: معناه سألتك بالله، عن القزاز، وابن درستويه، وغيرهما. وهو من قولهم: نَشَدْتُ الضَّالَّةَ: إِذَا سَأَلْتَ عَنْهَا، عَنِ ابْنِ دَرَسْتَوِيهِ،

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٤٨.

(٢) إسفار الفصيح ١ / ٣٣٣.

وابن خالويه. قال أبو جعفر: وقال ثعلب في أماليه: معناه ذكرك الله تعالى، وزاد ابن طريف في أفعاله: مستحلفاً. قال القرّاز: وناشدتُك الله تعالى مُنْشِدة... قال أبو جعفر: واسم الله تعالى في قوله ( نَشَدْتُكَ اللهُ ) يَنْتَصِبُ عَلَى وَجْهين: إمَّا عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، عَلَى مَا فَسَّرْنَا قَبْلُ مِنْ مَعْنَى نَشَدْتُكَ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِنَشَدْتُكَ مِنْ غَيْرِ إِسْقَاطِ حَرْفِ جَرٍّ، كَأَنَّهُ قَالَ: ذَكَّرْتُكَ اللهُ، فَيَعْدَى نَشَدْتُكَ عَلَى اسْمِ اللهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، كَمَا يَتَعَدَّى ذَكَّرْتُكَ، وَقَدْ حَكِينَا قَبْلُ عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّ مَعْنَى نَشَدْتُكَ: ذَكَّرْتُكَ، فَيَنْتَصِبُ عَلَى هَذَا) (١).

ورد الفعل ( نَشَدَ يَنْشُدُ ) (٢) في هذا النص، وفسر اللبلي معناه اللغوي، ناقلاً ذلك عن بعض اللغويين، ثم بين اللبلي أنه من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها بزيادة حرف الجر الباء وهو في الأصل لازم، وقد حصل تطور لغوي في استعماله من لازم إلى متعدٍ، وهو زيادة حرف الجر " الباء "، ثم تُوسَّع فيه فحذف منه الحرف طلباً للخفة والإيجاز، وذكر أيضاً أن له وجهاً آخر وهو تعديده بنفسه لتضمُّنه معنى ذكَّرَ، مستدلاً على كلامه بما نقله عن ثعلب.

وورد عند الزجاج في أفعاله متعدياً بنفسه على إسقاط حرف الجر " الباء " ( نَشَدْتُكَ اللهُ إِلَّا فَعَلْتَ أَي سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ ) (٣)، وجاء كذلك عند بعض شراح

(١) التحفة ٢٥٨-٢٥٩. الباب ١ / ٥٥.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ١٣٦.

(٣) فعلت وأفعلت للزجاج ١٢٢.

الفصيح منهم: الهروي<sup>(١)</sup>، والزخشي<sup>(٢)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(٣)</sup>.

وجاء عن ابن دريد تعديه بنفسه لتضمنه معنى ذَكَرَ: (نَشَدْتُكَ اللهُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، أَيْ ذَكَرْتُكَ اللهُ)<sup>(٤)</sup>، أمّا ابن فارس في مقاييسه فقد عدّاه بنفسه على الوجهين، على إسقاط حرف الجر "الباء" وأيضاً عدّاه بنفسه لتضمنه معنى ذَكَرَ: (قال: نَشَدْتُكَ اللهُ أَيْ سَأَلْتُكَ اللهُ، أَيْ سَأَلْتُكَ بِاللهِ، وَتَلْخِيصَهُ ذَكَرْتُكَ اللهُ)<sup>(٥)</sup>.

فاستناداً إلى ماتقدّم يكون الفعل (نَشَدَ) يتعدى بنفسه على إسقاط حرف الجر، ويتعدى بنفسه أيضاً لتضمنه معنى ذَكَرَ، وقد ورد كذلك عند بعض اللغويين، وقد قبل اللبلي ذلك.

#### ٤ - غُبِنَ

( قوله: قد غُبِنَ الرَّجُلُ فِي الْبَيْعِ غَبْنًا، وَغُبِنَ رَأْيُهُ غَبْنًا )

( قال أبو جعفر: معنى غُبِنَ فِي الْبَيْعِ: خُدِعَ، عن ابن درستويه، وغيره... قال ابن سيده في العويص يُقال: غَبِنْتَ رَأْيَكَ وَلَهُ نِظَائِرٌ: كَأَلِمْتَ بِطَنِكَ، وَسَفَهْتَ

(١) إسفار الفصيح ٣٧٨-٣٧٩.

(٢) شرح الفصيح ١/٨٩.

(٣) شرح الفصيح ٦٧.

(٤) جمهرة اللغة ٦٥٢.

(٥) مقاييس اللغة ٨٩٩.

نفسك، ورشدت أمرك.

قال أبو جعفر: ورشدَ بغيته، وبطرَ رأيه، وسفهَ رأيه، ووجعَ بطنه، وكلُّ شئ يُوجَعُه، عن أبي عمرو الشيباني في كتابه الجيم.

قال أبو جعفر: فإمّا أن يكون كلُّ ذلك منصوباً على إسقاط حرف الجرِّ، كأنَّ الأصلَ في رأيه، فلما سقط الخافض تعدَّى الفعلُ فنصبَ.

وإمّا أن يكون منصوباً بغيرِ نصبِ المفعول، وإن كان لا يتعدَّى لكنه ضمَّن معنى ما يتعدَّى، كأنَّهم قالوا: جهل رأيه، وعلى رأي الكوفيِّين هو منصوب على التَّمييز<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف لأنَّ التَّمييز لا يكون إلا نكرة.

قال أبو جعفر: وإنما ذكر غبنَ في هذا الباب وليس بابه، لاشتراكه مع غبنَ في الحروف، وليبيِّن افتراقهما من جهة المعنى<sup>(٢)</sup>.

جاء في تعدية الفعل (عَبَنَ يَغْبِنُ)<sup>(٣)</sup> وجهان، وهو ما بينه اللبلي في نصه السابق، أما الوجه الأول فهو متعدي بنفسه على إسقاط حرف الجرِّ "في"، وهو في الأصل لازم، حصل فيه تطور لغوي في استعماله من لازم إلى متعدي، وهو زيادة حرف الجرِّ "في"، ثم حُذِف طلباً للتوسع في الخفة والإيجاز، والوجه الثاني هو تعديه بنفسه لتضمنه معنى جهل، وقد أنكر اللبلي ما قاله الكوفيِّين من نصبه

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣١٥.

(٢) التحفة ٣١٦. اللباب ١/ ٧١.

(٣) معجم الأفعال المتعدية اللازمة ١٢٣.

على التمييز<sup>(١)</sup>، لأنه معرفة، وقد استدرك اللبلي على ثعلب في إدخاله غَبِنَ في باب (فُعِلَ بضمّ الفاء)، ثم رجع والتمس العذر له بأنه أدرجه للتشابه بينهما في اللفظ واختلافهما في المعنى فـ "غَبِنَ" بضم الفاء بمعنى خدع، وـ "غَبِنَ" بفتح الفاء بمعنى جهل، وهذا ما يُعرف في العربية بالاشتقاق -الربط بين المعاني والرجوع بها إلى معنى واحد يجمعها- فالغَبْنُ والغَبْنُ أصلهما النقص، فالغَبْنُ نقص في البيع، والغَبْنُ نقص في الرأي وضعف<sup>(٢)</sup>.

ورد عند ابن السكيت في إصلاحه (ت ٢٤٤ هـ) تعديه بالوجهين، بنفسه لتضمنه معنى جهل، و تعديه بزيادة حرف الجر: (يُقَالُ: غَبِنْتُ رَأْيِي غَبْنًا، وفي رأي فلان غَبِنَ)<sup>(٣)</sup>، وورد أيضاً كذلك عند ابن درستويه في تصحيحه للفصيح: (يَقُولُ: غَبِنَ رَأْيَهُ يَغْبِنُ غَبْنًا، أي غَبِنَ في رأيه)<sup>(٤)</sup>، فقد عداه بنفسه لتضمنه معنى "جَهْلٍ".

وبناء على ما تقدم نجد أن الفعل "غَبِنَ" من الأفعال التي حصل فيه تطور لغوي في استعماله من حيث اللزوم والتعدية، فهو في الأصل لازم تعدى بزيادة حرف الجر "في" ثم حذف حرف الجر وتعدى بنفسه لتضمنه معنى "جهل"، وقد بين اللبلي هذه الأوجه مستدلاً على كلامه بما نقله عن اللغويين وقبلاًها.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف / ١ / ٣١٥.

(٢) الخصائص / ١ / ٤٥٩.

(٣) إصلاح المنطق / ٩٧.

(٤) تصحيح الفصيح / ١ / ١٠١.

## ٥ - أَذِنَ

( قوله: أَذِنْتُ لِلرَّجُلِ فِي الشَّيْءِ يَفْعَلُهُ فَهُوَ مَاؤُذُونٌ لَهُ فِيهِ )

( قال الشيخ أبو جعفر: معناه أبحث له فعله، عن مكِّي. وقال ابن درستويه: ليس معناه أمرته كما زعم بعض أهل اللغة، لأنَّ الإذن إنَّما يكون في كلِّ ما كان ممنوعاً ثم يطلق بعد ذلك، فإطلاقه المتوقَّع هو الإذن. قال: وأمَّا الأمر فقد يقع بما لم يكن محظوراً ولا محبوساً على إذن، ولا متوقَّعاً لإطلاقه<sup>(١)</sup>. )

فالفعل ( أَذِنَ يَأْذِنُ )<sup>(٢)</sup> في هذا النص متعدياً بحرف الجر " اللام "، لتضمنه معنى أباح، وقد فسَّر اللبِّي معناه اللغوي مستدلاً على كلامه بما نقله عن مكِّي وابن درستويه، فقد نقل اللبِّي ما فسَّره ابن درستويه في الفرق بين المعنيين، ومنع ما جوَّزه بعض أهل اللغة بأنه يأتي بمعنى " أمر ".

وورد كذلك عند بعض شراح الفصيح متعدياً بزيادة حرف جر واحد فقط " اللام "، متضمناً معنى أباح، ومنهم ابن الجبان الذي قال: (وأذنتُ للرَّجُلِ فِي الشَّيْءِ آذَنُ لَهُ إِذْنًا فَهُوَ مَاؤُذُونٌ لَهُ فِي ذَلِكَ أَي مَطْلُوقٌ لَهُ)<sup>(٣)</sup>.

و جاء عن الهروي في إسفاره للفصيح، في تعديه بحرف الجر " اللام " إذا كان بمعنى " الإباحة و الأمر والتخير " : ( وأذنتُ للرَّجُلِ فِي الشَّيْءِ يَفْعَلُهُ:

(١) التحفة ٤٢٦، ٤٢٧. الباب ١ / ١١٣.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٨. انظر: بحث: الأبنية الصرفية في السور المدنية ٧٠.

(٣) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٣٥.

بكسر الدال آذُنٌ بفتحها والمدّ إذناً بكسر الهمزة وسكون الدال فأنا آذِنٌ له فيه وهو مأذون له فيه أي أطلقت له ذلك وأمرته وخيرته فيه<sup>(١)</sup>.

أما ابن هشام اللخمي فقد تبع ابن الجبان وابن درستويه فيما ذهبوا إليه وقال: (أذِنْتُ للرجُلِ في الشيءِ أطلَقْتُهُ له وخيرتُهُ فيه)<sup>(٢)</sup>.

وجاء متعدياً بزيادة حرفين من حروف الجر "اللام والباء" عند ابن القطاع في أفعاله: (أذِنْتُ لك في الشيءِ إذناً أبحثه لك... وأذنتك بالشيءِ اعلمتك به فأذِنْتُ به أي علمت) فالفعل عنده متعدٍ باللام إذا كان بمعنى الإباحة، ومتعدٍ بالباء إذا كان بمعنى الإعلام<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ماتقدم فإن اللبلي رأى أن يأتي الفعل (أذن) متعدياً بحرف الجر (اللام) لتضمنه معنى الإباحة، وهو ما عليه أغلب اللغويين، ووافق ابن درستويه في منعه أن يأتي بمعنى الأمر.

## ٦ - عَجَلَ

( قوله: عَجَلْتُهُ: سَبَقْتُهُ )

(ح - غَلَطَ أحمد بن يحيى بعضهم في هذا في موضعين: أحدهما: أنه قال: أوصلَ عَجَلْت إلى الهاء بغير واسطة، وهو لا يصل إلا بالواسطة، لأنه لا يتعدى.

(١) إسفار الفصيح ١/ ٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) شرح الفصيح ٨٠.

(٣) الأفعال لابن القطاع ١/ ٢٧.



والثاني: أن عَجَلْتُهُ ليس معناه سَبَقْتُهُ، وإنما معناه أَسْرَعْتُ، وهى لا تَتَعَدَّى إلا بحرف جَرٍّ، وكذلك عَجَلْتُ لا يتعدى إلا بحرف جر، لأنَّه بمعناها. وما قاله فاسدٌ، بدليل مجيء عَجَلْتُهُ بمعنى سبقت، ومُعَدَى بنفسه من غير واسطة، حكى الثقات: عَجَلْتُ زيداَ بمعنى سَبَقْتُهُ، قال الله تعالى: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي سَبَقْتُمْ<sup>(٢)</sup>.

ورد الفعل (عَجَلَ يَعَجَلُ)<sup>(٣)</sup> في هذا النص، وهو من الأفعال التى تتعدى بنفسها لتضمنه معنى "سَبَقَ"، وقد بين اللبلى أن ابن درستويه قد غلط ثعلباً في هذا الفعل في موضعين: أمّا الأول فقد عدّاه بنفسه بدون واسطة وهو لازم لا يتعدى إلا بواسطة، وأمّا الثاني فهو أن "عَجَلْتُ" ليس بمعنى "سَبَقْتُ"، إنما هو بمعنى "أَسْرَعْتُ" التى لا تتعدى إلا بواسطة حرف الجر، وقد ردّ عليه اللبلى - منتصراً لثعلب - بأن ما قاله فاسد بدليل مجيء عَجَلْتُهُ بمعنى سَبَقْتُ مُعَدَى بنفسه من غير واسطة، كما حكاه الثقات الذين استشهدوا بنص قرآني يثبت ذلك، وقد ضمن معنى "سبق" فيعدى تعديته فيقال: عَجَلْتُ الأمر.

ونقل اللبلى صحيح، فقد ورد كذلك عند بعض شراح الفصيح، منهم الهروي الذى عداه بنفسه متضمناً معنى سَبَقَ، وذكر لغاته في الماضي (الفتح

(١) سورة الأعراف ١٥٠.

(٢) اللباب ١/١٤٨.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢/٣٥٠-٣٥١.

والكسر والضم): (عَجَلْتُهُ، بكسر الجيم، أَعَجَلَ عَجَلًا، وَعَجَلْتُهُ بفتحها: أي سَبَقْتُهُ، فأنا عَجَلٌ وَعَجَلٌ بالكسر والضم) <sup>(١)</sup>، أما ابن هشام اللخمي فقد وافق ابن درستويه فيما ذهب إليه في جعله "عَجَلٌ" متعدياً بزيادة حرف الجر لتضمنه معنى "أسرع"، مستشهداً على كلامه بآية من القرآن الكريم، ورافضاً ما قاله ثعلب في تعديه بنفسه لتضمنه معنى "سَبَقَ" (عَجَلْتُهُ: سَبَقْتُهُ، وهو إنَّما هو بمعنى أسرع إلى وبادرت، قال تعالى: ﴿وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ <sup>(٢)</sup>، وقد احتج بعضهم لأبي العباس بقوله تعالى: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

هذا ما جاء في كتب شروح الفصيح، أمّا ما ورد في كتب اللغة، فقد جعل كلاً من ابن القطّاع والسرقسطي "عَجَلٌ" يتعدى بواسطة حرف الجر ويأتي بالمعنيين "أسرع وسبق" فقال ابن القطّاع: (عَجَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ عَجَلًا، أَسْرَعْتُ إِلَيْهِ وَالْأَمْرَ سَبَقْتُهُ) <sup>(٥)</sup>، وتبعه السرقسطي: (عَجَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ عَجَلًا: أَسْرَعْتُ، وَعَجَلْتُ الْأَمْرَ: سَبَقْتُهُ) <sup>(٦)</sup>، وأيضاً ابن فارس <sup>(٧)</sup>، وابن منظور <sup>(٨)</sup>.

(١) إسفار الفصيح ١ / ٤٦٢.

(٢) سورة طه ٨٤.

(٣) سورة الأعراف ١٥٠.

(٤) شرح الفصيح ٨٨.

(٥) الأفعال لابن القطّاع ٢ / ١٥٠-١٥١.

(٦) الفعال للسرقسطي ١ / ٢٤٠.

(٧) مقاييس اللغة ٦٤٢-٦٤٣.

(٨) اللسان ٥ / ٥١٠.

نخَلُصُ مما مرَّ إلى أن الفعل "عَجَلَ" متعدياً بنفسه لتضمنه معنى "سَبَقَ"، عند ثعلب و قد وافقه اللبلي فيما ذهب إليه، و انتصر له من ابن درستويه في رفضه و زعمه و من تبعه من تعديه بزيادة حرف الجر "إلى"، و تضمنه معنى "أسرع"، مدعماً موقفه بما نقله عن أئمة اللغة الذين استشهدوا بنص قرآني يثبت ذلك.

### ● خلاصة مبحث التضمين:

- ١- اعتنى اللبلي بقضية التضمين في تحفته ولبابه، وبيّن آراء علماء اللغة وشرح الفصيح واختلافاتهم في ذلك، ثم بيّن موقفه منها منتصراً كـ (عَجَلَ)، أو مستدركاً كـ (غَبِنَ)، أو مخطئاً.
- ٢- اهتم بذكر الأفعال التي حصل فيها تطور لغوي في استعمالها من حيث اللزوم والتعدية كـ (غَبِنَ، نَشَدَ).
- ٣- كثرة شواهد من القرآن الكريم، ومن ذلك استشهاده بورود اللغتين من الماضي (الكسر والفتح) في القرآن الكريم كـ (نَقَمَ)، وأيضاً أقوال العلماء.
- ٤- عنايته بذكر لغات الفعل المتضمن في الماضي والمستقبل، وإيراده أقوال اللغويين في المفاضلة بينها كـ (نَقَمَ).
- ٥- اهتم بلغات العامة، واستعمالاتها، وذلك بالنقل عنهم من كتب اللغة وشرح الفصيح، ثم حكمه على هذا الاستعمال بما يراه مناسباً، أو ذكره لها بدون تعليق كـ (ذَهَلَ).
- ٦- التزم اللبلي بذكر التضمين بالحرف في أغلب ما ورد في شرحه التحفة واللباب ومن ذلك: ذَهَلَ، نَقَمَ، ثم يأتي بعده التضمين بالفعل ومنه: عَجَلَ، نَشَدَ.

## الفصل الثالث

### موقف اللبلي من ثعلب والعلماء الآخرين

ويشتمل على :

المبحث الأول : موقفه من آراء العلماء .

المبحث الثاني : موقفه من ثعلب .

المبحث الثالث : المقياس الذي احتكم إليه اللبلي في اللزوم والتعدية .

الخاتمة: النتائج .

## المبحث الأول

### موقفه من آراء العلماء

لقد عُرف عن اللبليّ كثرة نقوله عن اللُّغويّين، وكان أكثر من نقل عنه ابن درستويه في مائة وعشرين موضعاً، وعُرف عنه أيضاً أنه كان صاحب رأي، واختيار، وتعليل، واستدراك، وهذا يدلنا على ما امتاز به من شخصية وفكر.

وفيما يلي بعض النصوص التي وردت في تحفته ولُبابه، أدرجتها بهدف بيان موقفه من العلماء الذين نقل عنهم، من حيث الرفض، والتخطئة، أو القبول، والموافقة.

- أنكر الأصمعيّ تعدى الفعلين (رَعَدَ وَبَرَقَ) بزيادة الهمزة، واحتج بيت الكُميت، وقد نقل عنه اللبليّ ذلك فقال: (وحكى أبو عبيدة في المصنّف عن الأصمعيّ: أنّه أنكر أَرَعَدَ وَأَبْرَقَ بالألف. وكذلك حكى يعقوب في الإصحاح عنه أنّه لا يُقال: أَرَعَدَ وَأَبْرَقَ، قال يعقوبُ: ولم ير بيت الكُميت حُجَّةً، لأنّه عنده مولد، وهو قوله<sup>(١)</sup>:

أَبْرَقَ وَأَرَعَدَ يَا زَيْدُ      فَمَا وَعَيْدُكَ لِي بِضَائِرِ

فردّ عليه اللبليّ بما نقله عن ابن درستويه بقوله: (إنّما لم يُجزه الأصمعيّ لأنّه كان صاحب رواية وسماح، وليس بصاحب قياس ولا نظر، وكان يخطئ

(١) ديوان الكُميت ١٣٢.

الكُمَيْتَ في هذا البيت ولا يَحْتَجُّ بشعره، من أجل أنَّه قرويٌّ متأدب كاتب (١)، ثم ذكر من أجازها من اللغويين الموثوق بهم: (وقد حكى غير الأصمعيِّ من الأئمة الموثوق بهم في اللُّغة أنَّه يُقال: أَرَعَدَ وَأَبْرَقَ بالألف، حكى ذلك يعقوب في الإصلاَح عن أبي عبيدة، وأبي عمرو، وكذلك حكى أبو عبيدة في المصنَّف عن غير الأصمعيِّ من الأئمة... وحكاها اللحيانيُّ أيضاً في نوادره)، ثم قال: (وإنكار الأصمعيِّ ليس بِحُجَّةٍ، وإنَّما الحُجَّةُ فيما قدمناه) (٢).

وَنَخْلُصُ مما سبق إلى أن اللبلي قد وافق اللغويين الذين قالوا بجواز تعدى الفعلين (رَعَدَ وَبَرَقَ) بنفسهها وبزيادة الهمزة، ورفض مازعمه الأصمعي ومن تبعه، من تعدى الفعلين (رَعَدَ وَبَرَقَ) بنفسهها فقط، مستدلاً على كلامه بما نقله عنهم من علماء اللغة.

- خطأ ابن درستويه لُغة الفتح في ماضي (سَرَطَ) المتعدى بنفسه إلى مفعوله، ناسباً إياها للعامة بقوله: (إنَّما ذكر ثعلبٌ سَرِطُهُ، لأنَّ العامَّة تقول: سَرِطُهُ، بفتح الرَّاء، وهو خطأ) (٣)، فهو يرى أن الصواب أن يُقال: (سَرِطُهُ) متعدياً بكسر الماضي فقط، وقد ردَّ عليه اللبليُّ بأن ما قاله ثعلب واستعملته العامَّة ليس بخطأ، فبيِّن اللبليُّ أن ما قاله ثعلب هو لغة العامَّة، إلا أن من

(١) جمهرة اللغة ٣ / ١٢٥٩.

(٢) التحفة ٢٣٨-٢٤١. الباب ١ / ٥١.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ٦٠.

اللُّغويين من حكى اللغتين (الكسر والفتح)، كما فعل ابن السكيت، وابن طلحة: (قد حكى يعقوب بن السكيت في كتابه فعلت وأفعلت عن الفراء أنه يُقال: سَرَطٌ وَسَرِطٌ، بالفتح والكسر في الماضي. وفي مستقبل المفتوح: يَسْرُطُ بالضَّمِّ، وحكى ابن طلحة أيضاً: سَرِطْتُهُ بالكسر، وَسَرَطْتُهُ بالفتح، وَسَرَطْتُهُ بالفتح وتشديد الراء) (١).

وبناء على ما تقدم نجد أن استعمال (سَرَط) متعدياً بنفسه بفتح الماضي لغة العامّة، وأن استعماله بكسر الماضي (سَرِط) لغة ابن درستويه، وأن استعماله باللغتين (الكسر والفتح) لغة بعض اللُّغويين، وقد وافق اللبلي ثعلب - منتصراً له من ابن درستويه - ومن تبعه في تعدى الفعل (سَرِط) بنفسه باللغتين (الكسر والفتح)، ورافضاً ما قاله ابن درستويه (٢).

- نقل اللبلي في تحفته ولبابه من أن ابن درستويه أنكر على ثعلب وخطئه في ذكره زَرَدْتُهُ متعدياً بنفسه بفتح عين الماضي: (وإنما ذكره ثعلب، لأنّ العامّة تقول: زَرَدْتُهُ بالفتح في الماضي، وهو خطأ) (٣)، وردّ عليه اللبلي بأن استعماله بفتح الماضي لغة العامّة وهو ما ذهب إليه ثعلب، وصرّح أيضاً بأنه قد حكى فيه اللغتين (الكسر والفتح) جماعة من اللُّغويين، ثم أخذ في تفصيله للمسألة أكثر

(١) التحفة ١٤٣. الباب ١ / ٣٢-٣٣-٣٤.

(٢) أوهام ابن درستويه في تصحيح الفصح ٢٦.

(٣) التحفة ١٤٦. الباب ١ / ٣٣-٣٤.

عندما قال: ( ليس بخطأ، حكى ابن دريد في الجمهرة<sup>(١)</sup>، وابن سيده في المحكم:  
زَرَدَ الشَّيْءُ وَزَرَدَهُ، بالكسر والفتح، وازدَرَدَهُ: إذا ابتلعه. وحكى اللُّغَتَيْنِ أيضاً-  
أعني زَرَدَ، وَزَرَدَ- ابن القَطَّاع<sup>(٢)</sup> )<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما سبق أن استعمال ( زَرَدَ ) متعدياً بنفسه بفتح الماضي منه لغة  
العامة، وأن استعماله متعدياً في الماضي بـ ( الكسر والفتح ) لغة بعض اللُّغَوِيِّينَ،  
وأن استعماله بكسر الماضي منه لغة ابن درستويه، وقد وافق اللبلي ما قاله ثعلب،  
ورفض ما زعمه ابن درستويه.

- تخطئة ابن درستويه للغة ( أزوى ) بالألف، ووسمها بلغة العامة ورأى  
أن الصواب هو أن يأتي متعدياً بنفسه فقط، وقد نقل عنه اللبلي قوله: ( قال ابن  
دَرَسْتَوِيَه: والعامة تقول بالألف، قال: والصواب زويته )<sup>(٤)</sup>، وردّ عليه بأن  
استعمال ( زوى ) متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة أفصح، واستعماله متعدياً  
بالتضعيف ( زوى ) لغة: ( قد حكى المطرّز في شرحه عن ثعلب عن ابن  
الأعرابي أنه يُقال: زوى، وأزوى لغة، وزوى بالتشديد لغة أخرى، قال: والأولى  
أفصح )<sup>(٥)</sup>.

(١) جمهرة اللغة ٢ / ٦٢٧.

(٢) ابن القطّاع ٢ / ٩٢.

(٣) التحفة ١٤٦. اللباب ١ / ٣٣-٣٤.

(٤) التحفة ٢٨١. اللباب ١ / ٦٢.

(٥) التحفة ٢٨١. اللباب ١ / ٦٢.



وبناء على ماتقدم نجد أن استعمال (زوى) متعدياً بزيادة الهمزة لغة العامّة، وأن أغلب اللغويين قد عدّوه بزيادة حرف الجر فقط، وقد جاء متعدياً بنفسه وبزيادة الهمزة والتضعيف عند بعضهم، ورفض اللبلي ما أنكره ابن درستويه في ما استعملته العامة متعدياً بزيادة الهمزة، وهو عنده مما يتعدى بنفسه فقط، وردّ عليه اللبلي بما نقله عن اللغويين الذين أجازوا تلك اللغة، وقد ذهب اللبلي إلى تعديه بنفسه وبزيادة الهمزة وحرف الجر، وهذا وجه من أوجه التوسع في الأخذ باللغة.

- أنكر ابن درستويه ما فسّره ثعلب في فصيحه بأن يأتي الفعل (شُدّه) متعدياً بنفسه بمعنى (شُغِلَ)، وتبعه ابن هشام اللخمي فيما ذهب إليه، وقد نقل عنهما اللبليّ ذلك في شرحه التحفة واللباب: (فَسَّرَ ثَعْلَبٌ شُدِّهْتُ بِشُغِلْتُ، وأنكره ابن درستويه وقال: ليس معناه شُغِلْتُ، وفسّره بالدهش والتّحير<sup>(١)</sup>). وكذا فسره ابن هشام في شرحه<sup>(٢)</sup>، ورأيته بخطّه، وتبع في ذلك ابن درستويه<sup>(٣)</sup>، فيردّ عليهما اللبلي بأن ما أنكره صواب صحيح، حكاه جماعة من اللغويين: (أمّا إنكارُهُما أنّ شُدِّهْتُ ليس معناه شُغِلْتُ فغيرُ صحيح، بدليل ما حكاه أئمة اللُّغة، قال أبو زيد في نوادره وناهيك به ثقةً وبكلامه حُجَّةً، قالوا: شُدِّه الرَّجُلُ يُشُدُّه شُدِّهًا، وشُدِّهًا، فتحّ وضمّ: وهو الشُّغْلُ، ساكن لا غير. قال أبو جعفر:

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٩٥-٩٦.

(٢) شرح الفصيح ٧٣.

(٣) التحفة ٢٠٦، ٢٧٤، ٣٤٦، ٣٤٧. اللباب ١ / ٦١.

هذا لفظه في نوادره، وحكى ابن سيده في العويص عن أبي زيد أنه قال: سُدِه الرَّجُل، أي: شُغِلَ فقط. وحكى صاحب الواعي عن الكسائي ونقلته من خطّه أنّه يُقال: جاءني علي شُدْهَة، وشُدْهَة، أي: شُغِلَ (١)، ثم قال: (فتبيّن بهذا الذي حكيناه عن الأئمة أنّ ما ذكره ابن درستويه، ومن تبعه كابن هشام، ليس بصحيح. لكن الحق أن يُقال: إنّ شُدْهتُ فسرها اللُغويون بالوجهين: بمعنى الشُّغْل، وبمعنى التَّحْيِير) (٢)، وأكد كلامه بأن للفعل (شُدِه) المتعدى بنفسه إلى مفعوله معنيين، وأن ما زعمه ابن درستويه ومن تبعه مرفوض عند أئمة اللغة: (فَتَقَرَّرَ بما نقلناه عن أئمة اللُغويين أن شُدْهتُ فسرها اللُغويون بالمعنيين المذكورين، فمن فسرها بأحد المعنيين مع عدم إنكار المعنى الثاني فكلامه صحيح، ومن فسرها بأحد المعنيين وأنكر المعنى الثاني كما فعل ابن درستويه وابن هشام فكلامه غير صحيح) (٣).

يتضح مما سبق أن للفعل (شُدِه) المتعدى بنفسه إلى مفعوله معنيين: الشُّغْل والتَّحْيِير، وقد قبل اللبلي ما قاله بعض أئمة اللغة الذين نقل عنهم ووافقهم، وخالف ابن درستويه ومن تبعه.

(١) التحفة ٢٧٤. الباب ١ / ٦١.

(٢) التحفة ٣٤٧-٣٤٨. الباب ١ / ٦١.

(٣) التحفة ٣٤٨. الباب ١ / ٦١.

وقد ورد رده على ابن درستويه في مواضع كثيرة في شرحه التحفة واللباب عندما تحدث عن الأفعال: زَكِنَ، نَهَكَ، دَهَمَ، شَلَّ، قَلَبَ، زَرَّ، نَبَدَ، نَعَشَ<sup>(١)</sup>.

- وافق ابن درستويه ما قاله ثعلب في أن يأتي (ثُلِجَ) متعدياً بنفسه وبزيادة حرف الجر باتفاق المعنى، وتبعه اللبلي فيما ذهب إليه، وقد نقل عنه قوله في التحفة واللباب: (وقال ابن درستويه: ليس بين ثُلِجَ فؤاد الرَّجُل وبين معنى ثُلِجَ بخبرٍ فرق، إلا أنَّ البَرْدَ قد أفرط على الأول حتى فَتَرَ عن كلِّ شيء، وأنَّ هذا قد أصابه قدرٌ ما التَّدَّ به. قال: وإنما أتى بِ (ثُلِجَ) بخبرٍ وإن كان ليس من الباب، لأنَّ لفظه ولفظ ثُلِجَ فؤاد الرَّجُل مشتقان من معنى واحد<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup>.

نخُصُّ مما سبق أن الفعل (ثُلِجَ) المتعدى بنفسه وبزيادة حرف الجر "الباء" متفقان في المعنى، وقد وافق اللبلي ثعلب وابن درستويه فيما ذهبوا إليه.

- أنكر الزمخشري ما استعملته العامة من أن يأتي الفعل (عَلَفَ) متعدياً بزيادة الهمزة، وأيد كلامه بما نقله عن أبي زيد الكلابي، وقد نقل اللبلي في شرحه (التحفة واللباب) ما قاله الزمخشري: (وأنكر الزمخشري أعلفتُ الدَّابَّةَ بالألف، قال: العامة تقول، وهو خطأ. وقال عن أبي زيد الكلابي: ليس في كلام العرب أعلفتُ إلا قولهم: أعلفَ الطَّلْحُ: إذا خرج عُلْفُهُ. وهو شيء مثل الباقلَى

(١) التحفة ١٦٧، ١٧٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٦٧، ٣٤١. اللباب ١/٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨.

(٢) تصحيح الفصيح ١/١١٠.

(٣) التحفة ٣٥١-٣٥٢-٣٥٣. اللباب ١/٨٣-٨٤.

الرَّطْبُ<sup>(١)</sup> (٢)، وهو عنده مما يتعدي بنفسه وبزيادة الهمزة، وقد صرّح: ما حكاه بعض اللغويين (ويقال: علفت الدّابة، وأعلفتها بالألف، حكى ذلك أبو عليّ البغداديّ، وأبو إسحاق الزجاج في فعلتُ وأفعلت) (٣).

فاستعمال (عَلَفَ) متعدياً بزيادة الهمزة لغة العامّة وبعض اللغويين، وأن استعماله متعدياً بنفسه لغة أبي زيد الكلابي، والزمخشري، وقد وافق اللبلي ما قاله بعض اللغويين الذين نقل عنهم في تعديته بنفسه وبزيادة الهمزة، وخالف الزمخشري فيما ذهب إليه.

يتضح لنا من هذه النصوص أن اللبلي قد استدرك على ابن درستويه في مواضع كثيرة، من تخطئة للعامّة، وبين اللبلي نقلاً عن أئمة اللغة صحة كثير من تلك اللغات التي خطأها ابن درستويه، لأنه من كبار المتوسعين، وقد أفاض القول في ذلك، وبرهن على صحة ما ذهب إليه، فأحسن العرض والمضمون والبرهان، وقد ورد أيضاً موافقته له ولبعض اللغويين في مواضع قليلة في شرحه التحفة واللباب.

(١) شرح الفصيح ١ / ٨٦-٨٧.

(٢) التحفة ٢٥٤. اللباب ١ / ٥٣-٥٤.

(٣) التحفة ٢٥٤. اللباب ١ / ٥٣-٥٤.

## المبحث الثاني

### موقفه من ثعلب

كان موقف اللبليّ - بشكل عام - موافقاً لثعلب في أغلب ما جاء في فصيحه، ومع هذا يمكن القول: إن موقف اللبلي من ثعلب جاء في أربعة صور نجلّيها على النحو التالي:

#### أ- تأييده لثعلب:

ونعنى بذلك متابعتة وموافقته لثعلب، إذ نجد اللبلي متابِعاً لثعلب فيما تحقق له، ومن ذلك:

- أيّد اللبلي ثعلباً عندما غلطه ابن درستويه في تعدي (وَلَغَ) بزيادة حرف الجر: (قال ابن درستويه: وإنما ذكر ثعلبٌ وَلَغَ لأنّ العامّة تقول فيه: وَلَغَ بكسر اللّام في الماضي، مثل: شَرِبَ، وهو خطأ)<sup>(١)</sup>، ورد عليه اللبلي بأن لهذا الفعل لغتين (الفتح والكسر) في الماضي، وأن ثعلباً ذكر اللغة الفصيحة منه وهى الفتح: (يجى على ما ذكره ابن درستويه أنّ ثعلباً إنّما ذكره لأنّه ممّا فيه لغة واحدة، والنّاس على خلافها، وقوله هو الخطأ، إنّما ذكره ثعلب لأنّ فيه لغتين: إحداهما فصيحة، وهى وَلَغَ بفتح اللّام، والأخرى ليست بفصيحة وهى وَلَغَ بكسر اللّام، فذكر التى هى فصيحة، وترك الأخرى التى ليست بفصيحة)<sup>(٢)</sup>،

(١) التحفة ١١٤. اللباب ١/٢٥.

(٢) التحفة ١١٥. اللباب ١/٢٥.

وساق على كلامه دليلاً نقله عن غلام ثعلب المطرز فقال: (والدليل على صحّة ما نقوله أنّ المطرّز قال في شرحه: أخبرنا ثعلبٌ عن ابن الأعرابي أنّه قال: الفصحاء من العرب يُقولون: وَلَغَ بالفتح، ومنهم من يقول: وَلَغَ بالكسر، فهذا يَدُلُّ على أنّ ثعلباً كان يَعْرِفُ اللَّغْتَيْنِ، فذكر التي هي فصيحة، وترك الأخرى على ما شرط في صدر كتابه) <sup>(١)</sup>.

أما ابن القطاع فقد قال باللغتين (الفتح والكسر) في ماضي وَلَغَ: (وَلَغَ الكلب والسبع ولغاً شَرِبَ، وَلَغَ أيضاً وَلَغاً كذلك إستخف) <sup>(٢)</sup>.

وجاء في القاموس للفيروزآبادي على لغة الفتح في الماضي: (وَلَغَ الكَلْبُ في الإناءِ وفي الشَّرَابِ، ومنه وبه يَلْغُ كَهَيْبُ، وَيَالِغُ وولِغَ) <sup>(٣)</sup>.

وبناء على ماتقدم نجد أن استعمال (وَلَغَ) بالفتح في ماضيه لغة فصيحة عند ثعلب، وأن استعماله بالكسر (وَلِغَ) لغة العامّة، وأن استعماله باللغتين (الفتح والكسر) في الماضي لغة الفصحاء من العرب، وقد وافق اللبلي ثعلب فيما ذهب إليه، ورد على ما قاله ابن درستويه وما زعمه في تخطّته لثعلب ونقده، محتجاً بأقوال اللُّغويّين على صحّة رأيه.

- أيد اللبلي ثعلباً أيضاً في تجويزه اللغات (الفتح والكسر والضم) في

(١) التحفة ١١٥. الباب ١/٢٥.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣/٣٠٦.

(٣) القاموس المحيط ٧١٠.

الفعل (زُرَّ) إذا اتصل به الضمير عندما غلظه أبو إسحاق بن مُلْكُون في ذلك:  
 (اعترض ثعلباً الأستاذُ أبو إسحاق بن مُلْكُون، قال: تجويزه الكسر والفتح  
 والضم مع اتصال الضمير خطأ، قال: وإنما تجوز الأوجه الثلاثة بشرط ألاَّ  
 يتَّصل ضمير بالفعل المضاعف، نحو قولك: مُدٌّ، ورُدٌّ، فإن اتَّصل به ضمير فإن  
 كان ضمير المُدَّكَر نحو قولك: مُدٌّ ورُدٌّ فلا يجوز فيه إلا الضمُّ فقط، وإن كان  
 هاء ضمير المؤنث فتحو، فيقولون: رُدَّها) <sup>(١)</sup>، وغلظه أيضاً أبو بكر الإشبيلي:  
 (وغلَّط ثعلباً أيضاً الأستاذ أبو بكر بن طلحة الإشبيليُّ فقال: إنّما الفصح زُرَّه  
 بالضم، ثم زُرَّه بالفتح، وأمَّا زُرَّه بالكسر فقليلة، وبابها الشعر، قال: وأمَّا مُدٌّ،  
 ومُدٌّ، ومُدٌّ التي مثلها فكلُّها فصيحة) <sup>(٢)</sup>.

وقد دافع اللبلي عن ثعلب بما نقله عن بعض اللغويين: (هذا الذي ذكره  
 الأستاذ أبو إسحاق بن مُلْكُون هو الذي يَنْصُّ عليه النَّحْوِيُّونَ في كتبهم، لكن  
 ما ذكره ثعلب ليس بخطأ، حكى سيبويه أنّ بعض العرب يفتح ويكسر ويضمُّ  
 مع اتِّصال الضمير بالفعل، فصَحَّ ما قاله ثعلب، وبطل ما اعترض به الأستاذ  
 أبو إسحاق) <sup>(٣)</sup>.

وجاء عن ابن درستويه تفصيله لهذه المسألة الصرفية تُعرف في العربية

(١) التحفة ٢٥٦-٢٥٧. الباب ١/٥٥.

(٢) التحفة ٢٥٧-٢٥٨. الباب ١/٥٥.

(٣) التحفة ٢٥٧. الباب ١/٥٥.

بالإدغام: ( وأما قوله في الأمر: زُرَّه وُزِّرُه وُزِّرَه، مثل مَدَّ ومَدُّ ومُدَّ، فإن الفعل الثلاثي المضاعف، إذا كان ثانيه في المستقبل مضموماً، مثل يَمُدُّ وَيَرُدُّ، فإن الأمر منه يجوز فيه ثلاث لغات: إحداها أن تقول: مَدَّ يا هذا وُرُدَّ، بفتح المدَّغَم، لئلا يجتمع ساكنان، ولأنَّ الفتح أيضاً أخف الحركات، وأن تقول: مُدُّ وُرُدُّ فتضم المدَّغَم على ضمة ما قبله، لتتبع الضمة الضمة فتكون الحركتان من جهة واحدة، وأن تقول: مُدُّ وُرُدُّ، فتكسر المدَّغَم، لأنَّ الكسر هو حركة الساكنين إذا اجتمعتا في الأصل، وهذا أضعف الأوجه الثلاثة، لأنَّ المدَّغَم ثقيل، يُهرب من كسره إلى الفتح، إلا أن تتبَع حركة حركةً فلذلك أتى في زُرَّ ثلاث لغات، ولم يكن من هذا الباب في شيء ولكن فسّرناه لذكره إياه فيه) (١).

وتبع الهروي ابن درستويه فيما قاله في تصحيحه للفصيح: ( أزرر عليك قميصك: الألف والراء الأولى وإظهار التضعيف، زُرَّه، وُزِّرُه، وُزِّرَه بالتضعيف وفتح الراء وضمها وكسرها مثل مُدَّ ومُدُّ ومُدَّ، فالفتح لأنَّه أخف الحركات والضم فاتباع آخره حركة ما قبله، والكسر على أصل إلتقاء الساكنين) (٢). وكذلك وافق الزمخشري (٣) في شرحه للفصيح ما قاله ابن درستويه والهروي، أما ابن القطاع (٤) فلم يرد عنه ذلك في أفعاله.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٨٠.

(٢) إسفار الفصيح ١ / ٣٧٨.

(٣) شرح الفصيح ١ / ٨٧-٨٨-٨٩.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٩٧.



نَخْلُصُ مما سبق أن استعمال الفعل (زَرَ) متصلاً بالضمير في الأمر بـ (الفتح والكسر والضم) لغة ثعلب ومن تبعه من اللغويين، وأن استعماله بـ (الكسر) لغة قليلة في الشعر عند أبي بكر الإشبيلي، وقد وافق اللبلي ما ذهب إليه ثعلب وأغلب اللغويين، ورفض ما قاله أبو إسحاق بن مُلْكُون وأبو بكر الإشبيلي.

### ب- الاستدراك عليه والتماس العذر له:

هناك بعض الإشارات التي تفيد استدراك اللبلي على ثعلب في بعض آرائه، ولقد تميّز أسلوب اللبلي في جملة انتقاداته، بلين الجانب تجاه ثعلب، وذلك ما كشفت عنه محاولاته في التماس العذر لثعلب فور تقديم وجه الانتقاد من قبله، أو من قبل الآخرين لبعض ما جاء في الفصيح، فمن ذلك:

- استدراك اللبلي على ثعلب إدخاله الفعل (بَرِي) بفتح الماضي في باب (فَعَلْتُ بكسر العين): (كان حقُّ ثعلبٍ أن لا يذكر بَرِيْتُ القلم في هذا الباب، لأن هذا الباب إنما هو (بابُ فَعَلْتُ بكسر العين)، وبَرِيْتُ بالفتح)<sup>(١)</sup>، ومع ذلك نجده يلتمس العذر لما ذهب إليه ثعلب: (فقل إننا ذكره هنا للمشاركة اللَّفْظِيَّة التي بينه وبين بَرِيْتُ من الرَّجُل ، قاله ابن دَرَسْتَوِيه)<sup>(٢)</sup>.

ومنه أيضاً في ذكره بَرِيْتُ وِبَرَأْتُ في باب (فَعَلْتُ بكسر العين) بقوله:

(١) التحفة ١٧٨-١٨٠. اللباب ١/ ٤٠.

(٢) التحفة ١٧٨-١٨٠. اللباب ١/ ٤٠.

( وكان الوجه أن يذكرَ بَرِئْتُ و بَرَأْتُ في باب ما يُقال بلغتين، وهو الأليق بهما، ولا يذكرهما في هذا الباب )<sup>(١)</sup>.

فالفعل بَرِئَ وبُرؤُوبَرَأَ قد حصل فيه إبدال تخفيفاً وتسهيلاً، ونقل اللبليّ صحيح، فقد ورد كذلك عند ابن درستويه في تصحيحه للفصيح: ( بَرِئْتُ القلم أبريه، فلم يجب أن يذكره في هذا الباب، لأنه من الباب الأول، وإنما أتى به مع بَرَأْتُ، لتشابه اللَّفْظَيْن، بالياء والرّاء، وليست الهمزة من الياء في شيء )<sup>(٢)</sup>. وقال في بَرَأْتُ من المرض: ( فإنما جاء على الباب الأول، في ما كان فيه حرف من حروف الحلق، وليس من هذا الباب، وقد كان يجب أن يذكره هناك )<sup>(٣)</sup>. في باب فَعَلْتُ بفتح العين.

و قد تابع ابن الجبان<sup>(٤)</sup>، والهروي<sup>(٥)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(٦)</sup> ابن درستويه في استدراكه على ثعلب.

ونخلص مما سبق أن اللبلي قد استدرك على ثعلب في إدخاله الفعل ( بَرِئَ المتعدي بنفسه و حرف الجر(من) في باب فَعَلْتُ بكسر العين، مستدلاً

(١) التحفة ١٧٥-١٧٦-٢٦٧. اللباب ١ / ٣٩-٤٠.

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ٥٨.

(٣) تصحيح الفصيح ١ / ٥٧.

(٤) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١١٠، ١١١.

(٥) إسفار الفصيح ١ / ٣٥٥، ٣٥٦.

(٦) شرح الفصيح ٦٠.

على كلامه بما نقله عن بعض شراح الفصيح ، ووافقهم فيما ذهبوا إليه .

- رأى اللبلي أيضاً أن قوله: ( نَفِسْتُ ) ليس من باب ( فَعَلَ بضم الفاء ) لأن هذا الباب إنما هو لما لم يسم فاعله، وهذا يسمى فاعله، ولكن كعادته يحتم اللبلي انتقاده بتقديم العذر وإيجاد المخرج لثعلب فيقول: ( وَنَفِسْتُ ) ليس من هذا الباب، لأنَّه هذا الباب إنما هو لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا لما سُمِّيَ فاعله، وإنما أدخله للمشابهة اللَّفْظِيَّة التي بينه وبين نَفِسَتِ المرأة، وإن اختلفا في المعنى) (١).

وقد ورد كذلك عند الهروي في إسفاره للفصيح الذي استدرك على ثعلب: ( وليس هذا الفصل من ذا الباب أيضاً، إلا أنه لما شارك الفصل الذي قبله من الحُرُوفِ ذَكَرَهُ مَعَهُ وإن اختلفت حركاته، لِيُعْرَفَ الْفَرْقَانُ بينهما) (٢)، أمَّا الزمخشري، (٣) وابن هشام اللخمي (٤) فلم يرد أنها استدركا على ثعلب.

وبناء على ماتقدم نجد اللبلي قد استدرك على ثعلب في إدخاله الفعل ( نَفِس ) في باب فَعَلَ بضم الفاء، المبني للمجهول، وهو ليس من هذا الباب، إنما هو من باب المبني للمعلوم، ثم بيّن عذر ثعلب، ولقد وجدت أنه لم يستدرك

(١) التحفة ٣٥٦-٣٥٩. الباب ١ / ٨٥-٨٦-٨٧.

(٢) إسفار الفصيح ١ / ٤٠٩.

(٣) شرح الفصيح ١ / ١٢٩.

(٤) شرح الفصيح ٧٨.

عليه في ذلك إلا الهروي، أما أغلب اللغويين فلم يستدركو على ما قاله في فصيحته .

### ج - اعتراضه عليه وتغليظه:

تتضح اعتراضاته لثعلب وتغليظه في التداخل الذي حصل في مواد الفصيح، ومن أمثلة ذلك:

- بين اللبّي بأنه قد أخذ على ثعلب إدخال قوله: ( أَسَيْتُ على الشيء: إذا حَزِنْتَ عليه)، والتداخل الذي حصل بين الفعلين اليائي والواوي لاختلاف المعنى وهو ما يُعرف في العربية بالاعلال بالقلب: ( قد فَسَّرَهُ ثَعْلَبٌ، وكذا فَسَّرَهُ غيره، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وهو ممَّا أُخِذَ عليه إدخاله في هذا الباب، لأنَّ هذا الباب إنّما هو موضوع لـ ( فَعَلْتُ ) و( فَعَلْتُ ) من لفظ واحد، وأَسَيْتُ ليس من لفظ أَسَوْتُ ، لأنَّ أَسَيْتُ من ذوات الياء ، وأَسَوْتُ من ذوات الواو )، ثم رجع والتمس العذر له فيما ذهب إليه فقال: ( فكأنَّ حَقُّهُ أَنْ لَا يَأْتِيَ إِلَّا بِأَسَيْتُ بكسر السين، مع أَسَيْتُ بفتحها ، ليكونا جميعاً من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، فكان الأستاذ أبو علي يقول: أَسَيْتُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، لِأَنَّ الْقَبِيلِينَ يَكُونَانِ مَعَ الْكُسْرَةِ، وَقَوْلُهُمْ: رَجُلٌ أَسْوَانٌ أَي: حَزِينٌ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، فَهُوَ إِذَا مُحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ)، وقال أيضاً: ( وليس أسيانُ بمعناه مانعاً

(١) سورة الحديد ٢٣.

عن أن يكون من ذوات الواو، لأنهم قالوا: غَدِيَانُ للمتغدي، وأصله الواو، ولكنهم لما قالوا: تَغَدَيْتُ، فقلبوا الواو ياءً قلبوها في النَّعْتِ كذلك، وهذه العلة موجودة في أُسِيٍّ وَأَسِيَّانٍ، ثم التمس العذر له: (ويمكن أن يُقال: أنّها أدخله في هذا الباب لأنه راعى اللَّفْظَ، بدليل أنه يقال: أَسَوْتُ الجرح، وَأَسَيْتُهُ، فذكر أُسَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ: إذا حزنت عليه، لِيُعْلَمَ الفرق بينه وبين أُسَيْتُ الجرح الذى حكيناه. ولم يذكر أُسَيْتُ الجرح مع أُسَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ، وكذا كان حقه أن يذكره معه لأنَّ أَسَوْتُ أفصح منه، فلذلك ذكر أَسَوْتُ ولم يذكر أُسَيْتُ الذى هو في معناه، واكتفى بمعرفة الفرق بينهما بذكر أُسَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ) (١).

بين اللبّي موقفه من ثعلب في هذا النص، فقد غلظه على التداخل الذى بين الفعلين اليائي والواوي وهذا حاصل لاختلاف المعنى، ثم رجع والتمس العذر له فيما قاله (٢).

ونقل اللبّي صحيح، فقد ورد عن ابن درستويه مؤاخذته لثعلب: (أُسَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ إذا حزنت عليه آسى، وأَسَوْتُ الجرح وغيره، إذا أصلحته أسوه فهما على ما فسّره إلا أنهما من الحروف التى غلِطَ في إدخالها في هذا الباب، إذ وضع أُسَيْتُ مع أَسَوْتُ لأن شرطه في ذلك الباب فعلت وأفعلت من لفظ واحد، وهذان صنفان مختلفان في الحروف، وإنما يجب أن يأتى أُسَيْتُ بكسر السين مع

(١) التحفة ٣٨٣، ٣٨٤.. الباب ١/ ٩٧.

(٢) ينظر: مقدمة دارس كتاب اللباب ١١٩.

أُسيت بفتحها ليكونا جميعاً من ذوات الياء أو يأتى بهما جميعاً من ذوات الواو، كما أتى بمثل ذلك في الصحيح فقد خالف هذان جميع ما في هذا الباب من الصواب<sup>(١)</sup>.

وجاء كذلك عن الزمخشري في شرحه للفصيح: (أُسيتُ على الخير: إذا حزنْتَ عليه أَسَىَ وآسَىَ: فهو آسٍ على أن يكون أصله بالياء كما تقول: ترحُّ وأسفٌ، والآسَى هو الحزن بالياء، ويحتمل أن يكون أصله بالواو فقالوا أُسيتُ فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبله)<sup>(٢)</sup>.

وَنَخْلُصُ من هذا إلى أن اللَّبِيَّ قد وافق ابن درستويه الذي سبقه في تغليظه ثعلب، وذكر ما حصل بين الفعلين من الإعلال بالقلب، وأشار أيضاً إلى المقياس الصوابي بقوله: "لأنَّ أَسَوْتُ أفصح منه"، وهذا يدل على اهتمامه بالأبنية و سعة عنايته بالتصويب اللغوي.

- صرح اللَّبِيَّ أيضاً بأنه قد أُخِذَ على ثعلب إدخال قوله: (عُمْتُ في الماء أَعُوْمٌ عَوماً مع عِمْتُ إلى اللَّبْنِ أَعِيمٌ عَيْمَةً)، لأنَّ هذا الباب إنَّما هو موضوع لذكر اللفظتين اللتين هما متفتقتان في الحروف مختلفتان في المعنى (فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى): فقال: (وقد أُخِذَ على ثعلبٍ إدخاله في هذا الباب عُمْتُ في الماء مع عِمْتُ إلى اللَّبْنِ، لأنَّ هذا الباب إنَّما هو موضوع لذكر اللَّفْظَتَيْنِ اللَّتَيْنِ

(١) تصحيح الفصيح ١/ ١١٦.

(٢) شرح الفصيح ١/ ١٣٩. ١٤٠.

هما متفتقتان في الحروف مختلفتان في المعنى، وَعَمْتُ بِالضَّمِّ وَعِمْتُ بِالْكَسْرِ  
أصلهما فَعَلْتُ بفتح العين، وأيضاً فَإِنَّ عُمْتُ بِالضَّمِّ من الواو لَأَنَّهُ من الْعَوْمِ،  
وَعِمْتُ بِالْكَسْرِ من الياء بدليل قولهم في مصدره: عَيْمَةٌ وَعَيْمَاءٌ، فهما مخالفتا  
الحروف باختلاف المعنى. وكذلك قوله: (أَعَامُ وَأَعِيمُ) أمَّا أَعَامُ فعلى القول إنَّ  
عِمْتُ منقول من فَعَلْتُ بفتح العين إلى فَعِلْتُ بكسرها فهو خطأ، لَأَنَّهُ لا يكون  
الماضي مفتوحاً والمستقبل مفتوحاً بغير موجب، اللَّهُمَّ إِلَّا إن لم يكن عِمْتُ  
بالكسر منقولاً من فَعَلْتُ بفتح العين إلى فَعِلْتُ، بل يكون أصله فَعِلْتُ بكسر  
العين غير منقول من بناء آخر، فيكون ذكره أَعَامُ حينئذ صحيحاً، ويكون ذكره  
أَعِيمُ خطأ، لَأَنَّهُ لا يكون الماضي مكسوراً والمستقبل كذلك، إلا في حروف  
معدودة، وهذا الذى ذكره ثعلب من قوله: (أَعَامُ، وَأَعِيمُ)، إنما يجوز على أن  
يكون في عِمْتُ بالكسر لغتان: إحداهما فَعِلْتُ بكسر العين، فيكون أَعَامُ في  
المستقبل على هذه اللُّغة، ويكون أَعِيمُ على لغة من كان أصلُ عِمْتُ عنده  
بالفتح، فإن كان أراد فکان يجب عليه أن يُبَيِّنَهُ ويوضحه (١).

فقد بين اللبِّي في النص السابق أنه قد أخذ على ثعلب إدخاله في هذا  
الباب (فَعِلْتُ وفَعَلْتُ باختلاف المعنى) عُمْتُ في الماء مع عِمْتُ إلى اللبِن لأنَّ  
هذا الباب إنما هو موضع لذكر اللفظتين اللتين هما متفتقتان في الحروف مختلفتان  
في المعنى، وهما مختلفتان في الحروف والمعنى.

(١) التحفة ٤١٠. اللباب ١ / ١٠٦ - ١٠٧.

وقد ورد أيضاً عند بعض شراح الفصيح، منهم ابن درستويه مؤاخذته لثعلب في تصحيحه للفصيح: (عَمْتُ في الماء أَعُومُ عَوماً: فمعناه سبحت أسبح، إلا أنه على مثال غُصْتُ أَعُوصُ وهو ضده، وأصلها جميعاً فتح الثاني من الماضي... وأما عَمْتُ إلى اللبن عَيْمَةً فمعناه اشتهيت اللبن، كما يُقال: عَطِشْتُ إلى الماء وقَرِمْتُ إلى اللحم)<sup>(١)</sup>.

وتبعه ابن الجبان في ذلك في شرحه للفصيح: (وعمْتُ في الماء أَعُومُ عَوماً إذا سبحت فيه، وعِمْتُ إلى اللبن بكسر العين أَعِيمُ عَيْمَةً وأعام أيضاً إذا اشتهيته، وأعيمُ يدل على أن عِمْتُ مُحَوَّلٌ من فعلتُ بالفتح إلى فعلتُ بالكسر، وأعامُ يدل على أن عِمْتُ في الأصل فعلتُ بالكسر لا غير)<sup>(٢)</sup>.

مما سبق نخلص إلى أن اللبلي قد غلط ثعلب في إدخاله الفعل (عام عيم) في باب (فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ باختلاف المعنى)، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللغويين، وقد وافق ابن درستويه فيما ذهب إليه.

#### د- الدفاع عنه:

لقد وضح اللبلي دفاعه عن ثعلب ومناصرته له في مواطن كثيرة في كتابيه التحفة واللباب، ومُصرِّحاً في مقدمته بقوله: "وانتصرتُ له حيثُ أمكنني الانتصار، ورددتُ على من تعقب عليه ردّاً يرتضى بحكم الإنصاف ويختار"<sup>(٣)</sup>.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١١٩، ١٢٠.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١٣٣.

(٣) مقدمة التحفة ٣.



- دافع عن ثعلب وانتصر له من ابن درستويه<sup>(١)</sup> عندما غلّطه في التداخل الذى حصل في قوله: ( أَنَهَكُهُ السُّلْطَانُ عَقُوبَةَ )، بأن هذا ليس من باب ( فَعِلْتَ بكسر العين )، لأنّه على ( أَفْعَل ) بالألف، وليس هذا موضعه فقال: ( ليس من الباب، لأنّه على أَفْعَل، بالألف، وليس هذا موضعه، قال: وإن كان راجعاً إلى معنى نَهَكَهُ المرض، إلاّ أنّه منقول من فاعله إلى فاعل آخر )<sup>(٢)</sup>، فيصرح اللبليّ بأنّه يُجاب عن هذا منتصراً لثعلب بأن يُقال: ( ذكره على معنى التّتميم بالفرق بينه وبين ما اشترك معه في اللفظ، كذا كان يجب الأستاذ أبو عليّ شيخنا وقت القراءة عليه )<sup>(٣)</sup>.

فالفعل ( أَنَهَكَ ) في هذا النص منقول بالهمزة من نَهَكَهُ عَقُوبَةً وقد بيّن ذلك اللبليّ، منتصراً لثعلب من ابن درستويه، وتبع الهروي ابن درستويه فيما قاله في تصحيحه للفصيح: ( وليس هذا الفصل من هذا الباب، وإنّما ذكره فيه أبو العباس - رحمه الله - ليُعرف الفرقُ بينه وبين الفصل الذى قبله، ولمشاركته إيّاه أيضاً في أكثر حُرُوفِهِ )<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكره ابن القطاع في أفعاله بالألف ناقلاً ذلك عن ثعلب: ( أَنَهَكَهُ السُّلْطَانُ عَقُوبَةً عن ثعلب )<sup>(٥)</sup>.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٦٥ .

(٢) التحفة ١٧٤ . الباب ١ / ٣٩ .

(٣) التحفة ١٧٤ . الباب ١ / ٣٩ .

(٤) إسفار الفصيح ١ / ٣٥٤ .

(٥) الأفعال لابن القطاع ٣ / ٢٥٥ .

ونخلص ممامر أن الفعل ( نهك ) حصل فيه نقل بالهمزة، فهو لا يستعمل إلا ثلاثياً واستعمله ثعلب رباعياً، هذا ما ذكره اللبلي في تحفته، فنقل بالهمزة من نهكه عقوبة، وردّ على ابن درستويه ورفض ما زعمه، منتصر الثعلب منه.

- دافع عنه وانتصر له أيضاً عندما غلطه ابن درستويه في الفعل ( عَجَلَ ) بقوله: ( غَلَطَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بَعْضُهُمْ فِي هَذَا فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: أَوْصَلَ عَجَلْتُ إِلَى الْهَاءِ بغير واسطة، وهو لا يصل إلا بالواسطة، لأنه لا يتعدى. والثاني: أن عَجَلْتَهُ ليس معناه سَبَقْتَهُ، وإنما معناه أَسْرَعْتُ، وهي لا تتعدى إلا بحرف جَرٍّ، وكذلك عَجَلْتُ لا يتعدى إلا بحرف جر، لأنه بمعناها )<sup>(١)</sup>، ثم ردّ عليه بأن مقاله فاسد مدعماً موقفه بما نقله أئمة اللغة الذين استشهدوا بنص قرآني، يثبت ذلك بقوله: ( وما قاله فاسدٌ، بدليل مجيء عَجَلْتَهُ بمعنى سبقت، ومُعدى بنفسه من غير واسطة، حكى الثقات: عَجَلْتُ زيدا بمعنى سَبَقْتَهُ، قال الله تعالى: ﴿ أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أي سَبَقْتُمْ )<sup>(٣)</sup>.

بيّن اللبلي أن ابن درستويه قد غلط ثعلب في هذا الفعل في موضعين: أما الأول فقد عدّاه بنفسه بدون واسطة وهو لازم لا يتعدى إلا بواسطة، وأمّا الثاني أن "عَجَلْتُ" ليس بمعنى سَبَقْتُ إنما هو بمعنى أَسْرَعْتُ التي لا تتعدى

(١) الباب ١ / ١٤٧-١٤٨.

(٢) سورة الأعراف ١٥٠.

(٣) الباب ١ / ١٤٨.

إلا بواسطة حرف الجر، وقد ردّ عليه اللبّي - منتصراً للثعلب - بأنّ ما قاله فاسد بدليل مجيء عَجَلْتُهُ بمعنى سَبَقْتُ مُعَدَى بنفسه من غير واسطة، كما حكاه الأئمة الذين استشهدوا بنص قرآني يثبت ذلك.

أما ابن هشام اللخمي فقد وافق ابن درستويه فيما ذهب إليه: ( عَجَلْتُهُ: سَبَقْتُهُ وَهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى أَسْرَعْتُ إِلَيْهِ وَبَادَرْتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾<sup>(١)</sup>، وقد احتج بعضهم لأبي العباس بقوله تعالى: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

وذهب كلاً من ابن القطّاع والسرّقسطي إلى أن "عَجَلَ" يتعدى بواسطة حرف الجر ويأتي بالمعنيين "أسرع وسبق" فقال ابن القطّاع: (عَجَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ عَجَلًا، أَسْرَعْتُ إِلَيْهِ وَالْأَمْرَ سَبَقْتُهُ)<sup>(٤)</sup>، وقال السرّقسطي: (عَجَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ عَجَلًا: أَسْرَعْتُ، وَعَجَلْتُ الْأَمْرَ: سَبَقْتُهُ)<sup>(٥)</sup>.

نَخْلُصُ مِمَّا مَرَّ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ (عَجَلَ) يَأْتِي مُتَعَدِيًا بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى الْمَعْنِيِّينَ أَسْرَعَ وَسَبَقَ عِنْدَ بَعْضِ اللَّغَوِيِّينَ، وَأَنَّهُ يَأْتِي عِنْدَ بَعْضِهِمُ الْآخَرَ مُتَعَدِيًا بِنَفْسِهِ عَلَى مَعْنَى "أَسْرَعَ"، وَقَدْ اخْتَارَ اللَّبِّيُّ أَنَّ يَأْتِيَ الْفِعْلُ "عَجَلَ"

(١) سورة طه ٨٤.

(٢) سورة الأعراف ١٥٠.

(٣) شرح الفصيح ٨٨.

(٤) الأفعال لابن القطّاع ٢ / ١٥٠-١٥١.

(٥) الأفعال للسرّقسطي ١ / ٢٤٠.

متعدياً بنفسه على معنى "سَبَقَ"، منتصراً لثعلب من ابن درستويه في ذلك.

● والخلاصة أن اللبّيّ قد انصف ثعلب بتأييده وموافقته والدفاع عنه والتماس العذر له تارة، وتعقبه بالاستدراك والنقد تارة أخرى في شرحه التحفة واللباب، وقد كان في ردوده ومواقفه المختلفة مع ثعلب والعلماء الآخرين صاحب رأي، لا يقبل رأياً أو يرفض رأياً إلا بالحجة والدليل من كلام العرب.

## المبحث الثالث

### المقياس الصوابي

لقد بيّن اللبلي المقياس الذى احتكم إليه في اللزوم والتعدية في شرحه التحفة واللباب، ويتمثل ذلك في عنايته بالمقياس، وإشارته إلى السماع الذى كان أقل منه، وكذلك تحدث عن كلام العامة، والفصيح والجيد والأجود والخطأ وغير ذلك من المصطلحات التى تعكس توسعه في قبول الاستعمالات التى تجرى على ألسنة العرب<sup>(١)</sup>.

ومما جاء من نصوص في التحفة واللباب عن القياس: قوله: "وحكى قطرب في فعلت وأفعلت: فَسَدَ الشَّيْءُ وَأَفْسَدَ بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى. فَمَنْ قَالَ فَسَدَ بِالْفَتْحِ فَفِي مُسْتَقْبَلِهِ لَغْتَان: يَفْسُدُ بِضِمِّ السَّيْنِ، وَهُوَ الَّذِي حَكَاهُ النَّاسُ كُلَّهُمْ، وَيَفْسِدُ بِكسْرِ السَّيْنِ عَنِ الْقَزَازِ، وَمَا رَأَيْتَهُ عَنِ أَحَدٍ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ إِلَّا عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ"<sup>(٢)</sup>.

ذكر اللبلي الفعل الماضي المتعدى بزيادة الهمزة (فَسَدَ)، وبيّن لغاته في المضارع (يَفْسُدُ و يَفْسِدُ)، ثم نصّ على أن الماضي إذا كان مفتوح العين فقياس مضارعه أن يكون مكسور العين نحو: فَسَدَ يَفْسِدُ، مستدلاً على كلامه بما نقله عن القزاز، فالقياس عنده أن يأتي مستقبل (فَسَدَ) بالكسر (يَفْسِدُ)، فعلى الرغم

(١) أفدت من بحث: أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع.

(٢) اللباب ١/ ٦-٧. التحفة ٣٢.

من تفرد القزاز بهذا الاستعمال فإن اللبلي قبله ولم يُعلق عليه.

أما ابن درستويه فقد خطأ (فَسُدَّ) بالضم في الماضي وقال: إنها لغة العامة: (وأما قوله: فَسَدَ يَفْسُدُ، فهو ضد صَلَحَ يَصْلُحُ، بفتح الماضي وضم المستقبل، والفاعل منهما: فاسد وصالح، ومصدرهما: الفساد والصلاح، وإنَّما ذكره لأنَّ العامَّة تقول: فَسُدَّ بضم الماضي أيضاً، وهو لحن وخطأ، وكذلك يقولون: صَلَحَ بضم اللام، ولو كان ذلك صواباً، لجاء اسم الفاعل منهما على فعيل: مثل: ظريف وكريم)<sup>(١)</sup>، فالقياس عنده أن يأتي (فَسَدَ) بالفتح في الماضي وضم المستقبل، أما بالضم في الماضي فهو عنده لحن وخطأ، واستشهد بدليل صرفي على كلامه بأن يأتي اسم الفاعل منه على فعيل، وقد ورد عند ابن القطاع في أفعاله باللغتين (الفتح والكسر) في الماضي: (فَسَدَ الشَّيْءَ فَسَاداً وَفُسُوداً ضد صَلَحَ، وَفَسِدَ أيضاً كذلك)<sup>(٢)</sup>، أما ابن منظور في لسانه فقد جاء الفعل عنده بالكسر في الماضي فقط: (فَسِدَ يَفْسُدُ وَيَفْسِدُ، وَفَسَدَ فَسَاداً وَفُسُوداً فهو فاسدٌ وفَسِدٌ فيهما)<sup>(٣)</sup>.

ونخلص مما سبق أن استعمال (فَسُدَّ) بالضم في الماضي لغة العامة، وأن استعماله باللغتين (الفتح والضم) على القياس لغة أغلب اللغويين وقد اختارها

(١) تصحيح الفصح ١ / ٤١-٤٢.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٤٦٠.

(٣) اللسان (فسد).

اللبلي، وقد رفض ابن درستويه ما استعملته العامة وهو ضم ماضيه واعتبرها لحن وخطأ، والقياس عنده الفتح فقط.

- ومنه أيضاً: " قال أبو جعفر: وأما المستقبل فيقال في هَلِكِ المفتوح: يَهْلِكُ بالكسر، وفي هَلِكِ المكسور على ما حكاه ابن التَّيَّانِي: يَهْلِكُ، بالفتح على القياس فيهما"<sup>(١)</sup>.

صرّح اللبلي أن للفعل الماضي (هَلِكِ) المتعدى بنفسه وبزيادة الهمزة لغتين الفتح والكسر، ونصّ على أن الماضي إذا كان مفتوح العين فقياس مضارعه أن يكون مكسور العين نحو: هَلِكِ يَهْلِكُ، وإذا كان الماضي مكسور العين فإن مضارعه يكون مفتوح العين نحو: هَلِكِ يَهْلِكُ وكلاهما قياس.

وقد ورد هذا الفعل على القياس عند ابن درستويه بفتح الماضي وكسر وضم المستقبل، واستشهد على كلامه بدليل صرّفي وآية من القرآن الكريم، وخطأ ما استعملته العامة في فتح مستقبله: (هَلِكِ يَهْلِكِ، فمعناه عَطِبَ، أو تَلَفَ، أو مات، أو ضاع، يَحْتَمِلُ كُلَّ ذَلِكَ، لُقْرَبَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْمَعْنَى، وَالْعَامَّةُ تَفْتَحُ اللَّامَ مِنْ مُسْتَقْبَلِهِ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى يَعْطِبُ، وَهُوَ خَطَأً، لِأَنَّ حَرْفَ الْحَلْقِ إِنَّمَا هُوَ فَاءُ الْفِعْلِ لَا عَيْنَهُ أَوْ لَامَهُ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِكَسْرِ ثَانِي الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ ضَمِّهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَتِنَا﴾<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>، وجاء عند

(١) التحفة ٨٤. الباب ١ / ١٧-١٨.

(٢) سورة الأنفال ٤٢.

(٣) تصحيح الفصح ١ / ٤٩-٥٠.

الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت على لغة فتح الماضي: ( هَلَكْتُ الرَّجُلَ وأَهْلَكْتُهُ )، ورد أيضاً عند ابن منظور<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما تقدم نجد أن استعمال ( هَلَك ) لغتان في الماضي (الفتح والكسر)، وفي مستقبله (الكسر والفتح) على القياس عند اللبلي، وأن استعماله بفتح المستقبل لغة العامة، وقد رفضها ابن درستويه وعدّها خطأً، والقياس عنده فتح الماضي من هلك وكسر وضم مستقبله.

- ومنه: " ويُقال: نَقَّهت بفتح القاف، ولكل واحد منهما في القياس، فمن قال: نَقَّهت بالكسر، أخرجته على بناء عَلِمْتُ، ومن قال نَقَّهت بالفتح، ألحقه ببناء دَرَيْت وشعرت، كذا قال الزمخشري في معناهما في شرحه لهذا الكتاب"<sup>(٢)</sup>.

ذكر اللبلي أن للفعل ( نَقَّه ) لغتين في الماضي (الكسر والفتح) على القياس، ناقلاً ذلك عن الزمخشري في شرحه لكتاب الفصيح<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد عن الهروي باللغتين في الماضي (الكسر والفتح): ( نَقَّه بكسر القاف أَنْقَهُ بفتحها، نَقَّهًا وَنَقَّهًا بسكونها وفتحها، فَأَنَا نَقَّهٌ بكسرها، مثل فَهَمْتُ أَفْهَمُ فَهَمًا، فَأَنَا فَهَمٌّ في الوزن والمعنى، وَنَقَّهْتُ من المرض أَنْقَهُ بفتح القاف فيهما )<sup>(٤)</sup>، وكذلك

(١) اللسان ٦/١١٢.

(٢) التحفة ٣٦٤. الباب ١/٨٩-٩٠.

(٣) شرح الفصيح ١/١٤٦.

(٤) إسفار الفصيح ١/٣٢٦-٣٢٧.



ابن السكيت في إصلاحه: (وقد نَقَهْتُ الحديث ونَقَهْتُهُ) <sup>(١)</sup>، وابن القطاع في أفعاله: (نَقَهَ المريضُ نَقْوَهَا، ونَقَهَ نَقَهَا لغة) <sup>(٢)</sup>.

يتضح مما سبق أن الفعل (نَقَه) قد وردت في ماضيه لغتان (الفتح والكسر) وكلاهما على القياس عند أغلب اللغويين، وقد وافقهم اللبلي فيما ذهبوا إليه.

- وفي قوله: "وَعَمِرَ الرَّجُلُ: إذا طال عمره" قال أبو جعفر: قال الجوهري: عَمَرَ بالكسر يَعْمَرُ عَمَرًا، وَعَمَّرًا على غير قياس، لأنَّ قياس مصدره التحريك، أي: عاش زمانًا طويلاً <sup>(٣)</sup>.

بيّن اللبلي أن قياس مصدر الفعل (عَمَرَ) الذي يأتي لازماً ومتعدياً مفتوح العين (عَمَرًا)، استناداً إلى معناه، أمّا إذا جاء مصدره بالسكون فهذا على غير قياس، مستدلاً على كلامه بما نقله عن الجوهري.

ولم يذكر ابن درستويه مصدر هذا الفعل في تصحيحه للفصيح <sup>(٤)</sup>، وقد ورد على هذه الصورة عند الهروي: (عَمَرَ الرَّجُلُ: بِكَسْرِ الميمِ، يَعْمَرُ عَمَرًا بِفَتْحِهَا: إذا طال عُمُرُهُ، أي بقي وعاش زماناً طويلاً، ويُقال أيضاً في المصدَرِ:

(١) إصلاح المنطق ١١٠.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣/٢٥٢.

(٣) التحفة ٢٢٩-٣٩٦-٣٩٨. اللباب ١/١٠١-١٠٢.

(٤) تصحيح الفصيح ١/١١٧.

عَمَّرٌ وَعُمِّرٌ بفتحِ العَيْنِ وَضَمِّهَا وَسُكُونِ المِيمِ مِنْهُمَا، وَعُمِّرٌ أَيْضاً بِضَمِّهَا<sup>(١)</sup> وَتَبِعَهُ الزَّمخَشَرِيُّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ،<sup>(٢)</sup> وَجَاءَ عِنْدَ ابْنِ القَطَاعِ فِي أفعالِهِ أَيْضاً عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ: (عَمَّرًا وَعُمِّرًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ طَالَ عُمَرَهُ)<sup>(٣)</sup>.

يَتَضَحُّ مِنْ خِلالِ مَا مَرَّ أَنَّ اللَّبْلِيَّ قَدْ سَارَ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ اللُّغَوِيُّونَ الَّذِينَ اتَّفَقُوا جَمِيعًا أَنَّ القِيَاسَ فِي مَصْدَرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بِفَتْحِ العَيْنِ، وَأَنْ وَرُودَهُ بِسُكُونِ العَيْنِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقَدْ وافَقَهُمُ اللَّبْلِيُّ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.

- وَفِي قَوْلِهِ: (بَرَأْتُ مِنَ المَرَضِ، وَبَرَأْتُ) المَتَعَدَى بِزِيَادَةِ حَرْفِ الجِرْقَالِ: " وَيُقَالُ فِي مَسْتَقْبَلِ بَرَأْتُ المِضْمُومَةِ الرَّاءِ المَهْمُوزَةِ: أَبْرُؤُ، بِالضَّمِّ أَيْضاً وَبِالْهَمْزِ عَلَى القِيَاسِ "<sup>(٤)</sup>.

بَيِّنُ اللَّبْلِيُّ أَنَّ قِيَاسَ الفِعْلِ (بَرَأْتُ) مِضْمُومِ الرَّاءِ فِي المَاضِي مَسْتَقْبَلُهُ بِالضَّمِّ (أَبْرُؤُ).

وَقَدْ وَرَدَ فِي الإِصْلَاحِ لابْنِ السَّكَيْتِ (٢٤٤هـ) عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ: (وَقَدْ بَرَأْتُ مِنَ المَرَضِ أَبْرَأً وَأَبْرُؤُ بُرْءًا وَبُرُوءًا وَبَرَأْتُ أَبْرَأً)<sup>(٥)</sup>.

(١) إِسْفَارُ الفَصِيحِ ١ / ٤١٩-٤٢٠.

(٢) شَرْحُ الفَصِيحِ ١ / ١٤٦.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣٢٩.

(٤) التحفة ١٧٥-١٧٦. الباب ١ / ٣٩-٤٠.

(٥) إِصْلَاحُ المَنْطِقِ ١٥١، ١٥٢.

وأيضاً عند ابن فارس في مقاييسه: (يُقال: برئتُ وبرأتُ، قال اللحياني: يقولُ أهل الحجاز: برأتُ من المرض أبرؤُ بُرؤءاً، وأهل العالية يقولون: برأتُ أبرأُ برءاً) (١).

وجاء عن ابن الجبان في شرحه للفصيح (٢)، و تبعه الهروي (٣) في إسفاره للفصيح في ذلك.

ونخلص مما سبق أن القياس في استعمال (برؤ) بضم الماضي والمستقبل بالهمزة، وقد وافق اللبلي بعض اللغويين في ذلك.

- ومنه قوله: " ويُقال أيضاً: قَدَرْتُ على الشيء بكسر الدال، وَقَدَّرْتُ على الشيء بضم الدال. فأما مَنْ قال قَدَرَ بالفتح ففي مستقبله وجهان: يقْدِرُ ويقْدُرُ بالكسر والضم، وأما مَنْ قال قَدَرْتُ بالكسر ففي مستقبله أيضاً وجهان: الفتح على القياس، والكسر على غير القياس، والكسرُ لغةٌ لبعض ربيعة، وأما مَنْ قال قَدَّرْتُ بالضم فمستقبله أَقْدُرُ بالضم على القياس" (٤).

فالفعل (قَدِر) المتعدى بنفسه وبزيادة حرف الجر، وردت في ماضيه ثلاث لغات (الكسر والفتح والضم)، وفي كل لغة من لغاته في الماضي بين اللبلي ما

(١) مقاييس اللغة ٨٨.

(٢) شرح الفصيح في اللغة ١ / ١١٠، ١١١.

(٣) إسفار الفصيح ١ / ٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) اللباب ١٩٤-١٩٥.

يُقال في مضارعه، ثم نصّ أن القياس في كسر ماضيه فتح مستقبله، وأن استعماله على لغة الكسر لغة بعض ربعة، وأن القياس في ضم ماضيه ضم مضارعه.

وقد ورد كذلك عند ابن القطاع في أفعاله: (قَدَرَ اللهُ على كل شيء قُدْرَةً ملكه وقَهْرُهُ، والرزق جعله يقدر، ضيقه... قَدِرَ لغة لبعض ربعة بالكسر فيهما)<sup>(١)</sup>، وتبعه الزمخشري<sup>(٢)</sup> في شرحه للفصيح.

يتضح مما سبق أن استعمال (قَدَرَ) بالفتح في ماضيه يأتي بالكسر والضم في مستقبله، واستعماله بالكسر في الماضي يأتي بالفتح في مستقبله على القياس وبالكسر لغة لبعض ربعة، واستعماله بالضم في الماضي يأتي مستقبله بالضم على القياس، وقد قبل اللبلي ما ذهب إليه أغلب اللغويين.

- ومنه أيضاً قوله في المتعدى بزيادة الهمزة: "قال الشيخ أبو جعفر: ويُقال في مستقبل عَقَرْتُ بضمّ بالقاف: تَعَقَّرُ بالضمّ على القياس، وفي مستقبل عَقَرْتُ المكسورة: تَعَقَّرُ بالفتح على القياس أيضاً"<sup>(٣)</sup>.

ذكر اللبلي الفعل الماضي (عَقَرَ) ولغاته الضم والكسر، ثم نصّ على أن الماضي إذا كان مضموم العين فقياس مضارعه أن يكون مضموم العين نحو:

(١) الأفعال لابن القطاع ٣/٣٧-٣٨.

(٢) شرح الفصيح ١/ ٢٦٩-٢٧٠-٢٧١.

(٣) التحفة ٣٣٠. اللباب ١/ ٢٥٩.

عَقْرَ تَعَقَّرَ، فإذا كان الماضي مكسور العين فقياس مضارعه أن يكون مفتوح العين نحو: عَقِرَ تَعَقَّرَ.

ولم يرد عن ابن درستويه<sup>(١)</sup> في تصحيحه للفصيح أنه ذكر المستقبل من عَقَرَ، ولا عند الزمخشري<sup>(٢)</sup> في شرحه للفصيح.

نخلص مما سبق أن القياس في استعمال (عَقَرَ) بفتح الماضي ضمّ مستقبله، وأن القياس في استعماله بالكسر في الماضي فتح مضارعه، وقد قبل اللبلي ذلك.

وردت أفعال لازمة ومتعدية في شرحه التحفة واللباب، وجاءت على القياس، منها: حَرَصَ<sup>(٣)</sup>، حَزَنَ<sup>(٤)</sup>، عَثَرَ<sup>(٥)</sup>، غَدَرَ<sup>(٦)</sup>، نَكَلَ<sup>(٧)</sup>، أَسَنَّ<sup>(٨)</sup>، رَعَفَ<sup>(٩)</sup>، عَقَدَ<sup>(١٠)</sup>، فَجِئَ<sup>(١١)</sup>.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٠٥-١٠٦.

(٢) شرح الفصيح ١ / ١١٩.

(٣) التحفة ٧٤. اللباب ١ / ١٥.

(٤) التحفة ٢٧٢. اللباب ١ / ٦٠.

(٥) التحفة ٥٠. اللباب ١ / ٩-١٠.

(٦) التحفة ٧٩. اللباب ١ / ١٦، ١٧.

(٧) التحفة ١٠٣. اللباب ١ / ٢١.

(٨) التحفة ١٢٥. اللباب ١ / ٢٧.

(٩) التحفة ٤٦. اللباب ١ / ٨-٩.

(١٠) التحفة ٤٦٨-٤٦٩. اللباب ١ / ١١٢، ١٢٨، ١٢٩.

(١١) التحفة ٢١٧. اللباب ١ / ٤٦.

ومما جاء من نصوص في التحفة واللباب عن السماع قوله في المتعدى بزيادة الهمزة: " وقال عن قُطْرِبٍ: زعم المُفَضَّلُ أَنَّهُ سمع العرب تقول: أصبح فلانٌ غَوِيًّا، أي: مريضاً، وقال بعض العرب: أَغَوَيْتُ فلاناً: أَهلَكْتُهُ" (١).

ذكر اللبلي أن الفعل ( غَوَى ) يأتي متعدياً بزيادة الهمزة، وأنه قد سمع منه الصفة، مستدلاً على كلامه بما نقله عن قطرب .

وقد ورد عند ابن السكيت ( ٢٤٤هـ ) في إصلاحه: ( يُقال: قد غَوَى الرَّجُلُ يَغْوِي غِيًّا وَغَوَايَةً وَهُوَ غَاوٍ وَغَوِيٌّ إِذَا اتَّبَعَ الْغِيَّ ) (٢)، وجاء كذلك على هذه الصورة عند الزمخشري: ( غَوَى الرَّجُلُ يَغْوِي: إِذَا ضَلَّ غِيًّا وَغَوَايَةً فَهُوَ غَاوٍ، وَأَغْوَى غَيْرَهُ غَوَاءً إِذَا أَضَلَّهُ، وَلَا لُغَةَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ ) (٣)، وأيضاً عند ابن فارس (٤).

يتضح من خلال ما مرّ أنه قد وردت الصفة من الفعل ( غَوَى ) على السماع عند بعض أهل اللغة، وقد قَبِلَ اللبلي عنهم ذلك.

- ومنه أيضاً: " ويُقال في الصِّفَةِ: رَجُلٌ عَاقِرٌ، وَعَقِيرٌ: لَا يُولِدُ لَهُ، عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فِي نَوَادِرِهِ، وَعَنْ ابْنِ سَيِّدَةَ فِي الْمُحْكَمِ، قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: وَلَمْ نَسْمَعْ فِي الْمَرْأَةِ عَقِيرًا" (٥).

(١) التحفة ٢٥. اللباب ١ / ٥-٦.

(٢) إصلاح المنطق ١٨٩.

(٣) شرح الزمخشري ١ / ١٣.

(٤) مقاييس اللغة ١١٨٧.

(٥) التحفة ٣٣٠. اللباب ١ / ٢٥٩.

يَبِّينُ اللَّبْلِيَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الصَّفَةَ مِنْ عَقَرَ لِلْمَرْأَةِ، نَاقِلًا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ سَيِّدَةَ فِي مُحْكَمِهِ.

أَمَّا ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ فَقَدْ جَاءَتْ الصَّفَةُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ فِي تَصْحِيحِهِ لِلْفَصِيحِ:  
 ( الْعَاقِرُ: الَّتِي فِي رَحْمَتِهَا عَقْرٌ، فَهِيَ مَعْقُورَةٌ وَعَقِيرٌ )<sup>(١)</sup>، وَأَيْضًا الْهَرُويُّ فِي إِسْفَارِهِ  
 لِلْفَصِيحِ: ( وَمِنْ الْعَاقِرِ: قَدْ عَقُرَتِ الْمَرْأَةُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّ الْقَافِ فَهِيَ تَعْقُرُ  
 عُقْرًا وَعَقْرَاءً، عَلَى مِثَالِ حَسَنَتْ تَحْسُنُ حُسْنًا، وَظَرَفَتْ تَظْرِفُ ظَرْفًا، أَيِ صَارَتْ  
 عَاقِرًا، وَهِيَ مِثْلُ الْعَقِيمِ سَوَاءً، وَهِيَ الَّتِي لَا تَلِدُ، وَهِيَ ضِدُّ الْوَلُودِ، وَفِي  
 التَّنْزِيلِ: ﴿ وَكَانَتْ أَمْرًا عَاقِرًا ﴾<sup>(٢)</sup> (٣)، وَتَبَعَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِهِ مَا قَالَه  
 اللَّبْلِيُّ فِي تَحْفَتِهِ وَلِبَابِهِ: ( وَلَمْ نَسْمَعْ فِي الْمَرْأَةِ عَقِيرًا )<sup>(٤)</sup>.

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ قَدْ سُمِعَتْ الصَّفَةُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ ( عَقَرَ ) لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ  
 بَعْضِ شُرَاحِ الْفَصِيحِ، وَلَمْ تُسْمَعْ عِنْدَ بَعْضِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَقَدْ قَبِلَ اللَّبْلِيُّ ذَلِكَ وَلَمْ  
 يَعْلُقْ عَلَيْهِ.

- أَشَارَ اللَّبْلِيُّ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمِصْطَلِحَاتِ الَّتِي تَمَيِّزُهَا عَنِ الْمَقْيَاسِ الصَّوَابِيِّ فِي  
 تَحْفَتِهِ وَلِبَابِهِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ " أَفْصَحُ " : ( وَيُقَالُ فِيهَا: قَضِمَتْ، وَقَضِمَتْ،

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٠٦.

(٢) سورة مريم ٥-٨.

(٣) إسفار الفصيح ١ / ٤٠٢.

(٤) اللسان ٣ / ٥٥٠.

وَحَضِمَت، وَخَضِمَت، بِالكَسْرِ وَالْفَتْحِ فِيهِمَا وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ فِيهِمَا، وَفِي جَمِيعِ  
الْبَابِ (١).

بَيَّنَّ اللَّيْلِيُّ لُغَاتَ الْفِعْلِ قَضِمَ الْمُتَعَدِي إِلَى الْمَفْعُولِينَ بِنَفْسِهِ فِي الْمَاضِي  
( الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ )، ثُمَّ صَرَّحَ أَنَّهُ اخْتَارَ أَنْ يَأْتِيَ قَضِمَ مُتَعَدِيًا بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِينَ  
عَلَى لُغَةِ الْكَسْرِ فِي الْمَاضِي، مُوَافِقًا لِلْغَوِيَّيْنِ فِي أَنَّ الْفَصِيحَ هُوَ كَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ  
" فَعِلْتَ " وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ ثَعْلَبُ بَابَ فَعِلْتَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي كِتَابِهِ  
الْفَصِيحِ.

وَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى ثَعْلَبِ لُغَةَ الْفَتْحِ، وَوَسَمَهَا  
بِالْخَطَأِ، وَقَالَ: بَأَنَّ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْعَامَّةُ خَطَأً وَصَوَّبَ لُغَةَ الْكَسْرِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ  
بِقَوْلِهِ: ( وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا لِأَنَّ الْعَامَّةَ تَقُولُ: قَضِمْتَ الدَّابَّةَ شَعِيرَهَا، بِفَتْحِ الثَّانِي مِنْ  
الْمَاضِي وَكَسْرِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ خَطَأٌ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِعْلُ الْمُطْعَمِ لِلدَّابَّةِ، وَهُوَ مُتَعَدِّ  
إِلَى مَفْعُولِينَ، يُقَالُ: قَضِمْتَهَا شَعِيرَهَا أَقْضِمَهَا أَيَّاهُ، بِفَتْحِ الْمَاضِي وَكَسْرِ  
الْمُسْتَقْبَلِ... فَأَمَّا فِعْلُ الدَّابَّةِ فَالْصَوَابُ فِيهِ: قَضِمْتَ تَقْضِمُ بِكَسْرِ الْمَاضِي وَفَتْحِ  
الْمُسْتَقْبَلِ ) (٢)، وَقَدْ تَبَعَ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ (٣) ابْنَ دُرُسْتَوَيْهِ فِيمَا قَالَهُ، وَرَدَّ كَذَلِكَ عِنْدَ  
ابْنِ السَّكَيْتِ (٤) (٢٤٤ هـ)، أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ مُتَعَدِيًا بِنَفْسِهِ عَلَى لُغَةِ الْكَسْرِ.

(١) التحفة ١٣٨، ١٤١. اللباب ١/٣٢.

(٢) تصحيح الفصيح ١/٥٩.

(٣) شرح الفصيح ٥٨.

(٤) إصلاح المنطق ٢٠٨.



مما سبق يتضح لنا أن اللبليّ اختار أن يأتي الفعل " قَضِمَ " متعدياً بنفسه إلى المفعولين على لغة الكسر في الماضي موافقاً للغويين في أن الفصيح هو كسر العين من " فعِلت " وهو الأساس الذي بنى عليه ثعلب الباب في كتابه الفصيح.

- بين أيضاً توسعه في الحكم على الاستعمالات اللغوية بمصطلح " أفصح ، قليلة " في الفعل ( شَمِلَ ) المتعدى بنفسه إلى مفعوله بقوله: ( ويُقال في الماضي: شَمَلَهُمْ بالفتح، عن اللّحيانيّ في نواته، قال: هي لغة قليلة . وحكاها أيضاً المطرز في شرحه وقال عن ابن الأعرابيّ: والأولى أفصح. حكاها أيضاً يعقوب في الأصلح، وأبو زيد في كتاب المصادر )<sup>(١)</sup>.

لقد ذكر اللبلي لغات شَمِلَ في الماضي ( الكسر والفتح )، وأورد أقوال اللّغويّين في المفاضلة بينهما، فمنهم من قال أن لغة الفتح هي قليلة وهو اللّحياني، ومنهم من قال أن لغة الكسر أفصح، وهم ابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو زيد، وهو بهذا نبه إلى اللغات التي وقف عليها عند بعض العلماء دون سواهم وهو قوله " لغة قليلة ".

ونقل اللبليّ عن العلماء صحيح، فقد أخذ ابن القطاع في أفعاله باللغتين معاً: ( شَمِلَ القومُ الأمرَ شُمُولاً عَمَّ وشَمَلَ لغة )<sup>(٢)</sup>، وقد أيد السرقسطي ما

(١) التحفة ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨. اللباب ٤١/١ .

(٢) الأفعال لابن القطاع ٢ / ١٨٥ .

ذهب إليه الأصمعي من إنكاره لغة الفتح وتأييده لغة الكسر، ونقل لنا ما ذهب إليه الفراء باللغتين معا (الكسر والفتح) فقال: (شَمِلَ الأمرُ شمولاً عمًّا، قال أبو عثمان: قال الفراء: شَمِلَهُمُ الأمرُ يَشْمَلُهُمْ وشَمَلَهُمْ يَشْمَلُهُمْ إذا عمَّهم وأنكر الأصمعي وقال: لا يُقال إلا شَمِلَ الأمرُ بكسر الميم) (١)، وأما ابن السكيت (٢٤٤هـ) فقد قال بلغة الكسر فقط: (شَمِلَهُمُ الأمرُ إذا عمَّهم) (٢).

ونخلص مما سبق إلى أن شَمِلَ فيه لغتان (الكسر والفتح) في ماضيه، واحدة قليلة وهي الفتح، والأخرى أفصح وهي الكسر، وقد اختار اللبلي لغة الكسر موافقاً ثعلب وبعض اللغويين فيما ذهبوا إليه.

- واستعمل أيضاً مصطلح "أفصح" و "خطأ" في الفعل (دَهَم) الذي يأتي متعدياً بنفسه: (قال ابن درستويه والعامّة تقول: دَهَمْتَهُم بالفتح، وهو خطأ. قال أبو جعفر ليس بخطأ، حكى أبو عبيدة في مصنفه، والمطرز في شرحه عن ثعلب عن أبي النصر عن الأصمعي، وابن القطّاع في أفعاله، ويعقوب في إصلاحه عن أبي عبيدة، دَهَمْتَهُم ودَهَمْتَهُم، بكسر الهاء وفتحها. قال المطرز: والأولى أفصح) (٣).

فقد ردّ اعتراض ابن درستويه ووصفه بالخطأ في استعمال العامة لهذا

(١) الأفعال للسرقي ٢/ ٣٤٥.

(٢) إصلاح المنطق ٢٠٦.

(٣) التحفة ١٨٨ - ١٨٩. اللباب ١/ ٤٢.

الفعل مفتوح العين في الماضي، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللغويين الذين أجازوها، واختياره للغة الكسر بقوله: " أفصح "، موافقاً المطرز و ثعلب في ذلك.

وقد ورد كذلك عند السرقسطي في أفعاله باللغتين ( الفتح والكسر):  
( قال أبو عثمان: قال الكسائي: دَهْمُهُم و دَهْمُهُم لُغْتَان، و دَهْمُ الأَمْرِ دَهْمًا: نَزَل )<sup>(١)</sup>.

وتبع ابن هشام اللخمي ما ذهب إليه بعض علماء اللغة في شرحه للفصيح:  
( دَهْمَتُهُمُ الخَيْلُ غَشِيَتُهُمْ و جَاءَتْهُمْ بَغْتَةٌ، و قالوا دَهَمَتْهُمْ تَدَهَّمُهُمْ )<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس على لغة الكسر فقط: ( دَهَمَتْهُمْ الخَيْلُ تَدَهَّمُهُمْ إِذَا غَشِيَتُهُمْ، و الدَّهْمَاءُ: القِدر )<sup>(٣)</sup>.

فالفعل " دَهَمَ " وردت فيه لغتان ( الكسر والفتح ) استناداً لما نقل عنهم، من الذين اثبتو ورود أكثر من بناء له، وقد رجح اللبلي لغة الكسر وقال إنها أفصح ، ودليله ما أورده عن المطرز و ابن فارس، وموافقته لثعلب في أن الفصيح هو كسر العين من " فعِلت " وهو الأساس الذي بنى عليه الباب، وأجاز لغة الفتح وأشار إلى من أجازها من اللغويين .

(١) الأفعال للسرقسطي ٣ / ٣٢٨.

(٢) شرح الفصيح ٦٠.

(٣) مقاييس اللغة ٣٠٣.

- وجاء عنده أيضاً مصطلح "أجود" : (قال أبو جعفر: ويُقال: فَرَكَّتِ المرأةُ وفَرَكَّت، بالكسر والفتح، عن اللحياني في نوادره، وعن الفراء في كتابه البهِّي، وقال: فَرَكَّتُهُ بالكسر أجودٌ) (١).

فقد ذكر لغات الفعل "فَرَك" المتعدى بنفسه إلى مفعوله في الماضي (الكسر والفتح)، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، وقال: إن من ذهب إلى هذا المذهب اللحياني و الفراء، وأن الأجود عنده أن يأتي فَرَك على لغة الكسر، موافقاً لبعض اللغويين فيما ذهبوا إليه.

وجاء الفعل (فَرَك) على لغة الكسر عند السرقسطي في أفعاله: (فَرَكَّتِ المرأةُ زوجها فَرَكاً أبغضتُهُ)، (٢) أمّا ابن القطاع فقد ورد عنده فَرَك بلغتين (الكسر والفتح): (فَرَكَّتِ المرأةُ زوجها فَرَكاً أبغضتُهُ، وفَرَكَّتُهُ أيضاً فَرَكاً) (٣). ونص الزمخشري على لغة الفتح فقط، وبين أنه نقلها عن الكسائي وأبي عبيدة واللحياني: (ويقال: فَرَكَّت تَفَرَكُ حكاها الكسائي وأبو عبيدة واللحياني) (٤).

فالأجود عند اللبّي أن يأتي الفعل "فَرَك" على لغة الكسر، مستدلاً على

(١) التحفة ٢٠٧-٢١١. الباب ١/٤٤.

(٢) الأفعال للسرقسطي ٤/٢١.

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢/٤٦١.

(٤) شرح الفصيح ١/٦٢.

ذلك بما نقله عن بعض علماء اللغة. ونخلص من ذلك إلى أنه كان يتوسع في النقل عن العلماء في لغات الفعل المتعدى (الكسر والفتح واللغتين معاً)، ثم يختار ما يراه الأجود.

- وقد يستعمل مصطلح " المشهور " كما في الفعل ( عَجَزَ ) المتعدى بنفسه وزيادة الهمزة و حرف الجر: ( في الماضي لغتان: عَجَزَ بفتح الجيم ، كما ذكره ثعلب، وهو المشهور، قال ثعلب: قلت لابن الأعرابي أتقول: عَجَزْتُ بكسر الجيم من العَجَز؟ قال: لا، إنما أقول: عَجَزْتُ بفتح الجيم من العَجَز، وعَجَزْتُ من العَجِيزَة ، وعَجَزَت المرأة من العَجُوز. قال المطرّز: وأخبرنا ثعلبٌ عن أبي نصرٍ عن الأصمعيّ قال: عَجَزْتُ أَعَجَزُ، وعَجَزْتُ أَعَجَزُ، كلاهما من العَجَز )<sup>(١)</sup>.

فقد بين اللبلي لغاته في الماضي (الفتح والكسر)، مستدلاً على كلامه بما نقله عن بعض اللغويين، وأشار إلى أن المشهور في استعماله مفتوح العين، موافقاً ثعلب فيما ذهب إليه.

أمّا ابن درستويه فقد قال بأن استعماله بالكسر في الماضي لغة العامّة واستدل على كلامه بأية من القرآن الكريم، وقد ذكر لغة الفتح منه: ( عَجَزَتْ عن الشيء أعجز بفتح الماضي لأن العامّة تقول: عَجَزت أعجز بكسر الماضي

(١) التحفة ٦٩، ٧٠، ٧١. الباب ١ / ١٣.

وفتح المستقبل على وزن كَسَلْتِ أَكْسَلْ وقال الله عز وجل: ﴿يَوَيْلَىٰ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ (١) (٢).

وذهب الكسائي (١٨٩هـ) إلى تعديه بحرف الجر على لغة الفتح: (وتقول: عَجَزْتُ عن الشيء بفتح الجيم ومنه قول الله تعالى: ﴿أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ (٣) (٤)، وجاء عن ابن هشام اللخمي في جواز تعديه بزيادة الهمزة وحرف الجر باللغتين (الفتح والكسر): (عَجَزْتُ عن الشيء: إذا لم تقدر عليه، فإن كنت قادراً عليه ولم تفعله قلت: كَسَلْتُ عنه وَعَجَزْتُ لغة) (٥).

وبناء على ماتقدم نجد أن استعمال (عَجَزَ) بالكسر لغة العامة، وبالفتح هو المشهور عند ثعلب وأغلب اللغويين، وقد اختار اللبلي أن يأتي الفعل (عَجَزَ) متعدياً بنفسه وزيادة الهمزة وحرف الجر على اللغتين (الفتح والكسر) موافقاً ثعلب وأغلب اللغويين فيما ذهبوا إليه.

- ومنه استعماله لمصطلح "قليلة، رديئة، لا تكاد تُعرف، أفصح" كما في الفعل (خَطَفَ) (ويقال في الماضي أيضاً: خَطَفَهُ بالفتح، حكاه الجوهري عن

(١) سورة المائدة ٣١.

(٢) تصحيح الفصح ٤٧/١.

(٣) سورة المائدة ٣١.

(٤) ما تلحن فيه العامة ١٠٠.

(٥) شرح الفصح ٥٢.

الأخفش، وقال: هي قليلة رديئة لا تكاد تعرف، قال وقد قرأ بها يونس في قوله عز وجل: ﴿يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> قال: واختطفه، وتخطفه كله بمعنى واحد، قال أبو جعفر: وحكى الفتح أيضاً في خطف القزاز في الجامع، والمطرز عن ثعلب، وقالوا: الكسر أفصح، وحكى الفتح أيضاً ابن القطّاع<sup>(٢)</sup>.

بين لغاته في الماضي (الكسر والفتح)، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينهما، فقال: إن لـ "خَطِفَ" لغتين واحدة قليلة رديئة هي لغة الفتح وقد قال بعض اللغويين، والآخرى أفصح، وهي لغة الكسر، وهذا يدل على سعة اطلاعه على الاستعمالات اللغوية عند العرب.

وقد جاءت لغة الكسر عند الأزهري: (قال ابن بزرج: خَطِفْتُ الشيءَ: أخذته)<sup>(٣)</sup>، وأيضاً ذكرها ابن منظور في لسانه: (خطفت الشيء أخذته وأختطفته)<sup>(٤)</sup>.

نخلص مما سبق أن علماء العربية قد أثبتوا ورود "خطف" متعدياً بنفسه على لغتين الأولى رديئة قليلة هي الفتح والآخرى أفصح هي الكسر، وقد وافق اللبلي ما أخذ به اللغويون بأن الأفصح أن يأتي "خطف" متعدياً بنفسه على لغة الكسر في الماضي.

(١) سورة البقرة ٢٠.

(٢) التحفة ١٩٨. ١٩٧. الباب ١/٤٣.

(٣) تهذيب اللغة ٧/٢٤١.

(٤) اللسان ٥/٤٨٩.

● وقد ترددت كثيراً من المصطلحات التي عبّر بها اللبلي عن مقياسه الصوابي في الحكم على الاستعمالات اللغوية في شرحه كما في حديثه عن الأفعال الأتية: حَطِفَ<sup>(١)</sup>، صَرَفَ<sup>(٢)</sup>، نَفَى<sup>(٣)</sup>، غَلَقَ<sup>(٤)</sup>، قَقَلَ<sup>(٥)</sup>، بَعَضَ<sup>(٦)</sup>، وَتَدَ<sup>(٧)</sup>، أَذِنَ<sup>(٨)</sup>، زَكِنَ<sup>(٩)</sup>.

● نَخُلُصُ مما سبق أن اللبليّ قد تحدث كثيراً عن القياس في أثناء حديثه عن اللازم والمتعدى في تحفته ولبابه، في حين قل ما نجده يتحدث عن السماع، وكذلك كثر استعماله للمصطلحات - أفصح، أجود، مشهور، قليلة، خطأ، كلام العامة - وغير ذلك، وهذا يدلنا على عنايته الكبيرة في ضبط الاستعمالات اللغوية الصحيحة، وتوسعه في قبُولها

(١) التحفة ١٩٦. الباب ١/٤٣.

(٢) التحفة ٢٤٦. الباب ١/٥٢.

(٣) التحفة ٢٧٩. الباب ١/٦٢.

(٤) الباب ١/١٥٥، ١٨٧.

(٥) الباب ١/١٥٥.

(٦) الباب ١/١٥٦.

(٧) التحفة ٢٩٥. الباب ١/٦٥.

(٨) التحفة ٤٢٦، ٤٤٧. الباب ١/١١٣.

(٩) التحفة ١٦٧. الباب ١/٣٨.



## الخاتمة

وقد خُصَّ البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١ - كثرة عناية اللبلي بذكر الفعل المتعدى بنفسه إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين في شرحه التحفة واللباب.
- ٢ - أبان اللبلي عن فصاحة كم هائل من اللغات التي خطأها المتشددون كـ (برق، رعد، هلك).
- ٣ - عنايته بالتوسع في النقل عن علماء اللغة وشرح الفصيح في لغات الفعل المتعدى بنفسه في الماضي والمستقبل، وإيراده أقوالهم في المفاضلة بينها، ووصفها بـ (أفصح، أجود، قليلة، رديئة)، ثم تعقبه لأقوالهم وأرائهم بالرد بالقبول أو الرفض، وهذا يدل على سعة اطلاعه على الاستعمالات اللغوية عند العرب، كـ (خَطَف).
- ٤ - اهتم اللبلي بذكر الأفعال المتعدية بزيادة همزة والتضعيف في شرحه ومنها: شَمَل، جَنَب، دَبَر، غَلَق، عَتَق، وَدَّج، قَدَى.
- ٥ - حدد موقفه من علماء اللغة وشرح الفصيح الذين نقل عنهم حيث رد بعض أقوالهم، ومن ذلك مخالفته لثعلب في أن الفصيح في الأفعال (شَمَل وجَنَب ودَبَر وصَبَا) متعدية بنفسها، وموافقته للعامة وبعض اللغويين تعديها بزيادة همزة التعدية.

٨- سعة إحاطته للغات العرب وعزوها لقبائلها ساعدته على بيان اللازم والمتعدى، ومن ذلك إضافته لغات إلى ما ذكره صاحب الفصيح كـ (بَرِيء، حَلّ).

٩- إشارته لأفعال تعدت بحرف جر واحد قد جاءت في كتب المحدثين بحرفين كـ (أذِن)، وأفعال وُجِدَت متعدية بحرف جر واحد في كتب اللُّغة ولكنها عند اللبلي متعدية بحرفين كـ (سَخِر)، وذكره أيضاً لأفعال تعدت بثلاثة حروف جر كـ (وَلِغ)، وقد وُجِدَت في كتب اللُّغة متعدية بحرف جر واحد، وهذا يدل على توسعه.

١٠- اهتم اللبلي بذكر الأفعال التي سوّوا بين اللازم والمتعدى في الاستخدام في شرحه التحفة واللباب، وبين اختلاف آراء علماء اللغة وشرح الفصيح في ذلك، ومن ذلك: خَسَأ، نَفَى، عَمَرَ، جَبَرَ، مَدَّ، دَنَف.

١١- اعتنى بذكر لغات الفعل اللازم المتعدى في الماضي، وهذا يدل على مذهبه في التوسع في النقل عن سبقوه من علماء اللغة وشرح الفصيح، وأيضاً في المستقبل، وأورد أقوال اللغويين في المفاضلة بينها.

١٢- اجازته لبعض استعمالات العامة وهذا مذهب في التطور، ومن ذلك الأفعال التي سوّى فيها اللُّغويون بين اللزوم والتعدية، في القبول، والرفض، أو الإشارة إليها بدون إصدار حكم ومن ذلك: خَسَأ.

١٣ - اعتنى اللبلي بقضية التضمين في تحفته ولُبابه، وبين آراء علماء اللغة وشرح الفصيح واختلافاتهم في ذلك، ثم بين موقفه منها متصراً ك (عجل)، أو مستدركاً ك (غبن)، أو مخطئاً.

١٤ - اهتم بذكر الأفعال التي حصل فيها تطور لغوي في استعمالها من حيث اللزوم والتعدية ك ( غَبِنَ، نَشَدَ).

١٥ - كثرة شواهد من القرآن الكريم، ومن ذلك استشهاده بورود اللغتين من الماضي (الكسر والفتح) في القرآن الكريم ك ( نَقَمَ)، وأيضاً الحديث النبوي والنثر وأقوال العلماء.

١٦ - عنايته بذكر لغات الفعل المتضمن في الماضي والمستقبل، وإيراده أقوال اللغويين في المفاضلة بينها ك (نَقَمَ).

١٧ - اهتم بلغات العامّة، واستعمالاتها، وذلك بالنقل عنهم من كتب اللغة وشروح الفصيح، ثم حكمه على هذا الاستعمال بما يراه مناسباً، أو ذكره لها بدون تعليق ك (ذهل).

١٨ - التزم اللبلي بذكر التضمين بالحرف في أغلب ما ورد في شرحه التحفة واللباب ومن ذلك: ذَهَل، نَقَمَ، ثم يأتي بعده التضمين بالفعل ومنه: عَجَل، نَشَدَ.

١٩ - بيان موقفه من العلماء الذين نقل عنهم في شرحه ( التحفة واللباب) مستدركاً لهم في مواضع كثيرة، وموافقاً لهم في مواضع قليلة.

٢٠- كشف البحث انتصار اللبلي لصاحب الفصيح وذلك بتأييده وموافقته والدفاع عنه والتماس العذر له تارة، وتعقبه بالاستدراك والنقد تارة أخرى، والردود على من عارضه أو انتقده.

٢١- اهتمامه بالمقياس الصوابي في ضبط الاستعمالات اللغوية الصحيحة وتوسعه في قبُولها.

٢٢- أبان البحث أن شرح اللبلي يُعد من بين أعلى تلك الشروح التي وصلت إلينا والمثلة لحركة التوسع اللغوي من حيث مادته اللغوية، كما أظهر البحث تضمين اللبلي في شرحه كثيراً من النقول عن مصادر لغوية عالية الجودة لا يزال بعضها مفقوداً.

# الفهارس

وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس الأقوال والأمثال .
- فهرس الشعر .
- فهرس اللغة .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

## فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقمها	الصفحة
﴿يَخِطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾	البقرة: ٢٠	٢٣١، ٣٨
﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	البقرة: ٢٣٥	١٧١
﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	المائدة: ٢	١٥٤، ٧٠
﴿أَعْجَزْتَ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾	المائدة: ٣١	١٣٣، ١٣٤، ٢٣٠
﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾	المائدة: ٣٣	١٥٨
﴿أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾	الأعراف: ١٥٠	١٨٥، ١٨٦، ٢١٠، ٢١١
﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ﴾	الأنفال: ٤٢	٢١٥
﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾	التوبة: ٧٩	١٣٩
﴿إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَّرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَّرُونَ﴾	هود: ٣٨	١٠٠
﴿وَوَعَلَّتْ الْأَبْوَابُ﴾	يوسف: ٢٣	٥٥
﴿وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾	مريم: ٨	٢٢٣
﴿وَوَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾	طه: ٨٤	٢١١
﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ﴾	لقمان: ٢٧	١٦٦
﴿وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾	فاطر: ٣٧	١٢١

الآية	السورة ورقمها	الصفحة
﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾	الصفاف: ١٠	٣٧
﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾	الزخرف: ٣٢	١٠٠
﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾	الحجرات: ٤٩	١٠١
﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾	الفتح: ١١	١١٧
﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾	الطور: ٤	١٦١
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾	الحديد: ٢٣	٢٠٤
﴿خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾	الملك: ٤	١٥٧
﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾	التكوير: ٢٤	٩٠
﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ﴾	البروج: ٨	١٧٧

### فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٣٣	- ( أسألك رحمة تجمع بها شملي )
١٣٧	- ( زُوِيَتْ لِي الْأَرْضِ )
١١٧	- ( شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى - يَعْنِي الْعَصْرَ - حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَارًا )
٣٠	- ( فَأَعْطَانِيهِ يَعْنِي السَّوَاكَ فَقَضَمْتَهُ )
٨٨	- ( كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : بَارِئًا )



### فهرس الأقوال الأمثال

الصفحة	القول والمثل
١١٧	- ( أشغل من ذات النّحيين )
١١٧	- (أولى للمعروف، وأعطى للمال، وأتقى من فلان، وزاد بعضهم: وأذهب لكذا، من أذهبتهُ)
١٦٦	- ( قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبِر )

## فهرس الشعر

الصفحة	القائل	البيت
١٨٩	الكميت	- أَبْرِقْ وَأَرْعِدْ يَا زَيْدُ فَمَا وَعَيْدُكَ لِي بِضَائِرِ
٧٧	أحمد بن يحيى	- أَطْلُقْ يَدَيْكَ تَنْفَعَاكَ يَا رَجُلُ بِالرَّيْثِ مَا أُرْوِيهَا لَا بِالْعَجَلِ
٤٥	ثعلب	- أَنْشُدْ وَالبَاغِي يُحِبُّ الْوَجْدَانَ قَلَائِصًا مُخْتَلِفَاتِ الْأَلْوَانِ
١٥٩	القطامي	- فَأَصْبَحَ جَارَكُمُ فَتِيلاً وَنَافِيَا أَصَمَّ فَرَادُوا فِي مَسَامِعِهِ وَقَرَا
١٢١	بلا عزو	- فَقَلْتُ الشَّيْبُ مِنْ نُذْرِ الْمَنِيَا وَلَسْتُ مُسَوِّدًا وَجْهَ النَّذِيرِ
١٤١	بلا عزو	- هَيْلُوا عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بَرْدِ الثَّرَى يَأْبَى إِلَاهُ النَّاسِ إِلَّا مَا تَرَى
١٢٥	بلا عزو	- وَأَجْلُوا عَنْ مَسَاكِنِ فَارْقُوهَا كَمَا جَلَّتِ الْفِرَاحُ عَنْ الْقَشَاشِ
١٤٢	السكري	- وَأَصْبَحَ إِخْوَانِ الصَّفَاءِ كَأَنَّهُ أَهَالٌ عَلَيْهِمْ جَانِبِ التُّرْبِ هَائِلُ
٥٤	أبو الأسود الدؤلي	- وَلَا أَقُولُ لِقَدْرِ الْقَوْمِ قَدْ عَلِيَتْ وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ مَعْلُوقُ
١٦١	بلا عزو	- وَمَا فَرَحَةٌ إِلَّا اسْتَعْقَبُ تَرَحَّةً وَمَا عَامِرٌ إِلَّا وَشِيكًا سَيَخْرُبُ

## فهرس اللغة

الصفحة	الفعل
١٨٤،١٨٣	أذن
٢٠٥،٢٠٤	أسى
٢١٨،٢٠٢،٢٠١،٩٠،٨٩،٨٨	برى
١٩٠،١٨٩	برق
٦٠،٥٩	بغض
١٩٥	ثلج
١٦٥،١٦٤	جبر
١٢٦،١٢٥،١٢٤	جلا
٥٣،٥٢،٥١	جنب
١٤٠،١٣٩	جهد
٩٧،٩٦	حدد
١٥٤،١٥٣،٧٢،٧١،٧٠	حلل
١٥٨،١٥٧،١٥٦،١٥٥	خسأ
٩٦،٩٥	خصص
٢٣١،٣٩،٣٨،٣٧	خطف
٨٢،٨١،٨٠	خفر
١٤٧،١٤٦	خنس

الصفحة	الفعل
٥٣،٥٢،٥١	دبر
١٦٩،١٦٨	دنف
٢٢٦،٣٧،٣٦،٣٥	دهم
١٣١،١٣٠،١٢٩	ذهب
١٧٦،١٧٥،١٧٤	ذهل
١٩٠،١٨٩	رعد
٢٠٠،١٩٩،١٩٢،٩١	زرر
١٢٧،١٢٦	زرى
١٣٧،١٣٦،١٣٥	زكن
١٩٣،١٩٢،١٣٩،١٣٨،١٣٧	زوى
١٠٢،١٠١،١٠٠	سخر
١٩١،١٩٠	سرط
١٦٤،١٦٣،١٥٥،١٥٤	شرق
١٩٤،١٩٣	شُدِه
١١٩،١١٨،١١٧،١١٦	شغل
٢٢٦،٥٣،٥٢،٥١،٣٥،٣٤،٣٣	شمل
١٤٥،١٤٤،١٤٣	صاد
٥٣،٥٢،٥١	صبا

الصفحة	الفاعل
٤٣،٤٢،٤١	صرف
٩٢،٩١،٩٠	ضنن
٧٨،٧٧،٧٦	طلق
٢٠٧،٢٠٦	عام
٦٦،٦٥	عبأ
٥٨،٥٧	عتق
٢٣٠،٢٢٩،١٣٤،١٣٣،١٣٢	عجز
١٨٦،١٨٥،١٨٤	عجل
١٠٧،١٠٦،١٠٥	عدل
٢٢١،٢٢٠	عقر
١٩٦،١٩٥	علف
٢١٧،١٦٢،١٦١	عَمَّر
٩٣،٩٢	عنى
١٢٤،١٢٣،١٢٢	عِيَّ
١٨٢،١٨١،١٨٠	غبن
٩٤،٩٣	غشى
٦٣،٦٢	غفى
٥٥،٥٤،٥٣	غلق

الصفحة	الفاعل
٦١،٦٠	غلى
١٢٠،١١٩	غمى
٢٢٢	غوى
١١٦،١١٥،١١٤	فرض
٢٢٨،٤١،٤٠،٣٩	فرك
٢١٤،٢١٣	فسد
٨٠،٧٩	قبس
٢٢٠	قدر
٦٧،٦٦	قذى
٢٢٥،٢٢٤،٣٢،٣١،٣٠	قضم
٥٧٠،٥٦،٥٥	قفل
٤٥،٤٤،٤٣	لسب
١٤٩،١٤٨	لم
١٠٤،١٠٣،١٠٢	لها
١٦٨،١٦٧،١٦٦	مدد
٧٦،٧٥،٧٤	مضنى
١٢٢،١٢١	نذر
١٧٩،١٧٨،٨٣،٨٢	نشد

الصفحة	الفعل
١٢٩،١٢٨	نعم
٢٠٣	نفس
٩٩،٩٨	نفي
١٧٧،١٧٦	نقم
٢١٧،٢١٦	نقه
٨٧،٨٦،٨٥	نكل
٢١٠،٢٠٩	نهلك
٢١٦،٢١٥	هلك
١٤٣،١٤٢،١٤١	هيل
٢٢٣،٧٤،٧٣	وتد
٤٧،٤٦،٤٥	وجد
٦٤،٦٣	ودج
١٩٨،١٩٧،١١٠،١٠٩،١٠٨	ولغ

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الإبدال، أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي، تحق: عزالدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- ٣- أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع، زايد بن مهلهل الشمري، د/ مصطفى عبدالحفيظ، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٤- أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، مطبعة برييل، ليدن ١٦٠٠م.
- ٥- إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي الهروي، تحق: د/ أحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- ٦- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحق: عبدالسلام محمد هارون- أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.
- ٧- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحق: د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٨- أوهام ابن درستويه في تصحيح الفصيح، د. مجيد الزاملي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- ٩- البداية والنهاية، عمادالدين إسماعيل بن عمر بن كثير، تحق: احمد جاد، دار الحديث، دمشق.



- ١٠- برنامج ابن جابر الوادى آشى، شمس الدين محمد بن جابر الوادى آشى التونسي، تحقق: د/ محمد الحبيب الهيلة، تونس، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ١٠- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي، تحقق: د/ سليمان بن إبراهيم العايد، مطابع أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ١١- بغية الوعاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، مطبعة السعادة.
- ١٢- الأبنية الصرفية في السور المدنية، د/ عائشة قشوع، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٤م.
- ١٣- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، أبو جعفر اللبلي، السفر الأول، تحقق: د/ عبدالملك بن عيضة الثبتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٤- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك، المطبعة الميرية، الطبعة الأولى، مكة، ١٣١٩هـ.
- ١٦- الترادف في صيغتي (فعل وأفعل) في العربية، د. جزاء محمد المصاروة، حوليات جامعة آداب عين شمس، ٢٠٠٩م.
- ١٧- تصحيح الفصيح، عبدالرحمن بن جعفر بن درستويه، تحقق: محمد مختون، مراجعة د/ رمضان عبدالنواب، وزارة الأوقاف، القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ١٨ - التضمين النحوي في القرآن الكريم، د/ محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.
- ١٩ - تقويم اللسان، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحق: عبدالعزيز مطر، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ٢٠ - تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحق: عبدالسلام هارون - محمد علي النجار.
- ٢١ - جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، تحق: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- ٢٢ - الجمل، الزجاجي: أبو القاسم جعفر بن قدامة، تحق: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر ١٩٢٦م.
- ٢٣ - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحق: د/ عبدالحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبو سعيد الحسن السُّكري، تحق: محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٥ - ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحق: د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ٢٦ - سنن الترمذي - الجامع الكبير - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحق: احمد محمد شاكر وزملاءه، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.

- ٢٧- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دائرة المعارف  
العثمانية، حيدرآباد، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.
- ٢٨- شرح ابن عقيل: تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة  
السادسة، ١٩٧٤م.
- ٢٩- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن هشام  
الأنصاري، تحق: فرهود خفاخي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى.
- ٣٠- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي "ابن عصفور"،  
تحق: د/ إميل يعقوب، مكتبة الاسكندرية.
- ٣١- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين محمد بن الحسن الإسترأبادي،  
تحق: محمد نور وزميلييه.
- ٣٢- شرح الرضى على الكافية، رضى الدين محمد بن الحسن الإسترأبادي، تحق:  
يوسف عمر. جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الثانية، دار الكتب  
الوطنية ١٩٩٦م.
- ٣٣- شرح المقدمة المحتسبة، طاهر بابشاذ، تحق: خالد عبد الكريم.
- ٣٤- شرح الفصيح في اللغة. أبو منصور محمد بن علي بن الجبان، تحق:  
د/ عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ٣٥- شرح الفصيح، أبو عبدالله محمد بن أحمد هشام اللخمي، تحق: د/ مهدي  
عبيد جاسم. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٦- شرح الفصيح، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، تحق: إبراهيم بن عبدالله الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤١٧هـ.

٣٧- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، تحق: أد/ إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٨- شعر أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكري، تحق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

٣٩- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - عبدالسلام علوش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٠- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

٤١- صيغ الأفعال بين القياس والسماع، د/ موسى السبيعي، إشراف د/ محمد إبراهيم البناء، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٢- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، عبدالرحمن محمد بن خلدون، دار الطباعة الخديوية ١٨٦٧م.

٤٣- عنوان الدراية، أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، تحق: عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

- ٤٤ - فتح الأقفال وحل الإشكال. جمال الدين محمد بحرق. تحقق: د/ مصطفى نحاس، كلية الآداب جامعة الكويت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٤٥ - الفروق، أبو هلال العسكري، تدقيق: د/ أحمد سليم الحمصي. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٤٦ - الفصيح، أبو العباس أحمد بن ثعلب، تحقق: د/ عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.
- ٤٧ - فعلت وأفعلت، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، تحقق: د/ رمضان عبد التواب، د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٤٨ - فعلت وأفعلت، أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقق: د/ خليل العطية. دار صادر بيروت - الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٤٩ - الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٥٠ - الفعل في القرآن تعديته ولزومه، أبو أوس إبراهيم الشمسان، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٩م.
- ٥١ - فهرست اللبلي: أحمد بن يوسف بن يعقوب الفهري، تحقق: ياسين يوسف وعواد عبدربه أبوزينة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- ٥٢- في اللهجات العربية. د/ إبراهيم أنيس. مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- ٥٣- القاموس المحيط، مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥ م.
- ٥٤- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطبعة المدني، جدة، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- ٥٥- الكتاب: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه"، تحق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
- ٥٦- لباب تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح، أحمد بن يوسف الفهري، تحق: أ.د/ مصطفى سالم ودراسة: أ.د/ عبدالكريم عوفي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ.
- ٥٧- لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور. تحق: عامر أحمد حيدر وزملاه. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م.
- ٥٨- اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، تاليف: صبحي عبدالحميد عبدالكريم، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

- ٥٩- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحق: د/ سميح أبو مغلى، دار  
مجدلاوى للنشر ١٩٨٨م.
- ٦٠- ماتلحن فيه العامة، أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، تحق: د/ رمضان  
عبدالتواب، مكتبة الخناجي بالقاهرة، دار الرفاعى بالرياض، ١٤٠٣هـ-  
١٩٨٢م.
- ٦١- المباحث اللغوية في العراق. د/ مصطفى جواد، مطبعة لجنة البيان  
العربي، ١٩٥٥م.
- ٦٢- مجمع الأمثال، الميداني، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى  
الحلبي، القاهرة.
- ٦٣- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ابن سيده، دار الكتاب  
الإسلامي، القاهرة.
- ٦٤- المزهري في علوم اللغة، عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، تحق: محمد أحمد  
جاد وزملاءه، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ٦٥- معاني صيغ أفعال في القرآن الكريم، د/ عبدالعزيز القناوي، جامعة  
عجمان.
- ٦٦- مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد ٣٧، دمشق ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- ٦٧- معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى الأحمدي، دار العلم للملايين،  
بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

- ٦٨ - معجم الأفعال المتعدية اللازمة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.
- ٦٩ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/ محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٧٠ - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
- ٧١ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحق: د/ عبداللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٧٢ - المفصل في صناعة الإعراب، محمود عمر الزمخشري، تحق: محمد إسماعيل الخرزباني، دار الكتب المصرية.
- ٧٣ - المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحق: كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢ م.
- ٧٤ - المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٧٥ - مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دراسة أنس محمد الشامي، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٧٦ - ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، أبو عبدالله محمد السبتي، تحق: د/ محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.



- ٧٧- الممتع في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي " ابن عصفور"،  
تحق: فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة  
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٧٨- النحو والصرف في خدمة النص القرآني، أ.د/ محمد المختار المهدي،  
الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٧٩- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ٨٠- النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين،  
د/ عبدالجبار فتحى زيدان، مكتبة الجيل العربي، الموصل، الطبعة  
الثانية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٨١- همع الهوامع في جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحق:  
أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، القاهرة، الطبعة الأولى،  
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٢- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنعين، تأليف: إسماعيل باشا  
البغدادى دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة  
استانبول ١٩٥١م.
- ٨٣- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن غيبك الصفدى، تحق:  
أحمد مصطفى، إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى  
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٨٤- مذكرة: التقدير في النحو موجه لطلاب الدراسات العليا، د/ رياض  
الخوام، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٣٢هـ.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	الملخص العربي
٤	الملخص الانجليزي
٥	شكر
٦	المقدمة: وتشمل عنوان البحث ، وأهميته ، ودوافعه ، وإشكاليته ، ومنهجه، ومصادره
٩	التمهيد: التحفة واللباب وظاهرة اللام والمتعدي في العربية
١١	ترجمة المؤلف
١١	مكانته العلمية
١٢	كتابه ( التحفة )
١٥	كتابه ( اللباب )
١٦	معنى اللام والمتعدي في اللغة
١٧	اللام والمتعدي في الاصطلاح
٢١	معايير التمييز بين اللام والمتعدي

الصفحة	الموضوع
٢٥	الفصل الأول : الفعل اللازم المتعدي عند اللبلي
٣٠	المبحث الأول : الفعل المتعدي بنفسه
٤٨	المبحث الثاني : الفعل اللازم المتعدي بواسطة
٤٨	المطلب الأول : الفعل المتعدي بالزيادة
٥٠	أولاً: الفعل المتعدي بزيادة الهمزة والتضعيف (أفعل) ، و (فَعَّل )
٦٨	ثانياً : الفعل المتعدي بنفسه والهمزة (فعل وأفعل)
٨٤	المطلب الثاني : الفعل المتعدي بحروف الجر
٨٤	أولاً : الفعل المتعدي بحرف واحد
٩٨	ثانياً : الفعل المتعدي بحرفين
١٠٨	ثالثاً : الفعل المتعدي بثلاثة أحرف

الصفحة	الموضوع
١١٣	الفصل الثاني : التعدية بالزيادة والتضمين
١١٤	المبحث الأول : التعدية بالزيادة وحروف الجر
١١٤	المطلب الأول : ما يتعدى بالزيادة وبحروف الجر
١٣٢	المطلب الثاني : ما يتعدى بنفسه وبالإضافة وبحروف الجر
١٥١	المبحث الثاني : التسوية بين الفعل اللازم والمتعدي
١٧١	المبحث الثالث : التضمين
١٨٨	الفصل الثالث : موقف اللبلي من ثعلب والعلماء الآخرين
١٨٩	المبحث الأول : موقفه من آراء العلماء
١٩٧	المبحث الثاني : موقفه من ثعلب
٢١٣	المبحث الثالث : المقياس الصوابي
٢٣٣	الخاتمة: النتائج
٢٣٧	الفهارس
٢٣٨	فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الموضوع
٢٤٠	فهرس الأحاديث
٢٤١	فهرس الأقوال والأمثال
٢٤٢	فهرس الشعر
٢٤٣	فهرس اللغة
٢٤٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٥٨	فهرس الموضوعات